

## جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

المذكرة موسومة ب :

دور نظام التقييم والتنقيط المصرفي S.N.B

في تفعيل الرقابة المصرفية في الجزائر

إشراف الأستاذ: د/ طلبة عادل

من إعداد:

- حميدة شادية

- معبد منال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
طلبة عادل	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا ومقررا
وئام ملاح	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرفان

قال تعالى " وسيجزى الله الشاكرين "

الشكر أول الله عز وجل الذي وفقنا في عملنا ويس طر يقنا إلى العلم

والمعرفة، فالحمد لله والشكر له على كل نعمة فضلها علينا .

وانطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه يسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي الكرام والأسناذ المشرف " طلبة عادل " الذي مدا لينا يد المساعدة وقدم لنا من النوجيهات والنصح والإرشاد لإتمام هذا العمل .

كما أود أن أقدم شكري واعتزازي لكل من ساهم في انجاز هذه المذكره

و أخص بالذكر "هلول سيف الدين" و "عجال صابر"

و "قواسميه نيل" و "هلول عبد الجبار".

\* حميدة شادية \*

\* معبد منال \*



## الإهداء

ما أجمل أن يجود الإنسان بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي لأغلى

هي ذبي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديتها اليوم

إلى الروح الطيبة التي فارقتنا وبقيت طيبة أثرها. والدي جمال رحمه الله

وإلى نبع الحنان والأمان أمي العزيزة أطال الله في عمرها

وإلى جميع إخوتي وأخواتي وأصدقائي

وإلى كل من ساندني في مساري الدراسي وأسهم في إنجاز هذا العمل

شادية

## الإهداء

الحمد لله الذي هداني وأنار لي طريقتي فلولا فضله العظيم لما وصلت لما أنا عليه، ولولا نعمته لما استطعت إتمام هذا العمل المتواضع.

ولولا كرمه وجوده لما وصلت إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة.

أهدي ثمرة جهدي وعصارة سنين الدراسة والكفاح إلى من قال فيهما جل شأنه: «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً»

إلى مصدر قوتي وعزيمتي، إلى من ضحى بشبابه من أجلنا، إلى من أعطى دائماً دون مقابل وبعطفه بدأت حياتي وبرعايته أحببت دراستي وبجهدك نلت شهادتي إلى من كان سندي وعوني في الشدة والرخاء إلى معلمي ومرشدي أبي البنون "جمال" حفظه الله وأطال في عمره. الكي يا أجمل فرحة زينتك ملامح طفولتي، وزرعك الثقة في حاضري ورسمت أبعاد مستقبلي، أيتها الجوهرة المصونة واللؤلؤة المكنونة أهديك كل لحظات سعادتي أُمي الغالية "حنين" أطال الله في عمرك.

إلى من أتقاسم معهم طعم الحياة وأنس بوجودهم إخوتي كل باسمه: «بلال»، "أسمان"، "نجم الدين"، "تسنيو"، "سجود".

"إلى خطيبي وعائلته حفظهم الله من كل شر".

إلى كل الأهل إلى من أسعد برفقتهم كل صديقاتي: «هيما»، "خولة"، "أيمان"، "مالية"، "أسيا"، "أيمان".

إلى كل أساتذتي من الابتدائي حتى الجامعة.

إلى كل من نستلم مذكرتي ولو تناسوا ذاكرتي.

إلى كل طالب علم ومحبه للمعرفة.

منال



## قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
.	شكر و عرفان
.	الاهداء
I	الفهرس
II	قائمة الاشكال
IV	قائمة الجداول
أ، ح	مقدمة
8	الفصل الأول: الرقابة المصرفية في إطار لجنة للرقابة المصرفية
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية
10	المطلب الأول: ماهية الرقابة
10	الفرع الأول: مفهوم الرقابة
12	الفرع الثاني: أهداف الرقابة
12	الفرع الثالث: خصائص النظام الرقابي الفعال
13	المطلب الثاني: عموميات حول الرقابة المصرفية
13	الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية
15	الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية
15	الفرع الثالث: أهداف الرقابة المصرفية
16	المطلب الثالث: أساليب وأنواع الرقابة المصرفية
16	الفرع الأول: أساليب الرقابة المصرفية
17	الفرع الثاني: أنواع الرقابة المصرفية
19	المبحث الثاني: الإطار العام للجنة بازل
19	المطلب الأول: نشأة وتعريف لجنة بازل
19	الفرع الأول: نشأة لجنة بازل

## قائمة المحتويات

20	الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل
21	المطلب الثاني: أهداف لجنة بازل
22	المطلب الثالث: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية
22	الفرع الأول: نبذة عن تطور المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية
23	الفرع الثاني: تقديم المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية لسنة 2012
27	المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية
27	المطلب الأول: اتفاقية بازل 01
27	الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01
29	الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات
30	المطلب الثاني: اتفاقية بازل 02
31	الفرع الأول: الجوانب الأساسية والتعديلات
36	الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات
38	المطلب الثالث: اتفاقية بازل 03
38	الفرع الأول: الجوانب الأساسية
46	الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات
48	خلاصة الفصل
49	الفصل الثاني: أنظمة التقييم و التنقيط المصرفي ودورها في دعم الرقابة المصرفية
50	- تمهيد
51	المبحث الأول: أدبيات حول نظام التقييم المصرفي CAMELS
51	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام التقييم المصرفي CAMELS
51	الفرع الأول : تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS وأهميته
52	الفرع الثاني : التطور التاريخي لنظام التقييم المصرفي CAMELS
54	الفرع الثالث: مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS
54	المطلب الثاني: مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS وانعكاساته على متطلبات الرقابة المصرفية

قائمة المحتويات

54	الفرع الأول: مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS
63	الفرع الثاني: انعكاسات مقومات نظام التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة المصرفية
67	المطلب الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS
67	الفرع الأول: درجات التصنيف وفق نظام CAMELS
69	الفرع الثاني: الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها بناء على درجات التصنيف
70	المطلب الرابع: عيوب وانتقادات نظام التقييم المصرفي CAMELS
70	الفرع الأول: عيوب CAMELS
71	الفرع الثاني: انتقادات CAMELS
72	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي PATROL
72	المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام التقييم المصرفي PATROL
72	الفرع الأول: التعريف بنظام التقييم المصرفي PATROL
74	الفرع الثاني: خصائص PATROL
75	الفرع الثالث: نشأة نظام PATROL
76	المطلب الثالث: أسس التقييم وفق نظام التقييم المصرفي PATROL
78	المطلب الرابع: مدى مساهمة مؤشرات نظام PATROL في تفعيل الرقابة المصرفية
82	المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي CRAFTE ودوره في فعالية نظام الرقابة المصرفية
82	المطلب الأول: مفهوم نظام التقييم المصرفي CRAFTE وأهميته
82	الفرع الأول: المفهوم _ نظام التقييم المصرفي CRAFTE _
83	الفرع الثاني: أهمية نظام CRAFTE
84	المطلب الثاني: عناصر نظام التقييم المصرفي CRAFTE
87	المطلب الثالث: تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CRAFTE
88	المطلب الرابع: فعالية الرقابة المصرفية باستخدام نظام التقييم المصرفي CRAFTE
90	خلاصة الفصل
91	الفصل الثالث: تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB



قائمة المحتويات

92	تمهيد
93	المبحث الأول: الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري
93	المطلب الأول: الرقابة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري وفق متطلبات لجنة بازل
93	الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المصرفية في الجزائر
96	الفرع الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية في الجزائر
100	المطلب الثاني: دور الرقابة المصرفية لبنك الجزائر في تفعيل تطبيق المصارف التجارية لمعايير لجنة بازل
101	الفرع الأول: عمليات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية
102	الفرع الثاني: الحصول على الاعتماد والترخيص بالنشاط
102	الفرع الثالث: قاعدة رأس المال الأدنى
102	الفرع الرابع: قاعدة كفاية الأموال الخاصة الصافية
102	الفرع الخامس: تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف
103	المبحث الثاني: ماهية نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB
103	المطلب الأول: نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB الخصائص والمميزات
103	الفرع الأول: التعريف بنظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB
105	الفرع الثاني: نشأة النظام
105	الفرع الثالث: خصائص ومميزات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB
105	المطلب الثاني: مؤشرات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB
108	المطلب الثالث: ميكانيزم استخدام نظام التنقيط SNB
108	الفرع الأول: استنادات نظام التقييم والتنقيط SNB
109	الفرع الثاني: آليات التنقيط والتقييم المصرفي SNB
113	المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي SNB ودوره في فعالية نظام الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر
113	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وبنك سوسيتي جينيرال SGA
113	الفرع الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

## قائمة المحتويات

117	الفرع الثاني : تقديم بنك سوسيتي جينيرال SGA – الجزائر
120	المطلب الثاني : تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري SNB على البنكين
120	الفرع الأول : المتطلبات و المرجعيات القانونية لمختلف مؤشرات نظام التقييم المصرفي SNB بالجزائر
124	الفرع الثاني : تحليل وتصنيف مؤشرات ( كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، جودة الإدارة ، درجة الربحية، مستوى السيولة ) وفق نظام التقييم المصرفي بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر
134	الفرع الثالث : تقييم وتنقيط وضعية البنوك بنظام SNB
135	المطلب الثالث: دور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي SNB في فعالية الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر
137	خلاصة الفصل
139	الخاتمة
143	المصادر و المراجع

قائمة الاشكال

الصفحة	قائمة الاشكال
73	الشكل رقم 01: مؤشرات التقييم البنكي PATROL
83	الشكل (02):ترجمة اختصارات كلمة CRAFTE
107	شكل رقم (03) : مؤشرات نظام SNB
116	الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري " BNA Agence
119	شكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جينيرال
125	شكل رقم (06): تطور مؤشر كفاية رأس المال.
125	شكل رقم (07) تطور رأس المال مع إجمالي أصول بنك SGA
126	الشكل رقم (08) : تطور بعض المؤشرات التي تفسر عنصر كفاية رأس المال
128	الشكل رقم (09) تطور مؤشر جودة الأصول لكلى البنكين
129	الشكل رقم (10) مؤشر جودة الإدارة في بنك BNA و SGA
131	الشكل رقم (11) مؤشر ربحية البنوك
133	الشكل رقم (12) مؤشرات جودة السيولة

قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
55	جدول رقم (01): أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم البنكي camels
58	جدول رقم (02): أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التقييم البنكي camels
69	جدول رقم (3): درجات تصنيف نظام التقييم المصرفي CAMELS
70	جدول رقم (04): الإجراءات الوقائي الواجب اتخاذه بناءا على مخرجات التصنيف الكلبي للبنك
78	الجدول رقم (05): تصنيف البنوك حسب طريقة PATROL
88	جدول رقم (06) : تصنيف البنوك وفق نظام CRAFTE
107	جدول رقم (07) : مؤشرات نظام التنقيط و التقييم المصرفي SNB
109	جدول رقم (08): آلية تقييم عناصر نموذج التنقيط المصرفي "SNB"
134	الجدول رقم (09) : يوضح الترتيب النهائي للبنكين
135	الجدول رقم (10) : التصنيف وفق نظام SNB و الإجراءات المناسبة لكل وضع

مقدمة

### المقدمة:

إن للجهاز المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة التي تفرض نفسها على أي بلد، باعتبار أن وجود نظام مصرفي قوي سيخلق ثقة كبيرة وعالية لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ويمكنها من متابعة مهامها المختلفة، إلا أن القطاع المصرفي محليا وعالميا أصبح يواجه العديد من القوى والمتغيرات والعوامل التي تدفعه باتجاه اعتماد آليات رقابة وتقييم من أجل التعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة معالجتها والتخفيف منها، فضلا عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها كي يتمكن القطاع المصرفي من الاستمرار في نشاطه وتحقيق أفضل العوائد. وفي مدخل الرقابة المصرفية للجزائر فقد لاحظت هي كذلك عدة تحولات نوعية ومعتبرة، اتخذت خلالها إجراءات تعزيز وتطوير لنظام الرقابة، كما حرصت على مواصلة جهود عصرنة أدوات هذه الأخيرة. وحتى تكون عملية الرقابة أكثر كفاءة وفعالية، من الضروري الإعتماد على الأنظمة المناسبة لتقييم وتنقيط البنوك المواكبة للتطور والتعقيد المستمر في البيئة المصرفية، في إطار هذا قامت الجزائر باعتماد وإقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB، يعتبر نظام رقابة جديد مستوحى من نظام CAMELS الأمريكي، هذا الأخير من أحسن الممارسات الدولية.

### إشكالية الدراسة

من خلال ما ذكرناه يعتبر البحث في موضوع الرقابة المصرفية إضافة إلى أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي، خاصة النموذج الجزائري SNB، من ضروريات سير الاقتصاد الوطني ككل لذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم نظام التنقيط والتقييم المصرفي SNB في دعم فعالية الرقابة المصرفية في الجزائر؟ وهل يلائم هذا النظام اعتماده في البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر؟

### الأسئلة الفرعية

ويندرج عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتطلب استمرارية البنوك وجود نظام رقابة مصرفية فعال؟
- فيما يكمن دور أنظمة التقييم والتنقيط في دعم الرقابة المصرفية؟
- ما هو نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر؟

### فرضيات الدراسة

- حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة لابد من صياغة الفرضيات كالتالي:
- تعتبر الرقابة المصرفية ضرورة حتمية لتحقيق استقرار البنوك واستمراريتها وسلامتها.
  - يكمن دور أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي في دعم الرقابة المصرفية من خلال المساهمة في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة المصرفية وفق معايير متنوعة ومتجددة وأيضاً من خلال تحقيق السلامة المالية.
  - يستخدم بنك الجزائر من خلال إشرافه على البنوك التجارية على نظام التقييم مستوحى كلياً من نظام CAMELS يطلق عليه اختصاراً بنظام التنقيط المصرفي SNB.

### أهمية الدراسة

- تستمد الدراسة أهميتها من مايلي:
- المكانة التي يحتلها القطاع البنكي في البرامج الاقتصادية، لكونه العنصر الرئيسي لتوطيد الثقة بالسياسة المالية للدولة؛
  - أهمية أنظمة التقييم المصرفي في تعزيز الرقابة على البنوك وتحسين أدائها ومعرفة نقاط القوة والضعف في أنشطتها وتجنبها الوقوع في أزمات؛
  - الأهمية التطبيقية لنظام SNB كأحد أهم الأساليب الحديثة في التقييم والرقابة على البنوك.

### أهداف الدراسة

- نظراً لنقص المراجع المتعلقة بنظام SNB في المكتبة الجزائرية سعينا من خلال الدراسة إلى إثراء هذه الأخيرة بموضوع ذو أهمية بالغة
- التعرف على نظام SNB ومدى قدرته على إعطاء تقييم كامل للبنوك وطرق تصنيفها حسب هذا النظام؛
- تحديد دور نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر في تفعيل نظام الرقابة المصرفية للبنك العمومي والبنك الخاص؛
- التعرف على مؤشرات نظام التنقيط المصرفي التي تجعل من نظام الرقابة في البنوك فعالاً؛

- التفصيل والتدقيق في تحليل ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات نظام التتقيط المصرفي بالبنك العمومي والبنك الخاص خلال فترة الدراسة
- تحديد وضعية البنكين بالنسبة لكل مؤشر لمعالجة الاختلافات وتحسين أو المحافظة على المكتسبات.

### مبررات اختيار الموضوع

- تلاؤم الموضوع مع اختصاصنا الدراسي اقتصاد نقدي وبنكي.
- قلة الدراسات التي ربطت المتغيرين وهو ما يعبر عن حداثة الموضوع وأهميته.
- تقديم تصور جديد عن كيفية الاستفادة من نظام التتقيط المصرفي SNB في عملية الرقابة المصرفية على البنوك.
- الميول الشخصي للبحث أكثر في الموضوع.

### حدود الدراسة

إطار هذه الدراسة يتحدد في تسليط الضوء على دور نظام التقييم المصرفي SNB في تفعيل الرقابة على البنوك الجزائرية، ومحاولة تقييم البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال باستخدام هذا النظام خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2020، حيث تمت الاستعانة بمختلف المعطيات الواردة في التقارير السنوية المالية للبنكين المقدمة للجمهور والمنشورة على شبكة الأنترنت.

### أدوات الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على المعطيات الواردة في التقارير السنوية المالية والموجهة لإدارة البنكين إضافة إلى استخدام موقع البنكين محل الدراسة على شبكة الأنترنت.

### منهج الدراسة

تم الإعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات واستنباطها وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع أما في الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على المنهج التحليلي.



### تقسيمات الدراسة

للإمام بالجوانب الرئيسية للموضوع وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي، جاء ترتيبها كالآتي:

**الفصل الأول:** تناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المرتبطة بالرقابة المصرفية في إطار لجنة بازل وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية والتطرق فيه إلى بعض المفاهيم المرتبطة بها، أما المبحث الثاني فنتعرض فيه إلى الإطار العام للجنة بازل للرقابة المصرفية وكل ما يتعلق بمفهومها وأهدافها وأهم مبادئها ليأتي المبحث الثالث مبينا أهم مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

**الفصل الثاني:** خصص لعرض بعض أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي ودورها في دعم الرقابة المصرفية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا أولا لنظام التقييم المصرفي Camels وكل ما تعلق به من مفاهيم ونشأة ومميزات ومقومات .... الخ، أما المبحث الثاني فقد احتوى على نظام التقييم المصرفي Patrol ونتعرض فيه إلى أهم مؤشرات هذا النظام ثم نتعرض في آخر مبحث لأحد الأنظمة التقييم الحديثة Crafte بالمفهوم والخصائص والعناصر وتصنيف البنوك حسب هذا النظام.

**الفصل الثالث :** أما بالنسبة للفصل التطبيقي تم تقسيمه كسابقه إلى ثلاثة مباحث ،بدءا بالتعرف على واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ،أما المبحث الثاني فقد تناول ماهية نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري SNB تضمن التعريف و الخصائص ومؤشرات هذا النظام و آلية التنقيط و التقييم وفق هذا النظام ،لنصل في نهاية المبحث الثالث الذي قمنا فيه بتقييم فعالية الرقابة المصرفية في بنك عمومي وبنك خاص باستخدام نظام SNB وسنختتم هذا الموضوع بجملته من النتائج المتوصل إليها إضافة إلى ذلك اختبار صحة الفرضيات و تقديم مجموعة من التوصيات .

**الدراسات السابقة**

وجدنا مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بشقي الموضوع و تتناسب معه في احدى المتغيرات، نسعى لعرضها كما يلي:

- دراسة بن علي ميلود بعنوان: دور نموذج التنقيط المصرفي SNB في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه بجامعة غرداية، الجزائر، 2020

ترتكز الدراسة حول توضيح دور نموذج التتقيط المصرفي الجزائري المطور في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي بالاعتماد على العديد من المؤشرات ومعايير السلامة المصرفية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر حيث نتج عن هذه الدراسة إلى أن بنك الجزائر واللجنة المصرفية يسعيان إلى تحسين البنية التحتية لهذا النظام من خلال الإصلاحات والأطر والقوانين الجديدة التي تحاكي المعايير الدولية، كما أسفرت النتائج التقييمية والترتيبية إلى تصنيف البنكين وفق المراتب وإعطائها علامات لا بأس بها.

- دراسة بهريرة عباس، عمي سعيد حمزة بعنوان: دور نظام التقييم المصرفي SNB في تقييم الأداء المصرفي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام -مقال في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR، جامعة قاصدي مرباح، العدد 15، سنة 2019

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أحد الآليات الحديثة للتقييم والتتقيط المصرفي في الجزائر وهو نظام التتقيط المصرفي SNB، ومن خلال محاكاته على عينة من المصارف العاملة في الجزائر أفضت الدراسة إلى أن وضعية النظام المصرفي متينة نسبيا نتيجة مستوى الملاءة العالي وعينة الدراسة تعاني من مشاكل في بعض المؤشرات وبناء على ذلك أوصت الدراسة بأن يتم العمل على تحسين الإطار المعمول به في الشروط المطبقة على العمليات المصرفية وتسييرها، كما ينبغي تعميم استخدام نظام التقييم المصرفي SNB على نطاق واسع.

- دراسة مروة بقدم، جمال عمورة بعنوان: الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية، مقال في مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 18، سنة 2018 هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن: إلى أي مدى تساهم عملية الرقابة المصرفية في زيادة الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية؟ من خلال التعرف على الآليات والهيئات المكلفة بالرقابة على البنوك التجارية والتي وضعتها السلطات النقدية بالجزائر، حيث تتدخل عن طريق آليات داخلية وخارجية وقواعد إجراءات صارمة من شأنها تعزيز عملية الإفصاح داخل البنوك، كما أفرزت نتائج هاته الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يستمد أهميته في البنوك من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في:

- إبراز دور نظام التقييم المصرفي SNB في تفعيل الرقابة على البنوك العاملة بالجزائر؛
- تقييم مفصل للبنكين محل الدراسة باستخدام نظام التتقيط المعتمد في الجزائر؛

- الإلتزام بالمرجعية القانونية الجزائرية لمختلف النسب المكونة للمؤشرات الخمس لنظام .SNB.

### صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والمشاكل، فقد واجهتنا صعوبة عديدة في جميع المعلومات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي يمكن إيجازها فيمايلي:

- نقص المراجع التي تتناول نظام التقييم المصرفي SNB؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك؛
- قلة البحوث والمصادر والمراجع التي ربطت متغيري الدراسة

# الفصل الأول

الرقابة المصرفية في إطار لجنة  
بازل للرقابة المصرفية

## تمهيد:

لقد كان يعتقد سابقا قبل سنة 1974، بأن وضع قواعد وتنظيمات تحكم القطاع البنكي عملية غير ضرورية، باعتبار البنك قادر على مواجهة المخاطر دون الحاجة لذلك، ولكن مع الأسف، أثبتت الأزمات المالية التي حدثت خلال تلك الفترة عكس ذلك. وهنا ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي وضعت مجموعة من المقررات كان لها أهمية بالغة بالنسبة للقطاع المالي، حيث وضعت قواعد منظمة محاولة إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، محاولة بذلك إعطاء وجه جديد ودور فعال للرقابة المصرفية، نظرا لأهميتها البالغة في جميع المؤسسات البنكية عبر العالم.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية، فإن تعرضها لأي مشاكل مالية سينعكس على شريحة واسعة من المجتمع، وهذا ما يزيد من الأهمية الكبيرة التي تلعبها الرقابة المصرفية في جميع الدول.

#### المطلب الأول: ماهية الرقابة

برز اهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة على المصارف بعد أن تعرض الجهاز المصرفي للبلدان إلى تحديات واسعة وشاملة منذ عام 1901 مرورا بالكساد العظيم عام 1929 وأزمة جنوب شرق آسيا وأخيرا الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري أو ما تسمى **Crédit Crunch** عام 2008 وأدت إلى انهيار أسواق المال في معظم البلدان، لذلك أصبح من الضروري أن تقوم السلطات النقدية لهذه البلدان بتطوير الرقابة المصرفية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية بالتحقق من مدى التزام المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للمصارف للكشف المبكر عن أي تدهور يحصل للمصارف.

#### الفرع الأول: مفهوم الرقابة

حتى يمكن التعرف على مفهوم الرقابة فلا بد من تحديد مفهوم الرقابة لغة واصطلاحا وكذا تمييزها عن المصطلحات المتشابهة لها.

##### أولا: معنى الرقابة لغة

الرقابة أصلها من الفعل "رqb" وهو لفظ مضطرد يدل على الانتصاب لمراعاة الشيء، وقد ورد هذا اللفظ في اللغة مرادا به معان عدة منها:

-الانتظار والترصد: يقال رقبة ورقبنا بكسرهما ورقوبا بالضم، ورقابة ورقوبا ورقبة بفتحة، ترقبه وارقبه، أي انتظره، ورصده، والرقيب هو المنتظر، والترقيب والارتقاب والانتظار<sup>1</sup>.

-الحفظ والرعاية: يقال رقبة أي حفظه، وأرqb فلانا في أهله أي أحفظه فيهم، وهو اسم من أسماء الله الحسنى بمعنى الحافظ الذي لا يخف عليه شيء، وقد ورد هذا اللفظ بهذا المعنى في

<sup>1</sup> محمد بن جلال الدين مكرم الأنصاري أبي الفضل، لسان العرب لابن منظور، مجلد 1، ط 1، 2008، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 321.

أكثر من موضع القرآن الكريم منها قوله تعالى: « ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » الآية رقم 18 من سورة ق، وقوله تعالى: «كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة» الآية رقم 8 من سورة التوبة وورد في السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "ارقبوا محمدا في أهل بيته"؛

-الحراسة: يقال رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة وراقبا أي حرسه، وراقب القوم حارسهم، وهو الذي يشرف على مراقبة ليحرسهم، والرقابة: الرجل الوغد الذي يرقب للقوم رحلهم إذا غابوا والرقابة حارس المتاع ونحوه، والرقبة الحالة التي تكون عليها المراقبة، يقال هو حسن الرقبة أو سيء الرقبة، والمراقب هو من يقوم بالرقابة.<sup>1</sup>

### ثانيا: معنى الرقابة اصطلاحا

لقد وضعت عدة تعاريف اصطلاحية للرقابة، نذكر البعض منها:

- عرفها "فايول" بأنها: "التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث وفق الخطة المستخدمة والتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها".

- كما تعرف على أنها: " العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وان لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، وهي أيضا العملية الإدارية والفرعية التي بموجبها يتم التأكد من أن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة، وحتى يتم التأكد من تلك المطابقة فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ وتستمر أثناءه وتمتد ما بعد انتهائه".<sup>2</sup>

وفي الأخير يمكننا أن نقول إن الرقابة هي: ذلك السلوك الذي يقصد منه معرفة مواقع قوة وضعف

المؤسسة، لذلك تقوم هذه الأخيرة بوضع نظام يوجه السلوكيات نحو الإيجاب، والتأكد من صحة ودقة الوثائق والمستندات.

<sup>1</sup> محمد لطفي أحمد، الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> محمد بن جلال الدين مكرم الأنصاري أبي الفضل، مرجع السابق، ص 239.

### الفرع الثاني: أهداف الرقابة

تعتبر الرقابة الوظيفة الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية بالإضافة إلى وظائف الإدارة الأخرى وتعتبر التخطيط والرقابة وظيفتين متلازمتين تعتمد كل منهما على الأخرى ولذلك فإن الرقابة تلعب دوراً مهماً في مساعدة المدراء من خلال ستة تحديات وهي:

-التأكد من أن التنفيذ يتم طبقاً للخطة:<sup>1</sup>

ويعتمد تحقيق هذا الهدف أساساً على عملية التخطيط حيث أنه بدون خطة لا يمكن تنفيذ عملية الرقابة وعلى ذلك يمكن القول إن أول خطوات الرقابة هي التخطيط. كذلك يلزم للوصول إلى هذا الهدف الحصول على معلومات دقيقة تعكس سير التنفيذ في الوضع الحالي.

-الكشف عن الانحرافات عن الخطة.

-تحديد الأسباب والظروف التي أدت لهذه الانحرافات:

وهو أحد الأهداف الأساسية للرقابة، حيث يتم تحديد ما إذا كانت هذه الانحرافات بسبب عدم

كفاءة التنفيذ أو أنها نتيجة لقصور أو معوقات في الخطة؛<sup>2</sup>

-تحديد الحلول والانحرافات.

-تحديد القصور والمعوقات في الخطة.

-قياس أثر التعديل في الخطة.

عند وجود قصور أو معوقات في الخطة يلزم تعديلها لإزالة هذه المعوقات وتلافى أوجه

القصور وذلك إما بتحديث أو مراجعة الخطة الحالية، أو تعديل الخطة القادمة.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: خصائص النظام الرقابي الفعال

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:<sup>4</sup>

أولاً: مؤشرات القوة:

- التكامل: وذلك مع نظام التخطيط من خلال جعل الرقابة جزءاً أساسياً من عملية التخطيط.

- المرونة: بهدف التأقلم مع متغيرات البيئة.

<sup>1</sup>Kathryn Bartholin and David martin, **Management McGRAW\_Hill, INC, 1991, P595.**

<sup>2</sup>المغربي كامل، زويلف مهدي، وآخرون، أساسيات في الإدارة، دار الفكر في النشر والتوزيع، 1995م، ص109.

<sup>3</sup>مرجع نفسه، ص109.

<sup>4</sup>عبد الله الجعفري، مبادئ الإدارة، جامعة الملك فيصل، عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.



- الدقة: وذلك من خلال دقة المعلومات المعتمدة.
- التوقيت: بمعنى أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب والجهة المستفيدة منها.
- الموضوعية: أي تقديم تفاصيل كمية ومحددة.

#### ثانياً: مؤشرات الضعف:

- كثرة شكاوى الزبائن وتذمرهم من السلع والخدمات المقدمة.
- عدم رضا العاملين: والذي يلاحظ من خلال كثرة شكاويهم، وتذمرهم وتظلمهم وارتفاع مؤشر الغياب، وزيادة معدل دوران العمل .... الخ.
- نقص في رأس المال العامل: الذي ينتج عن زيادة المخزون، وانخفاض السيولة، وعدم متابعة تحصيل الديون ... الخ.
- كثرة توقف وعطل المكائن والعاملين: وذلك بسبب نقص المواد الأولية، أو عدم كفاءة الإدارة، أو ضعف الصيانة.

#### المطلب الثاني: عموميات حول الرقابة المصرفية

لقد احتل موضوع الرقابة المصرفية ولايزال، اهتماماً ملحوظاً من قبل المصارف المركزية بسبب إفسار بعض البنوك، وبسبب التراجع الاقتصادي العالمي وزيادة المنافسة بين البنوك التجارية داخل الدولة نفسها، وكذا بسبب انتشار العمل المصرفي على المستوى الدولي والعالمية. كما يستمد موضوع الرقابة المصرفية أهميته، في الدور الأساسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في الحفاظ على استقرار المنظومة المصرفية، وكذا صيانة الثقة الموضوعية من طرف العموم في النظام المالي، وذلك بتقليل خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين لأموالهم لدى البنوك والمؤسسات المالية.

إن تحديد مفهوم الرقابة لوحده من شأنه أن يسهل الوصول إلى إعطاء مفهوم الرقابة المصرفية وإن الإحاطة بهذا الأخير يتطلب منا التطرق إلى مجموعة من النقاط وهي تحديد تعريف للرقابة المصرفية، أهميتها وأهدافها.

#### الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية

لقد عرفت الرقابة المصرفية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

**التعريف الأول:** الرقابة المصرفية هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد

للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلاً في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلًا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم، يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** عرفت أيضا بأنها " العملية الإدارية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من أن العمليات التي تقوم بها البنوك تحترم القواعد والمعايير المحددة، إضافة إلى التعرف على مواطن الخطأ والإهمال لتصحيحها".<sup>3</sup>

من كل ما تقدم، يمكن أن تعرف الرقابة المصرفية على أنها: "العملية الإدارية التي تقوم على متابعة مدى التزام واحترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد والأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها من خلال إتباع مجموعة من القواعد والأساليب لغرض الحفاظ على مركزها المالي وحمايتها من الوقوع في الأزمات، حيث تتولى هذه المهمة هيئات رقابية مصرفية" وهذا ما يمكن الوصول إليهم من كل ما تقدم من تعريفات على اعتبار أن كل تعريف سابق إلا ويوافق الآخر رغم اختلاف المصطلحات.

<sup>1</sup> زيدان محمد وحبّار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير

العالمية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني، حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة،

الجزائر، أيام 1\_12 مارس 2008، ص4.

<sup>2</sup> أنطوان الناشف و خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،

1998، ص21.

<sup>3</sup> بلودنين أحمد، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، بدون طبعة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009، ص60.

### الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها:<sup>1</sup>

- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها.
- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها.
- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

### الفرع الثالث: أهداف الرقابة المصرفية

يمكن أن نحصر أهداف الرقابة المصرفية فيما يلي:<sup>2</sup>

- حماية أموال المودعين وسائر الدائنين الآخرين وتعني "الضمان" أي رد أصول الودائع بصرف النظر عن نتائج تشغيلها ومن الوسائل المعتمدة في سبيل ذلك التأمين على الودائع أي ضمان رد الودائع كلها أو بعضها في حال توقف البنك عن العمل لفشله أو حالة إفلاسه التام؛
- دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها ونعني بذلك الحث من خلال الرقابة المصرفية على تشجيع التعاون ما بين البنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال تقديم الدعم من أجل كشف الأخطاء والتجاوزات وكذا تجنب الوقوع في الأزمات.
- الجهات الحكومية تستند إلى معلومات من خلال الرقابة المصرفية والمتمثلة في معطيات مقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعتمد الجهات الحكومية مثل إدارة الضرائب إلى صحة المعلومات المالية عن البنوك من أجل حساب الضرائب المستحقة عليها.
- المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف وسلامة أدائها المصرفي ووقايتها بقدر الإمكان من المخاطر التي يمكن أن تهز مكانتها، كما تسعى الرقابة المصرفية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة.

<sup>1</sup> زيدان محمد و حبار عبد الرزاق، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مرجع السابق، ص4.

<sup>2</sup> يوسف فرحات ريمون ومحمد الرفاعي ناجي، المصارف الإسلامية، ط1، 2004، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص159.

- حماية المستثمرين على اعتبار أنهم أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك تعرضا للمخاطرة، لأن نجاحهم أو فشلهم يرتبط بنجاح البنك أو فشله، لذلك فإن الرقابة المصرفية والمستمرة للبنك تضع المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في وضع يمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والقيام بالمفاضلة بينها، كما تسمح الرقابة بتقدير الاحتمالات المستقبلية من أجل زيادة الاستثمار أو خفضه أو التحول إلى مشروع آخر.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أساليب وأنواع الرقابة المصرفية وهيئاتها الرقابية

#### الفرع الأول: أساليب الرقابة المصرفية

تعتمد الرقابة المصرفية على مجموعة من الأدوات والأساليب، التي من شأنها تسهيل تقييم عمل أداء البنوك نذكر منها<sup>2</sup>:

#### أولا -القوانين:

لم تترك مواد قانون البنك المركزي ناحية من نواحي نشاط البنوك إلا وأحكمت الرقابة عليها، حيث تضمنت عمليات تنظم الائتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة، ليتجاوب هذا الائتمان مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي المنشود، وكذا مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية

وضمن حقوق المودعين والمساهمين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تتعلق بصالحية الموافقة على ترخيص إدماجها وسحب رخصها وفتح فروع داخلية وخارجية.

#### ثانيا -التفتيش المباشر:

تقوم اللجنة المختصة والهيئات المناسبة من البنك المركزي بالرقابة عن طريق التفتيش المباشر، وذلك بتكليف موظف أو أكثر بفحص دفاتر أي بنك والتدقيق في حساباته ووثائقه الأخرى، على أن يتم ذلك مرة واحدة على الأقل في السنة، ويكون هذا التفتيش مفاجئا وبدون سابق إنذار وإشعار للبنك، ويجب على إدارة البنك المرخص وجميع الموظفين تقديم جميع الدفاتر

<sup>1</sup> الصغير قريشي محمد، بن ساسي الياس، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي، حالة القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي يومي 3 و4 ماي 2005، كلية الحقوق، جامعة جيجل، ص3.

<sup>2</sup> زفوني سليمة، الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري، مذكرة ماجستير فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2011، ص 23.

والسجلات والوثائق المطلوبة من موظفي البنك المركزي، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لإنجاز الفحص على وجه كامل.

#### ثالثا -الكشوفات الدورية:

تعتبر الكشوفات الدورية إحدى الوسائل الفعالة والأساسية في مجال الرقابة على مختلف البنوك وفروعها وهي تتمثل في جداول وبيانات يعدها البنك المركزي ويعطيها ويزود البنوك العامة أو المعتمدة لديها بهذه الجداول النموذجية، بحيث تعكس بيانات هذه الكشوفات أوضاع البنك ونشاطاته المختلفة، وتقيس وتعبر هذه الكشوفات عن درجة ومدى التزام البنك التجاري المعني بتعليمات البنك المركزي وذلك بعد تحليلها ودراستها، علما أن هذه الكشوفات تشمل كشوفات يومية يرصد فيها الحساب الجاري للبنك، وكشوفات شهرية وأخرى فصلية وسنوية.<sup>1</sup>

#### رابعا -الميزانية التقديرية:

تعتبر جزءا من التخطيط، لها دور حيوي في عملية تخطيط البنك، تتم بمقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية، تجرى المقاربة خلال فترات دورية لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلف أي قصور في حينه، وقد ذهب البعض إلى أن العلاقة بين الرقابة والتخطيط تتضح من خلال رقابة الميزانية، التي هي أكثر استعمالا.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: أنواع الرقابة المصرفية

تعتمد البنوك والمؤسسات المالية في الحفاظ على استقرارها المالي، وكذا وجودها، إلى اعتماد نظام للرقابة المصرفية، هذه الأخيرة التي تتنوع وتختلف سواء من حيث مصدرها وموقعها وحسب المعايير التي تعتمدها، غير أن هذه الأنواع وان تعددت واختلفت في أساليبها إلى أن الهدف الأساسي منها هو واحد، يتمثل في حماية النظام المصرفي من كل ما يمكن أن يتعرض له من مشاكل وأخطار.

في هذا الصدد نجد عدة معايير يبني عليها تحديد أنواع الرقابة المصرفية، ولكن نجد العديد من الكتابات تقسم الرقابة المصرفية إلى ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>رفوني سليمة، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup>شاكبي عبد القادر، التنظيم البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 147.

<sup>3</sup>جلالبييه عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020، ص 35.

## -الرقابة المصرفية الداخلية:

هي تلك الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك بهدف حماية أصوله ومجهوداته، وكذلك للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية، المقيدة بالدفاتر والسجلات، كما أنها تصبوا إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وجعلهم ملتزمين بالسياسات الإدارية المرسومة مسبقاً بمعنى آخر تسعى الرقابة الداخلية إلى ضبط، محورين اثنين داخل البنك، يتعلق المحور الأول بحماية أصول البنوك من خطر السرقة والاختلاس والتلاعب، بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية للتأكد من صحة الحسابات المثبتة على سجلات البنك، أما المحور الثاني فيتمثل في تشجيع العاملين إلى رفع كفاءتهم والالتزام بتعليمات وتنظيمات البنك.

## -الرقابة الخارجية:

وهناك من يسميها بالتدقيق الخارجي، حيث أنها وظيفة مستقلة عن البنك، وهي تلك الحسابات والنتائج المحققة، كما أنها تهتم أيضاً وتوكل مهمة الرقابة بتقييم وتشخيص الوضعية المالية للبنك، الخارجية إلى مدققين خارجيين أو مراقبي الحسابات، وتعتبر الرقابة الخارجية كتمم ومكمل لعملية الرقابة الداخلية، ذلك أن المدقق الخارجي يجب أن يكون على اطلاع بجملة القواعد والمعايير المحاسبية، وكذا إجراءات الرقابة الداخلية التي يعتمدها البنك، للتحقق من ملازمتها لحسن سير أعمال البنك والحفاظ على أمواله.

## -رقابة البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي رقابة الجهات الرسمية، حيث يمارسها من خلال أجهزة فنية متخصصة، وذلك بوسائل وأدوات متعددة ويستمد البنك المركزي صالحيه الرقابة على البنوك التجارية بموجب القوانين والتنظيمات والتعليمات التي يصدرها، فتقوم أجهزة الرقابة التابعة له بجولات تفتيشية، وزيارات مفاجئة للبنوك التجارية، كما أنه يطلب من هذه الأخيرة تزويده ببيانات وكشوفات دورية عنها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جلالبيه عبد الجليل، مرجع سابق، ص 36.

**المبحث الثاني: الإطار العام للجنة بازل:**

يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة (الأموال الخاصة، الودائع) وأوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر، وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها وإدارة البنك ذاته أو ترتبط بعوامل خارجية تنشأ عن تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها، ولقد اعتادت البنوك على التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة، لعل من أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد أو الأصول السائلة أو تلك التي يسهل تحويلها إلى نقدية، والتي تكون جاهزة للاستخدام في أي وقت لمواجهة أي مخاطر محتملة، ويعتبر رأس المال والاحتياط من أهم هذه الموارد ومن هذا جاء التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد هيئة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم تقوم بالتنسيق والرقابة.

**المطلب الأول: نشأة وتعريف لجنة بازل**

إن الدوافع الحقيقية التي أدت إلى تشكيل لجنة بازل هي العجز عن إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، خاصة بعد فشل العديد من المعايير التي وضعها الخبراء البنكيون لقياس كفاية رأس المال.

**الفرع الأول: نشأة لجنة بازل**

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال باعتباره خط الدفاع، مثل القروض والتوظيفات الأخرى وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان أموال المودعين، لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة وأولى المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، أي يجب أن تعادل الودائع عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942م، حيث تخلت عنه المصارف خاصة الأمريكية منها بعد الحرب العالمية الثانية واستخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة ومدى سيولة هذه الأصول. تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات باستثناء بعض الأصول النقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية والقروض

المضمونة من الحكومة على اعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م تقريباً.<sup>1</sup>

خلال سبعينات القرن الماضي وتحديداً سنة 1974م وبسبب انهيار بعض المصارف ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال)، وازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق أدت إلى إفلاس وانهيار المصارف الكبيرة، مما دفع السلطات إلى التدخل لإنقاذها، بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، نتيجة لذلك تشكلت لجنة الرقابة المصرفية من مجموعة من الدول الصناعية فيها يه 1974م، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة "بازل" السويسرية وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل

- لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنوياً، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.<sup>3</sup>

- تعرف لجنة بازل على أنها: "الجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معايير موحدة لكفاية رأس المال بين كافة المصارف".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زفوني سليمة، مرجع سابق، ص 51-52.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف الجزائر، أيام 15، 14 ديسمبر 2005، ص 287.

<sup>3</sup> أوصغير لويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ومصر، أطروحة نيل دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018، ص 60.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 80.



مما سبق فإنه يمكن تعريف لجنة بازل على أنها تبني لمجموعة من المعايير الاحترازية تضم ممثلين عن السلطات الرقابية في الدول الصناعية الكبرى، مهمتها العمل على زيادة فعالية التعليمات المصرفية، الرقابة على المصارف، وتحسين قواعد العمل المصرفي حول العالم وذلك كله بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

### المطلب الثاني: أهداف لجنة بازل

تمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال بحث أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي، وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول، ورغم عدم اتسام توصيات هذه اللجنة بالصفة الإجبارية، غير أنها بقيت محل متابعة مستمرة من طرف عدة دول، عن طريق قيام سلطات الرقابة، بالعمل قدر المستطاع على تطبيق هذه القواعد، من خلال التركيز على ثلاثة نقاط:<sup>1</sup>

➤ تحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك.

➤ تسهيل عملية تبادل المعلومات بين السلطات النقدية.

➤ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

ولعل من بين الأهداف التي تسعى لجنة بازل إلى تحقيقها ما يلي:<sup>2</sup>

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم
- تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.
- تحذير البنوك من مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
- تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- تعزيز أنظمة الإدارة والحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية.

<sup>1</sup> أحمد سليمان حسانونه، المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها «، عالم الكتاب الحديث ودار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص115.

<sup>2</sup> عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول خدمات المالية، وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 18\_20 أفريل، 2010.

- تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر الاستثمارية والتجارية

مما سبق ذكره يتبين بأن لجنة بازل ركزت من خلال تقريرها على<sup>1</sup>:

✓ المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد توسع البنوك الدولية وخاصة الأمريكية منها في منح القروض الخارجية للدول النامية (أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا)، والتي اضطرتها فيما بعد إلى اتخاذ إجراءات جديدة كإسقاط هذه الديون أو توزيعها.

✓ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأسمال المصرفي، حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

✓ تحسين الأساليب التقنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وخصوصا بعد التطورات التي شهدتها العمليات المصرفية الدولية وتحررها من القيود

#### المطلب الثالث: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

الهدف من التعريف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية والتي أعدتها لجنة بازل بالتعاون مع السلطات الرقابية في مجموعة الدول العشرة، هو إيجاد قواعد استرشادية لتقييم مدى متانة وأداء النظام الرقابي على البنوك لدى مختلف الدول.

#### الفرع الأول: نبذة عن تطور المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية:

صدرت هذه المبادئ في بادئ الأمر في سبتمبر 1997، واستعملت كأسس لتقييم النظام الرقابي في الدول من خلال ما يعرف بـ " برنامج تقييم القطاع المالي " (F، S، E، P)، وقد وضعت هذه المبادئ كأطر عامة يمكن تطبيقها على أنظمة رقابية مختلفة، وتفرض توفر مجموعة من الشروط القانونية التي تعمل على منح السلطة الرقابية حق فرض التعليمات والأنظمة اللازمة، ثم ظهرت نسخة معدلة للمبادئ سنة 2006، والتي تضمنت 25 مبدأ، لتواكب المتغيرات المصرفية ليتم بعدها إصدار هذه المبادئ في نسختها المستحدثة في سبتمبر 2012 وذلك في سياق تكيف الممارسات الرقابية لتتلاءم مع التغيرات الكبيرة، حيث انصب التركيز على معالجة نقاط الضعف

<sup>1</sup> أيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل تطبيق معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص8.

ومكامن الخلل في إدارة المخاطر، وكذا على ضرورة تطبيق منظور كلي للرقابة الاحترازية على مستوى النظام من الرقابة الاحترازية الجزئية على المصارف، والتركيز على الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات والتصحيح وتصفية المؤسسات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تقديم المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية لسنة 2012

تعد المبادئ الأساسية التسعة والعشرون (29) مبدأً أساسياً للنظام الرقابي ليعمل بكفاءة، وقد تم تصنيف هذه المبادئ بشكل واسع إلى مجموعتين، حيث تركز المجموعة الأولى للمبادئ من 1 إلى 13 على صلاحيات السلطات الرقابية ومسئولياتها ومهامها، في حين تركز المجموعة الثانية للمبادئ من 14 إلى 29 على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للمصارف. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أولاً - الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية:

**المبدأ الأول: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات:** يتطلب ذلك وجود إطار قانوني ملائم يمنح كل سلطة رقابية، الصلاحيات القانونية اللازمة للترخيص للمصارف، وممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، والقيام بإجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

#### **المبدأ الثاني: الاستقلالية، المساءلة، وتوفير الموارد، والحماية القانونية للسلطات الرقابية:**

تتوفر للسلطة الرقابية استقلالية مالية وتشغيلية، وإجراءات شفافة، وحوكمة سليمة وموارد كافية، وتخضع للمساءلة عن تنفيذ مهامها، ويوفر الإطار القانوني الحماية القانونية للمراقبين.

**المبدأ الثالث: التعاون والتنسيق:** توفر اللوائح القانونية، إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، وكذلك مع سلطات الرقابة الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية.

**المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها:** تحدد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخص لها والخاضعة للرقابة بصفتها مصارف، ويضبط استخدام كلمة "مصرف" أو "بنك" في الأسماء.

**المبدأ الخامس: معايير الترخيص:** تتمتع سلطة منح التراخيص بصلاحيات وضع المعايير ورفض الطلبات التي لا تستوفي تلك المعايير، وتتكون إجراءات الترخيص من تقييم هيكل الملكية والحوكمة وإدارة المخاطر والخطط الاستراتيجية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية للمصرف.

<sup>1</sup> آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 31.

<sup>2</sup> مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي 2014، ص 16.

**المبدأ السادس:** نقل ملكية كبيرة: تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية لأي طلب لنقل ملكية كبيرة أو السيطرة على حصص الأغلبية في المصارف القائمة.

**المبدأ السابع:** الإستحواذات الكبيرة: تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات موافقة أو رفض أو تقديم توصية أوفر شروط احترازية على هذه العمليات من قبل المصرف، وذلك وفقا لمعايير محددة ويشمل ذلك تنفيذ عمليات عبر الحدود.

**المبدأ الثامن:** المقاربة الاحترازية: على السلطة الرقابية أنتظر وتتابع تقييم مستقبلي لحجم المخاطر للمصارف، وتحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجتها بما في ذلك التعاون مع السلطات الأخرى المعنية... الخ.

**المبدأ التاسع:** أدوات وأليات الرقابة الاحترازية: تستخدم السلطة الرقابية مجموعة مناسبة من الأدوات والأليات، لتطبيق الإجراءات الرقابية وتستخدم الموارد الرقابية بشكل أمثل، أخذا بعين الاعتبار طبيعة المخاطر لدى المصارف والأهمية النظامية لهذه المصارف.

**المبدأ العاشر:** التقارير الرقابية: تقوم السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية من المصارف، بشكل منفرد لكل مصرف وبشكل مجمع للمصارف وتقوم بشكل مستقل بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.

**المبدأ الحادي عشر:** الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية: تقوم السلطة الرقابية بمواجهة الممارسات غير السليمة التي قد تعرض المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر وأن يتوفر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما فيها إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك.

**المبدأ الثاني عشر:** الرقابة المجمعّة: من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية، الرقابة على المجموعة المصرفية على أساس مجمع، والقيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة المجمعّة وتطبيق المعايير الاحترازية على كافة نواحي الأعمال التي تمارسها المجموعة المصرفية في العالم.

**المبدأ الثالث عشر:** العلاقات بين السلطات الرقابية للبلد الأصلي (الأم) والبلد المضيف: أن يتم تبادل المعلومات والتعاون الفعال بين هذه السلطات فيما يخص المجموعات المصرفية وكياناتها.

**ثانيا - الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للمصارف:**

**المبدأ الرابع عشر:** حكومة الشركات: تفرض السلطة الرقابية أن يتفرد المصارف والمجموعات المصرفية سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحكومة كالتوجه الاستراتيجي، منظومة الرقابة،

التعويضات والمكافأة، وأن تتناسب مع حجم المخاطر لدى المصرف وأهميته النظامية.

**المبدأ الخامس عشر: عملية إدارة المخاطر:** تفرض السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، كما تشمل تقييم مدى كفاية رأس المال المصارف وسيولتها بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد، كما يشمل وضع تدابير طوارئ ومراجعتها.

**المبدأ السادس عشر: كفاية رأس المال:** تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية مناسبة لكفاية رأس المال المصارف تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف، وفقا لأوضاع السوق وأوضاع الاقتصاد، وتحدد مكونات رأس المال أخذاً بعين الاعتبار قدرة المصارف على امتصاص الخسائر.

**المبدأ السابع عشر: مخاطر الائتمان:** تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائم لإدارة مخاطر الائتمان، تأخذ بعين الاعتبار درجة تقبلها للمخاطر، طبيعة المخاطر... إلخ.

**المبدأ الثامن عشر: الأصول ذات المشاكل، والمخصصات، والاحتياطات:** تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة، من أجل تحديد وإدارة الأصول ذات المشاكل بصورة مبكرة ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهتها.

**المبدأ التاسع عشر: مخاطر التركيز وحدود التعرضات للمخاطر الكبرى:** تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها، وأن تضع لذلك حدود احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى، سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على المجموعات المترابطة منها.

**المبدأ العشرون: العمليات مع الأطراف ذات الصلة مع البنك:** من أجل منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات الصلة والتصدي لمخاطر ضرب المصالح، تطلب السلطة الرقابية أن تنفذ عملياً تهها على قدم المساواة مع العملاء الآخرين، وأن تراقبها، وتتخذ الإجراءات المناسبة للسيطرة أو التخفيف من حدة المخاطر، كما تطالبها بالتخلص من هذه التعرضات.

**المبدأ الواحد والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل:** تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف في أنشطتها الإقراضية والاستثمارية خارج الحدود، تدابير ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل، وكذلك لقياس وتقييم ومراقبة هذه المخاطر، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سابق ص 68\_96.

**المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق:** تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق، أخذاً في عين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لديها، وطبيعة هذه المخاطر وأوضاع السوق والاقتصاد، ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق.

**المبدأ الثالث والعشرون: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف:** تتأكد السلطة الرقابية أن البنوك تمتلك سجلات تحتوي أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة.

**المبدأ الرابع والعشرون: مخاطر السيولة:** تتأكد السلطة الرقابية من الاستراتيجية المعتمدة لدى البنوك لإدارة مخاطر السيولة، والوفاء لمتطلبات السيولة، وتضع متطلبات احترازية مناسبة للسيولة.

**المبدأ الخامس والعشرون: المخاطر التشغيلية:** تتأكد السلطة الرقابية من إطار عمل البنوك لإدارة المخاطر التشغيلية ودرجة تقبلها، طبيعتها، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها.

**المبدأ السادس والعشرون: التدقيق والرقابة الداخلية:** تتأكد السلطة الرقابية من توافر أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية داخل البنوك، وذلك بشكل يحافظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام هذه البنوك بأنشطتها.

**المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي:** تتأكد السلطة الرقابية أن تحتفظ المصارف والمجموعات المصرفية بسجلات محاسبية كافية، وأن تعد قوائم مالية طبقاً للسياسات والممارسات المحاسبية المتعارف عليها دولياً، وتنتشر سنوياً البيانات والمعلومات التي تعكس وضعها وأدائها المالي بصورة عادلة متضمنة رأي مدقق حسابات خارجي مستقل، وتتأكد السلطة الرقابية أيضاً أن يكون لدى المصارف والشركات الأم للمجموعات المصرفية، حكومة وإشراف بشكل كاف على وظيفة التدقيق الخارجي.

**المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح والشفافية:** تفرض السلطة الرقابية على البنوك بنشر المعلومات بشكل منظم، يمكن الاطلاع عليه بسهولة، ويعكس وضعها المالي وأدائها والمخاطر التي يتعرض لها، واستراتيجية مخاطرها.

**المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية:** تتأكد السلطة الرقابية، أن يتوافر لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة، تحول دون استخدام البنك لأغراض إجرامية سواء بقصد أو عن غير قصد، وذلك لحماية العملاء.

**المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**

جاءت لجنة بازل باتفاقيات 01،02،03 بهدف ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر، حماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية وتطهيرها من المنافسة غير الشريفة الناتجة عن الفوارق في الإشراف على البنوك بين الدول، فكانت اتفاقية بازل 01 عام 1988، واتفاقية بازل 02 عام 2004م، واتفاقية بازل 03 عام 2010.

**المطلب الأول: اتفاقية بازل 01**

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت اللجنة لإعداد تقريرها الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأسمال والمعيار الواجب تطبيقه في المصارف التي تمارس الأعمال الدولية في 10/12/1987، أصدر المحافظون المركزيون ذلك التقرير وأنجزت تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من توصيات وأراء، قدمته في جولية 1988 حيث تم إقراره من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاقية بازل 01.

**الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01**

انطوت اتفاقية بازل 01 على العديد من الجوانب أهمها ما يلي:

**أولاً- التركيز على المخاطر الائتمانية:**

تهدف اتفاقية بازل إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية، وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال، كما جاء بالاتفاقية، مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.<sup>1</sup>

**ثانياً- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:**

تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول، أو الديون المشكوك في تحصيلها، وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى البنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوافر لديه

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 80.

المخصصات الكافية، وفي نفس الوقت، من الضروري كفاية المخصصات أولاً، ثم يأتي بعد ذلك معيار كفاية رأسمال.<sup>1</sup>

ثالثاً - تصنيف دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

قامت لجنة بازل بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين، وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط، تاركة لسلطات الرقابة الوطنية، حرية شمول المخاطر الأخرى في طريقة القياس وتمثل هاتان المجموعتان في الآتي:

**المجموعة الأولى:**

تضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، باعتبارها من الدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، وينظر إلى دول هذه المجموعة على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم.

**المجموعة الثانية:**

وتضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى، وبالتالي تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لمجموعة OCDE والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

**رابعاً - وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول:**

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، وتستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية وتشجيع البنوك على توظيف جزء أكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبياً، وتم تحديد هذه الأوزان الأصول البنك مصنفة في مجموعات، تتحدد مخاطرها بواقع: 0%، 20%، 50%، 100% حيث يتحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 84.

<sup>2</sup> زفوني سليمة، مرجع سابق، ص 55\_56.



الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات

أولاً: الإيجابيات

لاتفاقية بازل 01 مجموعة من الإيجابيات نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها فقط على غرار المشروعات الأخرى بل أقحم ذلك المعيار مساهمة البنوك في صميم أعمالها حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى ولو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة، عند تعرض البنك للمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك ذاتها.
- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متقن على مكوناته وعناصره دولياً وبذات الصورة بين دولة وأخرى أو بين بنك وآخر.

- سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون للبنوك أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتديه الأمر في الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل وبما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

ثانياً: السلبيات

- على الرغم من الإيجابيات التي حققتها اتفاقية بازل 01 إلا أنه توجد بعض السلبيات الموجهة إليها والتي تتمثل أهمها فيما يلي:
- ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيراً على وضعية البنوك.

<sup>1</sup> معمري نرجس، مرجع سابق، ص 61\_62.

- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛<sup>1</sup>  
 - بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل 01 مقياساً جيداً للوضع المالي للبنوك في جميع الحالات، حيث أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر البنوك ونسبة ملاءتها، التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.

- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي والتي تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن التكلفة الإضافية التي تتحملها البنوك في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات الأخرى غير المصرفية التي أصبحت تؤدي خدمات مماثلة.<sup>2</sup>  
 - قد يكون الثمن الذي يختاره بنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، وهذا إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وتهميش الفوائد، فإذا قام بنك ما بإتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب جهات الرقابة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: اتفاقية بازل 02

إن التطبيق العملي لاتفاقية بازل 01 أفرز عن عدة انتقادات، دفعت اللجنة إلى القيام بتعديل هذه الاتفاقية بإصدار اتفاقية بازل 02 خاصة بعد ظهور مستجدات مالية أسفرت عن ظهور مخاطر جديدة تقتضي تقنيات أكثر اتقاناً وشمولاً لقياسها وإدارتها.

وعندما بدأ التفكير في تعديل اتفاقية بازل 01 في نهاية التسعينات، استقر الرأي بالألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي، "إدارة المخاطر" بحيث يتضمن التعديل

<sup>2</sup> بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية في إدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 192.

<sup>3</sup> طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 148.

تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.

### الفرع الأول: الجوانب الأساسية والتعديلات

أولاً - التعديلات: نظراً للانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 01 فقد عرفت المرحلة (1999\_2004) حركة من قبل لجنة بازل وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في مناقشة مختلف نصوص الخاصة بالاتفاقية كما يلي:

- جوان 1999: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها ز تقديم الملاحظات عليها؛

- جانفي 2001: إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

- أبريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية وعرضت على البنوك بغرض الاطلاع النهائي عليها وتم إصدارها في صورتها الراهنة في 2004، هذا على أن يتم تطبيقها بشكل تجريبي بداية من نهاية فيفري 2006 وبشكل نهائي مع بداية 2007.<sup>1</sup>

وكانت للتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل 02 أهداف يمكن تلخيصها كالتالي:<sup>2</sup>

❖ تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي؛

❖ تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي؛

❖ إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

❖ تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛

❖ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك باعتبارهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.

<sup>1</sup> عمار عريس، مجدوب رحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص 103، 104.

<sup>2</sup> موسى عمر أبو محمد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 30.

ثانيا - الجوانب الأساسية:

في سبيل تحقيق الأهداف السالفة الذكر ارتكز محتوى اتفاقية بازل 02 على ثلاثة جوانب رئيسية، تتعلق بالحد الأدنى اللازم لرأس المال والذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر، أما الثانية فتتعلق بعملية المراجعة الرقابية (الإشرافية)، وهي ترتبط بإدارة البنوك بالمبادئ المحددة في الرقابة عليها، أما الدعامات الثلاثة والأخيرة فتتعلق بانضباط السوق وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات مما يساعد في زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر، وفيما يلي سوف نتعرض لهذه الجوانب الثلاثة على التوالي:

**أولا - الحد الأدنى اللازم لرأس المال لمواجهة المخاطر:** يقوم على عناصر أساسية هي:

- إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاقية بازل الأولى؛  
- إلزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل حيث لم تكن مطالبة بذلك الاتفاقية السابقة؛

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بواقع 08 % وهي نفس النسبة المحددة في الاتفاقية الأولى.

- بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل الأولى فإن أوزان المخاطر محددة من قبل اللجنة وتستخدم مقياسا واحدا، بينما طرح في اتفاقية بازل الثانية ثلاث طرق لحساب مخاطر الائتمان، الأسلوب النمطي أو المعياري، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي، أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم، وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب:

- أسلوب التصنيف النمطي أو المعياري: يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك، شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها

كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.<sup>1</sup>

- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: فيعتمد على أساس أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بالالتزام

<sup>1</sup> منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق الجزائر، 2013، ص 47، 48.

بالمعايير الإشرافية الخاصة بها، وتكون هذه البنوك والمؤسسات المالية مخولة بوضع تقديرات داخلية لعوامل المخاطرة الائتمانية، ومن هنا يجب أن تكون لهذه البنوك سياسات ائتمانية بنفس المستوى الذي تبنى عليه السياسات الائتمانية والاستثمارية على المستوى العالمي.

- بالنسبة لأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: ويختص بالبنوك والمؤسسات المالية التي لديها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، بالإضافة إلى عناصر وأسس الأسلوب الأساسي والذي يعد الخطوة الأولى لقياس المخاطر، هذا بالإضافة إلى وضع أساليب ومناهج للتخفيف من المخاطر الائتمانية، وذلك باستخدام الضمانات والكفالات والمشتقات الائتمانية.<sup>1</sup>

- بالنسبة لمخاطر السوق، فلم تتغير متطلبات رأس المال المطلوبة في اتفاقية بازل الثانية عما جاء في الاتفاقية الأولى، وذلك بموجب التعديلات الصادرة عن اللجنة سنة 1996م إذ تم الإبقاء عليها كما هي.

فقد عرفت اللجنة مخاطر السوق وحددتها بأنها مخاطر الخسائر في البنود داخل أو خارج الميزانية، والناجمة عن التحركات في أسعار السوق، تشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر سعر الفائدة: وتعرض لهذا النوع المخاطر كل الأدوات المالية (سندات أوراق مالية...) ذات أسعار الفائدة الثابتة أو المتغيرة، وكذلك المشتقات. وتنقسم مخاطر أسعار الفائدة إلى نوعين:

- المخاطر الخاصة: وتتمثل في المخاطر الناتجة عن التحركات في أسعار فائدة كل أداة على حدة، ولتحديد متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة هذا النوع من المخاطر وضعت اللجنة لكل نوع منها وزنا ترجيحيا يعكسها، يتم ضربها فيه لحساب المخاطر الخاصة بها.

- المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناتجة عن التحركات في أسعار الفائدة السائدة بالسوق، ولقد حددت اللجنة أسلوبين لقياس هذا النوع من المخاطر، ويتم من خلال الطريقتين إعطاء وزن نسبي لكل نوع من المخاطر، وتركت اللجنة للبنوك حرية اختيار أحدهما.<sup>2</sup>

- مخاطر الأسهم: تمثل الفئة الثانية من مخاطر السوق، فقد نصت اللجنة على ضرورة احتفاظ

<sup>1</sup> احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي والبنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص252.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص252.

البنك بجزء من رأسماله لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الأسهم التي يتعامل فيها، كما نصت على أنها تنقسم إلى مخاطر خاصة، تتعلق بكل سهم على حدا، ومخاطر عامة تتعلق بسوق السهم الذي يتعامل من خلاله البنك.

-**مخاطر سعر الصرف:** تمثل مخاطر سعر الصرف الفئة الثالثة من مخاطر السوق، فقد نصت اللجنة على ضرورة الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة تعامله في العملات الأجنبية والذهب.<sup>1</sup>

- **مخاطر السلع:** وهي الفئة الرابعة من مخاطر السوق، وقد قامت اللجنة بتعريف السلع على أنها المنتجات المادية التي يمكن تداولها في أسواق منظمة، مثل: المنتجات الزراعية والبتترول والغاز والكهرباء والمعادن النفيسة ما عدا الذهب، وترى اللجنة أن مخاطر السلع أكثر صعوبة في قياسها عن المخاطر الأخرى، نظرا لتمييز سوقها بكونه أقل سيولة وأكثر تأثرا بالتقلبات الموسمية في العرض والطلب.<sup>2</sup>

-**أما بالنسبة لمخاطر التشغيل،** فتمثل التحدي الأكبر أمام البنوك التي تستعد لتطبيق مقررات بازل الثانية، فقد نصت لجنة بازل على ضرورة أخذ مخاطر التشغيل في الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال الجديدة وذلك على خلاف ما جاء في الاتفاقية الأولى. وقد عرفت اللجنة مخاطر التشغيل بأنها مخاطر التعرض لخسائر تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

#### ثانيا: عمليات المراجعة الرقابية

المقصود بعملية المراجعة الرقابية، ليس فقط ضمان امتلاك البنوك رأس مال كافي يغطي جميع المخاطر في أعمالها، بل يمتد إلى تشجيع البنوك على تطوير واستخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر والرقابة عليها وتعزيز المخصصات، حيث توضح لجنة بازل من خلال هذه الدعامات على عدم اعتبار مسألة زيادة رأس المال الخيار أو البديل الوحيد للتصدي للرقابة غير الكافية وضعف أنظمة إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 205.

<sup>2</sup> لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009، ص 78-79.

وتقوم عملية المراجعة الرقابية على أربعة مبادئ أو أسس:<sup>1</sup>

- يتعين أن يكون لدى البنوك إجراءات واضحة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لنوعية مخاطرها، واستراتيجية واضحة للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.

فعند تقدير مدى كفاية رأس المال لا بد أن تأخذ إدارة البنك في اعتبارها التقلبات الاقتصادية التي يعمل فيها البنك، حيث ينبغي القيام باختبار دقيق ومنتظم لتحديد وتشخيص الأحداث والتغيرات المحتملة في ظروف السوق التي يمكن أن تؤثر سلبا على البنك.

- يتعين على السلطات الرقابية القيام بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية، وأن يتخذ المراقبون إجراء رقابيا في حالة عدم اقتناعهم بنتائج هذه العملية.

أي أنه يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بصفة منتظمة بمراجعة وتقييم مدى فعالية الإجراءات الداخلية التي تستخدمها البنوك في تقدير كفاية رأس المال، وتتضمن هذه المراجعة الرقابية الدورية: التفتيش الميداني، الرقابة المكتبية، مناقشات مع إدارة البنك، مراجعة أعمال المراجعين الخارجيين والداخليين، وكذا اتخاذ أية تدابير أخرى ترى السلطات الرقابية حاجة إليها. -يتعين على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تحتفظ بنسب كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المقرر (القانوني)، وأن تكون لديهم القدرة على مطالبة البنوك بالالتزام بذلك.

-ينبغي على السلطات الرقابية السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر البنك، ويتعين عليها أن تطلب اتخاذ إجراء سري لعلاج ذلك إذ لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة. ومن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الجهة الرقابية نذكر: تكثيف الرقابة على البنوك، تقييد إضافي فورا، وكذا طلب تغيير في الهيكل الإداري للبنك، إذا استدعى الأمر ذلك.

<sup>1</sup> بتصرف، حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة جيجل 2013، ص 21.

ثالثاً: انضباط السوق: <sup>1</sup>

يمثل انضباط السوق أحد الدعائم الثلاثة الرئيسية المكملة للدعامة الأولى والثانية لاتفاقية بازل الثانية، حيث تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى دعم العمليات الخاصة وتنظيم السوق وتحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، فضلاً عن الحفاظ على قواعد رأسمالية كافية لتعزيز قدرتها على مواجهة أية خسارة محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر. نعني بانضباط السوق وجود نظام جيد للمعلومات ومصادقية وشفافية في الإفصاح بما يسمح للمتعاملين فيه بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الكلية للبنك ومستوى رأس المال المطلوب لتغطيتها، مع مراعاة عدم التوسع في نشر المعلومات التي لا تسمح بالوقوف على الوضع المالي للبنك وحجم المخاطر الفعلية التي يتعرض لها.

الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات

أولاً: الإيجابيات:

تتعلق إيجابيات مقررات اتفاقية بازل 2 ببعض الجوانب الإضافية التي جاءت بها والتي نلخصها في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛
- المساعدة في عمليات تنظيم الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- إشراك مساهمي البنوك في صلب الوظيفة المصرفية، حيث أن وجود رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك، ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختبار مجالس إدارة البنوك، واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى ولو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما يفعل دور المساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها.
- التأكيد على دور سلطات المراقبة والإشراف المصرفي في الدول على المستوى المحلي ومنحها

<sup>1</sup> نبيل حشاد، انضباط السوق والإفصاح في إطار بازل 2 للبنوك الإسلامية، ندوة للمعايير المصرفية الإسلامية،

المعهد المصرفي، الرياض يومي 16، 15 جانفي 2007، ص 35\_36، الموقع الإلكتروني:

[http://www.Kantakji.com/fiqh/files/manage/8.pps\(1214/2008](http://www.Kantakji.com/fiqh/files/manage/8.pps(1214/2008)

(2022/01/28

<sup>2</sup> وهيبه خروبي، دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة لونيبي علي، البلدة، الجزائر، 2015، ص 108\_109.



الأولوية في إصدار التشريعات والقواعد المصرفية الملائمة، ومن ثم السهر على تطبيقها مستعينة في ذلك بتوجيهات وتوصيات اللجنة التي تفتح لها أفقا واسعة في المجال المصرفي على تقنيات ووسائل مراقبة متنوعة تتماشى والاحتياجات المحلية.

- المساهمة في نشر ثقافة مصرفية تركز على سلامة المؤسسات المصرفية والمالية وحسن إدارة المخاطر، سواء بين بنوك الدولة الواحدة أو بين بنوك الدول المختلفة وهو ما شأنه إيجاد وتوفير مناخ ملائم لأداء مصرفي ذو كفاءة.

- توجيه البنوك إلى التعامل مع الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطر، وهو ما يساهم في رفع درجة الأمان من أصول البنك، حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتديه الأمر من الاحتفاظ برأس المال المقابل.

#### ثانيا: السلبات

على الرغم من الإيجابيات السابقة التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية، إلا أنه تشمل على

ثغرات نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- اللجوء إلى وكالات التقييم الخارجية التي تطرح مشكل الشفافية والكفاءة وخصوصا درجة الاستقلالية، وي طرح هذا المشكل بالأساس بالنسبة للدول النامية ذات درجة التتقيط المنخفضة غالبا، وهو ما يجعلها في وضعية تنافسية حرجة مقارنة بباقي الدول المتقدمة.

- درجة التعقيد الكبيرة التي تميز مضمون اتفاقية بازل 2 خصوصا وما تعلق بمنهج التقييم الداخلي IRB وهو ما نتج عنه صعوبة تطبيقه واستيعابه من قبل العديد من البنوك، بالإضافة إلى النقاط العديدة ضمن الاتفاقية الثانية التي ترك أمر تحديدها للسلطات الرقابية المحلية، وهو ما من شأنه خلق فوارق واختلافات في كيفية التطبيق على الصعيد الدولي عكس ما تحمله اللجنة من هدف ذا الخصوص.

- عدم توافر موارد مالية كافية لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات، حيث تعد تقنيات التحكم في المخاطر وإدارتها كما تنص عليه اتفاقية بازل 02 قاسية بدرجة كبيرة مما سيؤدي إلى صعوبة الوفاء من قبل العديد من البنوك التي تعاني من ضعف الأطر الرقابية وضعف أنظمة المدفوعات والتسوية.

<sup>1</sup> هناء سلمان، تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر وأفاق تطبيق معايير بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 99، 98.

- صعوبة تطبيق منهج التقييم الداخلي سيؤدي بالعديد من البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من وكالات التقييم، ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة اثنتان متطلبات لرأس المال أعلى بسبب أوزان المخاطر المالية.
- عدم وضوح الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض الصغيرة أو الجزئية، كما أنه من المألوف أن هذه المؤسسات تكون غير منقطة.
- رغم أن اتفاقية بازل 02 قد وجهت عناية أكبر لاحتياجات الدول النامية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن معظم أحكام الاتفاق الجديد قد قصد بها البنوك في الدول الصناعية المتقدمة وخاصة البنوك الدولية ذات النشاط المتعدد.

### المطلب الثالث: اتفاقية بازل 03

بعد الانتهاء من إبرام اتفاقيتي "بازل 01" و "بازل 02" حدثت أزمة الرهن العقاري لتثبت نقائص بازل 02 مما دعى الأمر إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد البنكية الدولية. وفي هذا الإطار قامت لجنة بازل في خطوة هي الأهم من نوعها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لتطوير اتفاقية بازل 02 التي صدرت عام 2004 حيث قامت بإصدار الملامح الأساسية لاتفاقية جديدة عرفت باسم اتفاقية بازل 03.

#### الفرع الأول: الجوانب الأساسية

##### أولاً-تقوية رأس المال:<sup>1</sup>

استناداً إلى الركائز الثلاثة لاتفاقية بازل 02، تعمل لجنة بازل على زيادة مرونة القطاع البنكي من خلال تعزيز إطار رأس المال التنظيمي حيث يرفع المعيار الجديد نوعية ومستوى رأس المال التنظيمي ويوسع تغطية المخاطر، كما تقوم بإدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، كما أنها تعمل على مستوى الإجراءات الاحترازية الكلية لاحتواء المخاطر النظامية الناجمة عن الدورات الاقتصادية والترابط بين المؤسسات المالية.

- تحسين جودة، متانة وشفافية قاعدة رأس المال: من الضروري أن تحتفظ البنوك برأس مال ذات جودة عالية للتحقق من أي تعرض للمخاطر، حيث أظهرت الأزمة بأن خسائر الائتمان وانخفاض القيمة مغطاة بواسطة الأرباح المحتجزة (الغير موزعة)، والتي تدخل في تكوين مساهمة

<sup>1</sup> بركات سارة، مرجع سابق، ص 231.

حقوق رأس المال حيث أظهرت عدم وجود تجانس لتعريفات رأس المال عبر التشريعات، وغياب إفصاح المعلومات المالية التي من شأنها أن تسمح للأسواق بتقييم جيد وبمقارنة نوعية رأس المال بين المؤسسات.

- تحسين نوعية رأس المال: من خلال تقسيمه إلى ثلاث فئات

- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي وهو بدوره منقسم إلى فئتين:

- الشريحة الأساسية الأولى: تسمى أيضا رأس مال المساهمين المشترك أو رأس المال الصلب وتعتبر اللوحة الأكثر تقيدا لرأس المال المدفوع إضافة إلى الاحتياطات؛

- الشريحة الأولى (قاعدة رأس المال): التي تضم رأس المال إضافة إلى الاحتياطات وبعض الأوراق المالية المختلطة (الديون التابعة) الغير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق؛ حيث تعتبر هذه الإجراءات أكثر تقييدا حيث سيتم إزالة العديد من الأوراق المختلة من الشريحة الأولى وإدخالها في الشريحة الثانية؛

- الشريحة الثانية: رأس المال المساند (التكميلي) تمت موائمتها لتشمل الأوراق المختلطة التي تتضمنها الشريحة الأولى حيث يقتصر فقط على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك؛

- الشريحة الثالثة: تمت إزالة رأس المال الشريحة الثالثة من رأس المال النظامي والذي كان موجها لتغطية مخاطر السوق.

- تحسين في كمية رأس المال: إن نوعية رأس المال لوحدها غير كافية لذلك من الضروري توفر القطاع البنكي على كمية متزايدة من رأس المال.

- الشريحة الأولى:

- تقرض لوائح بازل زيادة في نسبة رأس مال المساهمين المشترك من 2% إلى 4,5%؛

- الحد الأدنى لرأس المال الشريحة الأولى ارتفع مع بازل 03 من 4% إلى 6%؛

- حقوق المساهمين المشتركة إضافة إلى مخصص احتياطي رأس المال 7% بنهاية 2019؛

- تمت إضافة فئتين من رأس المال يهدفان إلى استيعاب الخائر خلال فترات الأزمات:

- هامش حماية للمحافظة على رأس المال (رأس مال للتحوط): 2,5% يتكون من عناصر الشريحة

الأساسية الأولى ليمنحها قوة أكبر لمواجهة أزمة اقتصادية في المستقبل ويهدف هذا الاحتياطي لضمان بأن البنوك يمكنها من الحفاظ على حد أدنى لرأس المال خلال فترات الركود الاقتصادي.

- هامش الحماية من التقلبات الدورية (رأس مال إضافي المعاكس): 0-2,5% من رأس المال وهو مكمل لهامش الحماية يتم تكوينه في فترات النمو واستخدامه في فترات الأزمات ويتم وضعه بناءً على طلب الجهة المنظمة الوطنية، وتعتبر هذه النسبة متغير تابع لمتغيرات الاقتصاد الكلي ويجب أن يتكون من رأس مال الشريحة الأولى.

- هامش الخطر النظامي (رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية): حدد للبنوك التي تعتبر نظامية أي انهيارها يمكن أن يؤدي إلى انهيار الجهاز البنكي ككل ولكن هذه النسبة لم تحدد بعد. وبالتالي إن الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال في البنوك وعلى المستوى العالمي كان من أجل استيعاب الخسائر (امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزول تحت الحد الأدنى.

- الرفع من معدل الملاءة لرأس المال: من 8% إلى 10,5% بما فيه هامش الحماية بنهاية عام 2019 وهذا معناه تقليل حجم الديون المسموح تحملها من قبل البنوك ويعني كذلك أنه يجب على البنوك الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية، وهي تمثل مجموع الشريحة الأولى والشريحة الثانية.<sup>1</sup>

#### - تعزيز تغطية المخاطر:

تعزيز متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وعمليات الريبور (اتفاقيات إعادة الشراء) وتمويل سندات الدين، من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية لمقابلة هذه المخاطر، وهو ما يؤدي إلى تخفيض المخاطر النظامية على مستوى النظام المالي ككل، كما أنه يوفر العديد من الحوافز لتعزيز إدارة مخاطر الجهات المقترضة المقابلة.

- يجب على البنوك في المستقبل تحديد متطلبات رأس المال الخاصة بهم لتغطية مخاطر الائتمان للجهات المقابلة باستخدام مدخلات تقديرية لفترات الشدة مما يسمح بمعالجة المخاوف بشأن الانخفاض المفرط لمستوى رأس المال في الفترات الأقل تقلباً للأسواق والتصدي لتقلبات الدورة الاقتصادية، وهذا الإجراء هو مماثل لما تم وضعه لمواجهة مخاطر السوق والذي يعزز أيضاً الإدارة المتكاملة لمخاطر الطرف المقابل ومخاطر السوق.

<sup>1</sup>بركات سارة، مرجع سابق، ص 234.

- يتعين على البنوك تخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة للقيمة السوقية الناتجة عن انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل (تعديل التقييم الائتماني، تعديل على قيمة الأصول).

- تعزز اللجنة المعايير الخاصة بإدارة الضمانات والهوامش الأولية.

- لمواجهة المخاطر النظامية الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين البنوك وباقي المؤسسات المالية عبر الأسواق المشتقة، تدعم اللجنة مجهودات لجنة أنظمة الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والتي تهدف لوضع معايير قوية للبنى التحتية للأسواق المالية لتصبح أقدر على الصمود في مواجهة أي عسر مالي تتعرض له مؤسسات مالية منفردة، وخاصة إرساء فكرة الأطراف المقابلة المركزية، كما تقترح اللجنة أيضا فعل أوزان المخاطر للمتعرضات للمؤسسات المالية بالنسبة إلى قطاع الشركات غير المالية، على أساس أن المتعرضات المالية أكثر ترابطا من تلك غير المالية، حيث أن الأطراف المقابلة المركزية التي تخضع لإدارة سليمة وتنظيم ملائم يمكنها أن تحد بالفعل من أخطار الطرف المقابل بين المتعاملين والأخطار النظامية المرتبطة بتداعي إخفاقات الأطراف المقابلة.

- رفعت اللجنة معايير غدارة مخاطر الطرف المقابل في العديد من المجالات وخاصة في علاج مخاطر الارتباط غير المواتية أو الطريقة الخاطئة أي الحالات حيث التعرضات تتزايد عندما تتدهور نوعية الائتمان المقابلة كما قامت بنشر توصيات إضافية نهائية للتحكم في مخاطر الطرف المقابل.

- قامت اللجنة باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على التصنيفات الخارجية حيث ألزمت البنوك بإجراء التقييم الداخلي للمتعرضات للأوراق المالية التي تخضع لتقييمات خارجية، وأيضا القضاء على بعض تأثيرات الكوارث المرتبطة بالممارسات للتخفيف من مخاطر الائتمان، دمج لبعض العناصر من مدونة أساسيات قواعد السلوك المهني لوكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأسواق في معايير الأهلية التي وضعتها اللجنة لاستخدام التصنيفات الخارجية في معيار رأس المال، بالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة بمراجعة جوهرية للإطار التنظيمي للتوريق

بما في ذلك استخدام التقييمات الخارجية.<sup>1</sup>

- إدخال نسبة الرافعة المالية (نسبة الاستدانة) كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر:

أدخلت اللجنة مطلباً جديداً على شكل نسبة الرافعة المالية (نسبة استدانة) وهذا من أجل:<sup>2</sup>

- وضع حد أدنى لتراكم المديونية في القطاع البنكي، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر زعزعة استقرار النظام المالي والاقتصاد.

- تطبيق ضمانات إضافية ضد مخاطر النموذج وخطر التقدير باستكمال التدبير الذي يستند على المخاطر بتدبير بسيط وشفاف ومستقل للمخاطر.

- التخفيض من تقلبات الدورة الاقتصادية:

من العناصر الأساسية التي تطرقت إليها اتفاقية بازل 03 هو الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك عن طريق تكوين هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية، والتي سوف تكون بين 0 و 2,5% من حقوق المساهمين، وسيتم تشكيل هذا الهامش أثناء فترات التوسع السريع للائتمان من وجهة نظر السلطات الرقابية.<sup>3</sup>

ترى لجنة بازل أن الهدف الرئيسي من هذا العنصر يتمثل في تحقيق الهدف الأشمل للسياسات الاحترازية الكلية، والمتمثل في حماية القطاع المالي من تراكم مخاطر الإفراط في منح الائتمان، وما قد تسببه التقلبات في دورات الأعمال من تأثيرات على مستوى قدرة القطاع المالي على منح الائتمان، وأيضاً يستهدف هذا العنصر تقليل التقلبات الحادة في مستويات منح الائتمان في القطاع المصرفي.<sup>4</sup>

- إدارة المخاطر النظامية وترابط المؤسسات:

<sup>1</sup>BRI, Bale III : **dispositif règlementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaire, comite de bale sur le contrôle bancaire**, décembre 2010, p04 ,05.

<sup>2</sup> Basel committee on Banking supervision, Revision To the advantage Ration Fran work, Bank of International settlement, 2016, p5.

<sup>3</sup> Jaime CARUANA, **Bale III : Vers Un système Financier plus Sur, La 3eme conférence Bancaire Internationale Santander**, Madrid, Le 15 Septembre 2010, p3.

<sup>4</sup> هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، صندوق النقد العربي، 2015، ص 3.

قامت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي بوضع نهج متكامل خاص بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية أين يمكنها الجمع بين متطلبات رأس المال الإضافية، رأس المال المشروط، وإنقاذ الديون.

وفي هذا الإطار قامت اللجنة بوضع طريقة تعتمد على استخدام المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم الأهمية النظامية للمؤسسات المالية على المستوى العالمي، كما درست كذلك ضخامة القدرة الإضافية لتحمل الخسائر أين ينبغي على المؤسسات المالية الدولية الكبرى تطوير وتقييم القدرة على استيعاب الخسائر.

وقد ركزت اللجنة أيضا على التخفيف من المخاطر أو العوامل الخارجية المرتبطة بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية والتي تمثلت في متطلبات إضافية للسيولة، وقيود أقوى على التعرضات الكبيرة وكذا تعزيز الرقابة التحوطية. تمثلت هذه المتطلبات فيما يلي:<sup>1</sup>

- التحفيز على استخدام الأطراف المقابلة المركزية للعمليات على الأدوات المشتقة المتداولة؛
- زيادة في متطلبات رأس المال للتعرضات المرتبطة بمحفظة التداولات والعمليات المشتقة وعمليات التوريق المركبة وللتعرضات خارج الميزانية؛
- زيادة في متطلبات رأس المال للتعرضات لأطراف أخرى في القطاع المالي؛
- إدخال متطلبات السيولة للحد من الاعتماد المفرط للتمويل قصير الأجل ما بين البنوك لتغطية الأصول في المدى الطويل.

#### ثانيا - تطبيق معايير السيولة العالمية

هدف لجنة بازل هو وضع معايير سيولة عالمية منسقة، وضمان بأن البنوك لديها سيولة كافية للتعامل مع صدمة سيولة افتراضية مفاجئة، ومن أجل ذلك قامت اللجنة باقتراح اعتماد نسبتيين في الوفاء بمتطلبات السيولة وتخدم هذه النسبتين غرضين مختلفين ولكنهما مكملان لبعضهما، الأولى تتعلق بالسيولة قصيرة الأجل، والثانية تتعلق بالمدى الطويل وهذين النسبتين مرفقتان بإنشاء مقاييس مراقبة التي تساعد المشرفين في الرقابة والحفاظ على السيولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>BRI, Bale III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaire, Op.cit., p 8\_9.

<sup>2</sup>بركات سارة، مرجع سابق ص 241\_242.

- نسبة تغطية السيولة: تهدف هذه النسبة لتقييم قدرة البنك على مواجهة صدمة سيولة قصيرة الأجل (30يوم)، وإلى ضمان بأن البنك يحوز على مستوى مناسب من أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة ضغط سيولة شديد لفترة 30يوماً.<sup>1</sup>

- نسبة التمويل المستقرة الصافية: لتحفيز المؤسسات البنكية على منح الأولوية لتمويل أصولها ونشاطها، من التمويل المتوسط والطويل الأجل قامت اللجنة بوضع نسبة التمويل المستقرة الصافية للمدى الطويل.

يتمثل هذا المعيار في قياس قيمة الحد الأدنى المقبول من التمويل المستقر بالمقارنة مع خصائص السيولة لأصولها وأنشطتها على مدى أفق زمني من سنة واحدة، كما يعمل هذا المعيار كألية فرض الحد الأدنى وهو يكمل معيار نسبة تغطية السيولة ويعزز باقي الإجراءات الاحترازية، حيث يمثل تحفيز على إجراء تغييرات هيكلية في وضعيات مخاطر السيولة للمؤسسات، وتهدف هذه التغييرات إلى الابتعاد على عدم تطابق التمويل قصير الأجل من أجل تمويل أكثر استقراراً وأطول أجلاً للأصول والأنشطة.

نسبة التمويل المستقرة الصافية تتمحور على أن الأصول طويلة الأجل تمول على الأقل بالحد الأدنى من الخصوم الثابتة المتعلقة بوضعيات مخاطر السيولة، هذه النسبة تهدف إلى الحد من الاعتماد المفرط على تمويل الشركات قصير الأجل في حالة وفرة السيولة في السوق، وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع عناصر الميزانية وخارج الميزانية.<sup>2</sup>

-إدخال أدوات المراقبة: وهي سلسلة من خمس مؤشرات تساعد على خلق قدر أكبر من الاتساق للرقابة التحوطية في إطار معيار السيولة، وتشمل ما يلي:<sup>3</sup>

- عدم تطابق الاستحقاقات التعاقدية؛

- تركيز التمويل؛

<sup>1</sup> أحلام بعبدي، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014، ص 113.

<sup>2</sup> Banque des Reglements Internationaux, Bale III : **dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité**, comite de Bale sur le contrôle bancaire, décembre 2010, P27.

<sup>3</sup> Dorothee Benhamou, **Bale III**, fihn Consulting, p 250, disponible sur le site :

[http : //i-fihn .com](http://i-fihn.com). le 07/01/2022, a 18 : 30 .



-الأصول غير المرهونة المتاحة؛

-نسبة تغطية السيولة للعملة الصعبة؛

-أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق.

- **عدم تطابق الاستحقاقات التعاقدية:** تحدد وضعية تباين الاستحقاقات التعاقدية الاختلافات بين مدخلات ومخرجات السيولة التعاقدية في فترة زمنية محددة، تبين هذه الفجوات في الاستحقاقات مقدار السيولة التي قد يحتاجها في كل من هذه الفترات الزمنية إذا وقعت جميع التدفقات في أقرب تاريخ ممكن ويبين هذا المؤشر إلى أي مدى يعتمد البنك على تحويل الأجل بموجب عقودها الحالية.

- **تركز التمويل:** يهدف إلى تحديد مصادر تمويل الشركات التي تعتبر ذات أهمية كالسحب الذي يمكن أن يسبب مشاكل السيولة وبالتالي هذا المقياس يساعد على تنويع مصادر التمويل.

- **الأصول غير المرهونة المتاحة:** يجب على البنوك الإبلاغ عن مبلغ، نوع، مكان الأصول غير المرهونة المتاحة التي يمكن استخدامها كضمانات في الأسواق الثانوية أو المقبولة كضمان في إطار تسهيلات دائمة مع البنك المركزي.

- **نسبة تغطية السيولة للعملة الصعبة:** المتطلبات التنظيمية لنسبة السيولة قصيرة الأجل هي في عملة واحدة، لكن بهدف مراقبة السيولة ينبغي اتباع هذه النسبة في كل من العملات الهامة من أجل تحسين مراقبة أي عدم تطابق للعملات.

-**أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق:** هذا العنصر يخص بيانات السوق، حيث اقترحت لجنة بازل

ثلاث مستويات من المعلومات لاتباع واكتشاف أي مشاكل السيولة.<sup>1</sup>

-**معلومات عن السوق (أسعار الأسهم، أسواق الدين، أسواق صرف العملات الأجنبية، أسواق السلع).**

- **معلومات مرتبطة بالقطاع المالي (المؤشرات لأسواق الأسهم والسندات للقطاع المالي بشكل عام وبعض مكوناته).**

- **معلومات خاصة بالبنوك (أسعار الأسهم، أسعار التداول في السوق النقدي، أوضاع إعادة الإصدار وتسعير التمويل لمختلف أجال الاستحقاق).**<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Dorothee Benhamou, p 251 ... Op-cit.

<sup>2</sup>Opcit, p251 ....ibid.

الفرع الثاني: الإيجابيات والسلبيات

أولاً - إيجابيات اتفاقية بازل 03: بشكل عام تتمحور هذه الإيجابيات فيما يلي:

- إدارة السيولة والحوكمة الرشيدة؛<sup>1</sup>

- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.<sup>2</sup>

- انخفاض عدد البنوك التي قد تتعرض إلى عمليات إفلاس مما يجب حدوث انهيار في النظام المصرفي.

- المساهمة في الاستقرار المالي على المدى الطويل.

- تحقيق المزيد من النمو وتقوية دعائم النظام النقدي العالمي وجعله أكثر صلابة في مواجهة الأزمات المقبلة.

- تحقيق الأرباح التي تسهم في انخفاض خطورة القروض المتعثرة.

- حدوث تحسن في أسعار أسهم البنوك نظراً لعمليات الاستحواذ التي تحدث بين البنوك وتطبيق

قواعد جديدة لإقرار شفافية في القطاع المالي مما يساهم في تقليل التعرض للمخاطر.<sup>3</sup>

ثانياً - السلبيات الموجهة إلى اتفاقية بازل 03: على الرغم من الإيجابيات التي حققتها اتفاقية بازل الثالثة إلا أنه توجد بعض السلبيات الموجهة إليها والتي تتمثل فيما يلي:<sup>4</sup>

- تصلح للبنوك ذات رأسمال الكبير والتي لديها من الخبرات والتقنيات مما يمكنها من تطبيقها؛

- تشكل تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المختلف نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.

- غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.

- تضطر البنوك لاحتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر على المساهمين.

<sup>1</sup>مقررات بازل الثالثة ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2015، ص 7.

<sup>2</sup> منال هاني، اتفاقية بازل الثالثة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفر، البلدية الجزائر، المجلد 01، العدد 16، 2017، ص 312.

<sup>3</sup>Alwafd.news / اقتصاد. /524922/بازل في ميزان

<sup>4</sup> زاهية لعراف، مفتاح لعراف، مداخلة بعنوان الإنعكاسات والآثار السلبية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق اتفاقية بازل الثالثة، المصارف السعودية، نموذج 25، 24 أكتوبر 2018، ص 12.

- لم تراعى الحالات الخاصة لبعض البنوك ومنها الإسلامية.

## خلاصة الفصل:

لقد ازدادت أهمية الرقابة المصرفية والاهتمام بموضوعها في العقود الأخيرة لما لها من دور فعال في تحقيق الأهداف الفرعية والرئيسية بشكل عام للبنوك والمؤسسات المالية وتحديد الانحرافات وأسبابها لاتخاذ إجراءات تصحيحية وتغاديها مستقبلا، واتضحت هذه الأهمية تحديدا منذ إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 1974، حيث سعت هذه الأخيرة إلى وضع نظام متكامل من المعايير النوعية والكمية.

وقد حاولت لجنة بازل للرقابة المصرفية التأقلم مع واقع البيئة المصرفية والمالية الدولية المتغيرة وما أفرزته من تداعيات وأحداث، وذلك من خلال إصدارها لاتفاقياتها الثلاث بازل 01، بازل 02 وبازل 03 مستنبطة التعديلات من الدروس المستخلصة من الأزمات المالية الدولية سعيا منها إلى رفع قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الأزمات والمحافظة على سلامته عن طريق وضع حدود دنيا لمتطلبات رأس المال وتعزيز وتقوية إطاره.

هذا ما جعل العديد من الدول تسعى لتكييف أنظمتها المصرفية مع توصيات اللجنة لما توفره من أمان وسلامة واستقرار لأنظمتها.

# الفصل الثاني

أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي  
ودورها في دعم الرقابة المصرفية

## تمهيد:

تعتبر المصارف من أهم الدعائم الرئيسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، إذ تعمل وتساهم في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في مختلف المجالات والأنشطة الحيوية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تعود لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى عوامل بيئية داخلية أو خارجية. والتي قد تؤدي إلى أزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها، وبالتالي تؤثر سلباً على كفاءة القطاع المصرفي كونه أكثر حساسية وتأثراً بهذه التغيرات ومنه استمرار عملها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل ومع كافة المتغيرات البيئية، وهذا ما يجعل المصارف تسعى وبشكل مستمر إلى تحقيق الأرباح والاستعداد الكافي لها من خلال تدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف، ونتيجة لذلك تم إخضاع القطاع المصرفي لعملية التدقيق للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ويضمن تنفيذ السياسة النقدية بالشكل الصحيح والمناسب كذلك المساهمة في تطور الاقتصاد الوطني، الأمر الذي شجع الأجهزة الرقابية نحو البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم وتدقيق أداء المصارف بما يعكس التغيرات والتطورات في العمل المصرفي، وتحقيق السلامة المصرفية، ولهذا تم استخدام عدة معايير رقابية، هدفها الرئيسي تقييم المصارف لاكتشاف نقاط الخلل والقصور تقادياً بذلك للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي أو التي تؤدي إلى انهياره، وتقدم تحليلاً لنقاط القوة والقصور وبما يؤدي إلى تفعيل العمل الرقابي.

**المبحث الأول: أدبيات حول نظام التقييم المصرفي CAMELS**

يعد نظام **calmes** من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك والمصارف وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك والمصارف.

**المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام التقييم المصرفي CAMELS**

تتمثل طريقة **camles** في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **camles** والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

**الفرع الأول : تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS وأهميته****أولاً- تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS**

يعرف على أنه أداة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة أو ضعف مراكزها المالية<sup>1</sup> ، كما يعرف نظام **CAMELS** على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **CAMELS** والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال 6 مؤشرات تتمثل أساساً في العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، إذ يرمز الحرف **C**(CAPITALEABIQUECY)لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتخطيه المخاطر، والحرف **A** (ASSET QUALITY) لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى جودة المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك تحصيلها، بينما يرمز **M**(MANAGEMENT)إلى الإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسيات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف **E** (EARNING)فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس

<sup>1</sup>مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري **cael** و **camel** كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص4.

المال، والحرف (LIGUIDTY) يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيرا الحرف (SENTTIVITY TO MARKET RISKS) S يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق<sup>1</sup>.

ويعرف مؤشر **CAMELS** بأنه نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص<sup>2</sup>.

ومنه يمكن أن نعرف "نظام **CAMELS** على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وقيم وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له ويسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات".

#### ثانيا- أهميته

تتمثل أهمية نموذج **CAMELS** في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك والمصارف وأنماط أنشطتها ومقارنتها من الصانع في الساحة المصرفية نظريا وتطبيقيا، مما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني : التطور التاريخي لنظام التقييم المصرفي **CAMELS**

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرض لها في عام 1933 وأعلن عن إفلاس أكثر من 40000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام

<sup>1</sup> شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية "دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006\_2012)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص119.

<sup>2</sup> شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2010، 2011، ص72، 73.

<sup>3</sup> يوسف بوخلخال، أثر نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camles** على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد10، 2012، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص212.



المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 211 مصرف.

بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 03 مصارف فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS مقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول عام 1988 مقارنة بنتائج عام 1998، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998، أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2، وأن أكثر من 40 بالمائة من المصارف تتمتع بالتصنيف .

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، لذلك فقد طالب العديد من المحللين والباحثين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية .

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمثيل الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بيئة من الأمر لظالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل .

في سنة 1996، تم استبدال مؤشر CAMEL بمؤشر CAMELS الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المنتظمة وبذلك فال "S" يمثل المكون السادس وهو الحساسية اتجاه السوق.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMELS كما يلي:<sup>2</sup>

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة.
- اختصار زمن التفتيش والرقابة بالتركيز على ستة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف .
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

**المطلب الثاني: مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS وانعكاساته على متطلبات الرقابة المصرفية:**

### الفرع الأول: مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS

يعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات أساسية تستخدم لتقييم الحالة المالية العامة للبنك، ويشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

**أولاً - كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي تنشأ في المستقبل مثل مخاطر أسعار

<sup>1</sup> محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي (بال مؤشرات) (CAMELS) في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار (2006\_2009)، جامعة المثنى، العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، أ ل عدد45، ص 262.

<sup>2</sup> شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 75 بتصرف.

الصرف، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ما يلي:

- **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، بانخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

- **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** تستخدم هذه المقاييس لتقادي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع وهي تقيّد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة.<sup>1</sup>

**جدول رقم(01): أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم البنكي camels**

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	أداء قوي للأرباح، النمو الجيد للأصول، خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين، الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
02	لديه نفس خصائص البنك الذي يتصف رأسماله (01)، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا.
03	يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر في العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا

<sup>1</sup> ابن مسعود عبد الله كمال، دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2012\_ 2018)، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية والمحاسبية، جامعة غرداية، الجزائر، ص 34.

<p>تنظيماً لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. يعاني البنك من ضعف ربحية وضعف نمو أصوله وهي عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبي على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.</p>	
<p>04 يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات البنكية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته البنكية والعمليات الائتمانية، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوراً لتصحيح الاختلالات فإنه يتوقع الإعسار للبنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات اللازمة لتحسين كفاية رأس المال.</p>	
<p>05 يعتبر معسراً، بحيث يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات البنكية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للبنك.</p>	

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي camels، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، مصر، 2012، ص 07.

**ثانياً - جودة الأصول:** تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال، ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:<sup>1</sup>

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، حجم واتجاهات أجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛

<sup>1</sup> محمد الفاتح المغربي: (camels)systemevaluationbank، على الموقع: edu.ps/yahoo/files/2010/02%camels-farra، تاريخ الإطلاع: 24 أبريل 2022، ص 33\_34

- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقارض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

جدول رقم (02): أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين مما يعطي حداً أدنى من المخاطرة، احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض،
02	يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(01) ولكن يشهد نقاط ضعف في إحدى العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة وهو يتصف بإحدى المؤشرات التالية: يشهد البنك اتجاهات سلبية في المستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها، توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل، تتطلب قروض الموظفين بعض الاهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة، انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي دون أن تشكل تحديد الخسائر،
03	يظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك إلى هلاك رأس المال أو إفسار البنك مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة الائتمان المتعثر. استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال.
04	يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمال رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

05	تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة، حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال، أو تسبب في وجود مركز سلبي له، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.
----	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

Hasseb Zaman Babar Gul seb: **camels rating system For banking**  
p36.، Pakistan, 2011، **Umea school of business، industry in Pakistan**

ثالثاً - كفاءة الإدارة: يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والبنكية وتحقيق الرقابة اللازمة، تتضمن جودة الإدارة خمسة مؤشرات يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك<sup>1</sup>، تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة النقدية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- **الموارد البشرية:** وبشكل المؤشر الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم مصالح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك وذلك، من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

<sup>1</sup> أحمد نور الدين الفراء ، تحليل نظام التقييم المصرفي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطيني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص106.

<sup>2</sup> شوقي بورقية ، مرجع سابق، ص09.

- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

-التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهاجاً متكاملًا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

رابعا -إدارة الربحية: تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح<sup>1</sup>، إن انخفاض هذه النسب يمكن أن تعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محققة لمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم الربحية وأهمها ما يلي: <sup>2</sup>

- العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الاستثنائية وغيرها.

- العائد على حقوق الملكية: إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح المعدل رأس المال يعكس معدل العائد

<sup>1</sup> Uyen Dang : The camel rating system in banking supervision, international business, Arcada University of applied sciences, Vietnam, 2011, p22.

<sup>2</sup> عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص 19.



الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس نال المؤسسات البنكية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس مال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال.

- **معدلات الدخل والإنفاق:** إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات، إن النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الاستثمار التي تدر الأرباح في الأسهم، السندات، وأسعار الصرف... في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع هذه النفقات.

**خامسا -درجة السيولة:** السيولة مؤشر لمقدرة البنك في الوفاء بالتزاماته العاجلة دون خسائر أي التأكد من إدارة السيولة بصورة جيدة، مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير<sup>1</sup>، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:<sup>2</sup>

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك الجارية:** إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إفسار مالي.

- **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية

<sup>1</sup> علي منصور محمد بن سفاع ، تقييم الأداء باستخدام نموذج camels ، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات(2003-2007)، المجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد02، اليمن، 2008، ص13.

<sup>2</sup> أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص 35-37.

التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة مثل التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحياناً.

- **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد قد يعكس ضعفاً في الثقة بين البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماماً كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.

- **نسبة الودائع إلى القروض:** تحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام البنكي على تحويل الودائع لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض. إن ارتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطاً على الجهاز البنكي، كما أن يظهر أن الجهاز البنكي يعاني من نقص السيولة لمواجهة المخاطر.

- **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين أن البنوك تعاني من مخاطر السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية البنوك في المدى الطويل.

- **سيولة السوق الثانوية:** إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي، للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

ويتم تحديد السيولة في أي بنك من خلال العوامل التالية:

- حجم ومصادر الأموال السائلة المتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية،
- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم،
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض،
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة،

سادسا - الحساسية اتجاه مخاطر السوق: يعتبر تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم البنكي camels، حيث أنجز سنة 1992، وذلك في ضوء التطورات المالية والبنكية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فانه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: انعكاسات مقومات نظام التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة المصرفية**

يتم من خلال نظام التقييم البنكي camels تقييم البنوك، مما يساهم ذلك في تفعيل الرقابة البنكية وتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

**أولاً: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية:**

يواجه البنك مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أداءه المالي وربحيته، يمكن للبنك التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف<sup>2</sup>. ومن أهم هذه العوامل نجد الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة، الرقابة على سيولة البنك، إدارة أخطار البنك وملائمة رأس المال، والرقابة على الربحية.

- **المؤشرات الخاصة بالرقابة على التكاليف:** تهدف هذه المؤشرات إلى الرقابة على سلوك

واتجاهات التكاليف خلال الفترات المالية المختلفة، وتحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك، ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها. ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة = (إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي الأصول المتاحة) \* 100** حيث الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية.

<sup>1</sup> احمد نور الدين الفرا ، مرجع سابق، ص 102.

<sup>2</sup> صالح الدين حسن السبيسي، نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص 254.

نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرته على زيادة الأصول المنتجة، والعكس صحيح .

- نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع = (إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع الزبائن والمستحق للبنك) 100.

توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية والودائع من الزبائن والبنوك. ونقص هذه النسبة يعني زيادة الربحية للبنك، وزيادة قدرته على تخفيض أمواله في شكل قروض بشروط أفضل للزبائن، والعكس صحيح.

- نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة = (إجمالي الفوائد المدفوعة للودائع + إجمالي الفوائد المدفوعة) \* 100.

تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لودائع الزبائن إلى إجمالي الودائع.

- تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة: ومن أهم مؤشرات ما يلي:

- تكلفة الحصول على الودائع الجارية = (الفوائد المدفوعة على الودائع الجارية + قيمة الودائع الجارية)

\* 100 .

- تكلفة الحصول على الودائع الادخارية = (الفوائد المدفوعة على الودائع الادخارية + قيمة الودائع الادخارية) \* 100.

تفيد هذه المؤشرات في تحديد التكلفة الفعلية للحصول على كل نوع من أنواع الودائع المختلفة التي تكون محفظة ودائع البنك، وبالتالي معرفة أكثر الأنواع تكلفة وأقلها تكلفة، وتطور هذه التكلفة خلال الفترات المختلفة..... كذلك تفيد هذه المؤشرات في الرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من أنواع الودائع بهدف تخفيض التكلفة الإجمالية للحصول على الأموال وبالتالي تعظيم عائد البنك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>صالح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص 255.

- المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة للبنك: توضح هذه المؤشرات العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها بهدف التوصل مؤشرات للحكم على مدى أبعاد سياسة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة، وذلك في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال في إطار السياسة المالية والاقتصادية على المستوى القومي، بحيث يتم اختيار المجالات الأكثر أهمية على المستوى القومي لتحقيق زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وتقيس هذه المؤشرات كفاءة إدارة البنك في استخدام الأموال المتاحة، إنتاجية العمالة، وكذلك توضح العائد الذي حققه البنك نتيجة للاستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض.<sup>1</sup>

- المؤشرات الخاصة بالرقابة على السيولة: وهي كالآتي:

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = (النقدية + المستحق على البنك) + إجمالي الأصول \* 100.

ويحدد كل بنك نسبة دالية للسيولة..... نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عديدة كخطر التمويل، وزيادة النسبة تعني توافر أرصدة نقدية بدون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع للبنك.

- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة = (إجمالي الودائع الجارية + إجمالي الودائع الادخارية والآجلة) \* 100. تعيد هذه النسبة البنك في تحديد احتياطياته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة، والعكس صحيح.

- المعدل النقدي = (النقدية + الأرصدة لدى البنك المركزي + المستحقات على البنك) + (الودائع + مستحقات البنك) \* 100.

- المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال: ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

<sup>1</sup> صالح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص 256.

- نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول = (حق الملكية ورأس المال + إجمالي الأصول) \* 100. تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال.... ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره البنك المركزي.

- نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية ورأس المال + إجمالي الودائع) \* 100.

- نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض = (حق الملكية ورأس المال + إجمالي محفظة القروض) \* 100، توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

- نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة = (حق الملكية ورأس المال + الأصول الخطرة) \* 100.

- حيث الأصول الخطرة = الأصول المنتجة - أوراق مالية أقل من سنة. وتوضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة المخاطر في التوظيفات المختلفة مطروحا منها الأصول السائلة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع. وتقيس هذه النسبة مدى ملائمة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة.

- المؤشرات الخاصة بالربحية: تعد هذه المؤشرات من واقع دراسة التوزيع النسبي لبنود قائمة نتائج الأعمال، ودراسة التغير في الإيرادات والنفقات ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:<sup>1</sup>

- نسبة هامش الربح = ((الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) + الأصول المنتجة) \* 100.

حيث هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة. تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

<sup>1</sup>صالح الدين حسن السبسي: مرجع سابق، ص266.

- نسبة صافي هامش الربح إلى إجمالي إيرادات التشغيل = (صافي الربح بعد الضرائب + إجمالي إيرادات التشغيل) \* 100. توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح = (الأرباح الموزعة على المساهمين + صافي الربح بعد الضرائب) \* 100. ويهتم مساهمي البنك بهذه النسبة حيث يتوقعون الحصول على عائدات مناسبة من صافي الأرباح السنوية للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني توزيع نسبة أفضل.

### المطلب الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

#### الفرع الأول: درجات التصنيف وفق نظام CAMELS

يتم تصنيف التقييمات للنظام على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### أولاً - التصنيف القوي:

يعطي هذا التصنيف للمصارف التي تتصف بالمئات من جميع النواحي ويقع تحت درجة تصنيف رقم (1) ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف وإن كانت هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وكذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وتكون هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالأنظمة والقوانين، وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

<sup>1</sup>صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 76

**ثانيا -التصنيف المرضي:**

المصارف في هذه المجموعة توضع تحت درجة تصنيف رقم (2) وهي في الأساس سليمة وان المصارف التي تحصل على هذا التصنيف بصفة عامة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة.

وتكون هذه المصارف مستقرة وقادرة على تحمل التقنيات التجارية، وهذه المؤسسات المالية تكون ممتثلة للقوانين واللوائح، ولا يوجد هناك قلقا ذا أثر من قبل السلطات الرقابية وإذا تدخلت السلطات الرقابية محدودا وغير رسمي.

**ثالثا -التصنيف المعقول:**

وهي المصارف ذات التصنيف رقم (3) لها نقاط ضعف بشكل عام في عنصر واحد أو أكثر وهذه المصارف تحمل مزيجا من نقاط الضعف التي تتراوح بين المتوسطة إلى الشديدة، إذا لم يتم تصحيحها في غضون مدة زمنية معقولة يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة المصرف بالتعامل مع التقنيات وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية، وهذه المصارف عادة تكون أقل من مرضية والمصارف في هذه المجموعة تكون غير متقيدة بالقوانين والأنظمة.

وينبغي على البنك المركزي النظر في معالجة نقاط الضعف، ويكون من غير المرجح فشل هذه المصارف بالنظر إلى القوة والقدرة المالية لهذه المصارف.

**رابعا -التصنيف الهامشي:**

إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير مثبتة وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة المصارف ما بين الحادة والخرجة.

لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع التقلبات التجارية وظروف العمل ولا تتقيد هذه المصارف بالقوانين والأنظمة وإدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيده ودرجة مخاطرة، مما تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات



الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع، وتشكل هذه المصارف نوعا من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع واحتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي وتخضع المصارف المصنفة رقم (4) للوصايا.<sup>1</sup>

#### خامسا -التصنيف غير المرضي:

المصارف التي تقع ضمن التصنيف رقم (5) تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني ضعف كبير في الأداء، وفي إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه، وتشكل قاقا كبيرا للسلطات الرقابية، إن حجم وحدة المشاكل ودرجتها تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها وتصحيحها وتحتاج هذه المصارف إلى مساعدة طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار، وتحتاج هذه المصارف أيضا إلى رقابة مستمرة واحتمالية هذه المصارف تكون كبيرة.

#### جدول رقم (3): درجات تصنيف نظام التقييم المصرفي CAMELS

درجة التصنيف	طبيعة الأداء	الإدارة	الرقابة
التصنيف 1	أداء قوي	الإدارة سليمة	—
التصنيف 2	سليم جوهريا	الامتثال للوائح	غير ضرورية
التصنيف 3	نقاط ضعف	ممارسات غير مرضية	بشكل محدد
التصنيف 4	غير سليم	ممارسات غير سليمة	إشراف دقيق
التصنيف 5	غير آمن	خارج عن السيطرة	إشراف مباشر

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بن مسعود عبد الله كالمراجع سابق ص75.

#### الفرع الثاني: الإجراءات الرقابية الواجبة اتخاذها بناء على درجات التصنيف

بناء على درجة التصنيف التي تحصل عليها البنك بعد عملية التقييم والقياس وإظهار نقاط الضعف والقوة بالنسبة لكل مؤشر وصولا للمتوسط الحسابي لتصنيف أداء البنك ككل، فقد ورد في أبجديات

<sup>1</sup> سورية عاشوري، مرجع سابق، ص 76.

**camels** التوصيات والإجراءات الرقابية الواجب اتباعها بخصوص كل متحصل عليه من التصنيف:

**جدول رقم(04): الإجراءات الوقائي الواجب اتخاذه بناء على مخرجات التصنيف الكلي للبنك**

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الوقائي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر القوة والضعف	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطير جداً	رقابة دائمة

**المصدر:** قول زاوية إيمان، تقييم البنوك الجزائرية باستخدام معيار **CAMELS**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017\_2018، ص 137.

### المطلب الرابع: عيوب وانتقادات نظام التقييم المصرفي **CAMELS**

سنتناول في هذا المطلب أهم عيوب وانتقادات نظام التقييم المصرفي **CAMELS**

#### الفرع الأول: عيوب **CAMELS**

يمكن تلخيص أهم عيوب نظام التقييم المصرفي **CAMELS** فيما يلي:<sup>1</sup>

-يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

-يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى للمجموعة الشبيهة، وعليه فإن حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل، فإن عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي،

<sup>1</sup> سدى رفيق عبد الرزاق القرشي، أثر تبني نظام التقييم المصرفي **camels** في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية، مذكرة ماجستير، علوم مالية ومصرفية جامعة كربلاء، العراق، 2013، ص 49.

- أعطى النظام لكل العناصر أوزاناً وانه من الصعوبة تثبيتها طول فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

### الفرع الثاني: انتقادات CAMELS

- نتائج التصنيف المتحصل عليها لا يمكن بالضرورة أن تحدد السبب الحقيقي لخطورة وضع البنوك، بل قد يكون هناك سبب آخر للفشل.

- الاعتماد الكامل على البيانات المقدمة من البنك، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى صدور مؤشرات موجبة أو محسنة.

- إذا كانت البيانات المقدمة مجمعة أو غير متسقة أو تبدو غير دقيقة، فسيكون هناك محدودية في التعامل معها، مما يجعل هذا النموذج رغم أهميته رهيناً لها ولمصداقيتها.

- يتم تصنيف البنوك من خلاله بالاعتماد على مخرجات الأنشطة الداخلية، ليتم قياس الوضع المالي الحالي للبنك، مع إهمال التطورات الاقتصادية الإقليمية والمحلية والتي قد تطرح مشاكل في المستقبل ولو بصفة غير مباشرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن مسعود عبد الله كمال، دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2012\_ 2018)، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية والمحاسبية، جامعة غرداية، الجزائر، ص 32.

**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي PATROL**

لقد تعرضت المصارف إلى تغييرات كبيرة نتيجة لعدة عوامل منها عواقب الأزمة المالية الأخيرة، والتي أدت إلى تزايد متطلبات رؤوس الأموال وأزمة أسواق الائتمان والضغط على الأرباح وعمليات الدمج والتوسع والاستحواذ، كل هذا أدى إلى تغييرات في تطور عرض الخدمات المصرفية، مما أدى إلى أن أصبحت عملية التقييم المصرفي من القضايا ذات الأولوية اتجاه التغييرات سابقة الذكر، لذا ومن أجل التعامل مع تعقيد العمل المصرفي والتعرض إلى المزيد من المخاطر وازدياد المنافسة بشكل مفيد ومستدام فإن من الأهمية بمكان تقييم المصارف من خلال استخدام أحد الأنظمة الحديثة والتي لم يسبق استخدامها من قبل، ألا وهو نموذج PATROL.

**المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام التقييم المصرفي PATROL**

نظرا للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاد أية دولة، ونظرا للسلبيات التي تعرض البنك لمشاكل، فإنه من الضروري أن تتعرف السلطات الرقابية في أية دولة على مدى سلامة مختلف مكونات نظامها المصرفي، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في أوانها والحد من الخسائر التي قد يتعرض لها الاقتصاد، فإن نظام التقييم المصرفي PATROL يطرح نفسه كأحد الأدوات التي تمكن السلطات الرقابية من التحقق من سلامة بنوكها.

**الفرع الأول: التعريف بنظام التقييم المصرفي PATROL**

سنذكر أهم التعاريف كالاتي:

-يعرف PATROL على أنه مؤشر للتقييم خارج البنك لتقديم تمثيل منتظم للصحة المالية للبنوك، وعلى حسب الصحة المالية للبنك يتم تحديد مواعيد التقييم داخله.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد سايح صالحيحة، زيدان محمد، تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج patrol خلال الفترة (2015\_2019)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 168.

- كما يعرف أيضا أنه أداة من أدوات التقييم الفردي للسلامة المالية للمصارف ويعتمد على التفتيش المكتبي وتكون مدخلاته في تحليل البيانات والتقارير الشهرية والسادسية والسنوية المنتظمة المتأتية من المصارف فضلا على الاعتماد على الفحص الميداني في حالة الحاجة أو الضرورة.<sup>1</sup>

- كما يعرف على نظام من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم مدى قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات عاقبة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية.<sup>2</sup>

تسمية PATROL مشتقة من الحروف الثلاثة الأوائل من الكلمة الإيطالية PATrimonio والتي تعني كفاية رأس المال، والحرف الأول من كل من Redditivita ، Rischiosita والتي تعني الربحية ومخاطر الائتمان، فضلا عن الحرف الأول لكل من Organizzazione والتي تعني التنظيم، وLiquidate التي تعني السيولة. تتمثل طريقة PATROL في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، حيث نوضحها بخمسة مؤشرات في الشكل الآتي:

#### الشكل رقم 01: مؤشرات التقييم البنكي PATROL



**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: أحمد سايح صالحيحة، زيدان محمد: مرجع سابق، ص 169\_170.

<sup>1</sup> إبراهيم تومي ، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية ، دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي ، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016، ص 120 .

<sup>2</sup> شريفة جعدي ، مرجع سابق ، ص 120

## الفرع الثاني: خصائص PATROL

يمكن تلخيص أهم خصائص نظام (PATROL) في النقاط الآتية:

- يستخدم من قبل السلطات الرقابية والإشرافية لتقييم أدوات الرقابة الداخلية ولتقديم الدعم لتحديد أولويات استخدام الموارد الرقابية عن طريق جدولة الفحوصات داخل موقع المصرف؛
- أحد طرق تقييم الأداء في المصارف؛
- إمكانية استخدامه في تحديد البنوك المتعثرة؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، مما يؤدي إلى عدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك، وبالتالي زيادة في التكلفة والوقت؛
- يقدم مدخلات رئيسية تتمثل في البيانات الممكن الحصول عليها من التقارير المصرفية سواء الشهرية أو نصف السنوية أو السنوية والتي يتلقاها البنك المركزي من المصارف فضلا عن مدخلات أخرى، إضافة إلى أحدث المعلومات عن الفحص في الموقع، تكون هذه المعلومات متاحة للمحللين؛
- تتمثل مخرجاته بالأحكام التركيبية التي يتم إيجادها من قبل الجهات الرقابية والإشرافية وتكون سرية للغاية؛<sup>1</sup>
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح والاستفادة منه من طرف العملاء والسلطات الإشرافية والجمهور؛

<sup>1</sup> سعد الله محمد عبيد النعيمي، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 03، أ ل عدد 39، 2017، ص 333\_334.

- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر الفحص في الموقع.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: نشأة نظام PATROL

تم إيجاد واستخدام هذا النموذج لأول مرة من قبل بنك إيطاليا المركزي في عام 1993 وهو عبارة عن أداة رقابية خارجية توفر تمثيل منهجي للصحة المالية للمصارف الخاصة ولأن بنك إيطاليا المركزي لا يخضع المصارف إلى فحوصات دورية داخل المصرف إلا بعد إخضاع تلك المصارف إلى التقييم خارج الموقع من خلال نموذج PATROL فالمصارف التي تكون نتائج تقييمها غير مواتية يتم إخضاعها إلى الفحص في الموقع وإن استخدام هذا النموذج يمثل إحدى طرق تقييم الأداء في المصارف، إذ يحتوي على مصفوفة لها تاريخ ومنطق في نموذج CAMEL المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن إمكانية استخدامه في تحديد البنوك المتعثرة وبالتالي التقليل من آثار الأزمة إن وجدت قبل حدوثها.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مكونات نظام التقييم المصرفي PATROL

يركز نموذج PATROL على خمسة مكونات تتعلق بتقييم أداء البنوك وهي:<sup>3</sup>

أولاً- **كفاية رأس المال Capital adequacy**: يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو البنك وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه ممكن التعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة.

ثانياً- **الربحية Profitability**: تعكس الربحية قدرة البنك على توليد الأرباح والحفاظ عليها باستمرار، كما تمكنه من مواجهة الصدمات غير المرغوب فيها والناشئة عن المخاطر التي قد يواجهها البنك في عملياته، عندما تكون أرباح البنك جيدة فإنها تساعد على إجراء العمليات الحالية والمستقبلية، زيادة قاعدة رأس المال، دفع الأرباح للمساهمين، زيادة القدرة على استيعاب الخسائر وكذلك ضمان التوسع في الأعمال.

<sup>1</sup> مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 06 ، 2008 ، ص 12 بتصرف .

<sup>2</sup> سعد الله محمد عبيد النعيمي، مرجع سابق، ص 332\_333.

<sup>3</sup> أحمد سايج صالحية، زيدان محمد، مرجع سابق، ص 169\_170.

ثالثاً- مخاطر الائتمان: **Credit risk** هي احتمالية عدم التزام عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب ما متفق عليه، إذ تعد هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد.

رابعاً- التنظيم **Organizations** أو الإدارة: تعمل الإدارة كضمان لتشغيل البنك بطريقة سلسلة ولانقطة وتسمى بإدارة الامتياز أو الإدارة الماهرة كلما تحكمت في تكلفتها وزادت الإنتاجية وتحقق أرباحاً أعلى، ويتم قياسها بقسمة إجمالي التكلفة إلى إجمالي نسبة الدخل، بمعنى أنه يمكن قياس كفاءة الإدارة وفق قدرتها في تحقيق أكبر دخل ممكن بأقل تكلفة.

خامساً- السيولة **Liquidity**: السيولة هي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وكذلك التزامات القروض وتعتبر أهم عامل في البنوك، حيث أن الإدارة السيئة للسيولة يمكن أن يؤثر سلباً على أداء البنوك.

#### المطلب الثالث: أسس التقييم وفق نظام التقييم المصرفي PATROL

يتم تصنيف كل مكون من مكونات PATROL بقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) بناءً على الدعاية والإرشادات الإشرافية ويتم تحويل خمسة تصنيفات مكونة فردية إلى تصنيف مركب، أيضاً على مقياس من (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) والذي يتضمن جميع المعلومات الكمية والنوعية الأخرى المتاحة للمحلل، يتم التحقق من صحة التقييمات الخاصة من خلال مقارنات مع النتائج الفعلية للاختبارات في البنك. على الرغم من أن التقييم النهائي يستفيد من كل من المعلومات النوعية والكمية المتاحة للمحلل في العام الحالي، فإن التقييم الكمي يرتبط أساساً بالبيانات الخاصة بالسنة السابقة والتصنيف نفسه متاح فقط مع تأخر زمني كبير، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصنيفات PATROL تعكس سوى حالة المؤسسة المصرفية في وقت ما، وبالتالي فهي سريعة الاستجابة للتغيرات في الأداء المصرفي والظروف الاقتصادية المتعلقة بدور المتعامل.<sup>1</sup>

أولاً - قوي **STRONG**: هو أعلى تصنيف ومؤشر للأداء الجيد وأعلى بكثير من المتوسط، هذا النوع من التصنيف يعد أن الإدارة قوية وكفؤة ولديها القدرة على دفع أرباح الأسهم للمساهمين ورأس

<sup>1</sup> أحمد سايح صالحة، زيدان محمد، مرجع سابق، ص 170.



المال الجيد، ويمكنها تحقيق متطلبات النمو والاحتياطي من خلال تحقيق دخل كاف ويظهر الفحص أن إدارتها لديها فهم شامل للبنود الموضوعية في الميزانية العمومية للمصرف والحجم المنخفض للقروض المتعثرة كفاية رأس المال عالية.

**ثانيا - مرضي SATISFACTORY:** أفضل من الأداء متوسط أوالي، ويشمل الأداء الذي يوفر بشكل ملائم للتشغيل الأمن والسليم للمصارف ضمن هذه المجموعة ولكن لديه بعض أوجه القصور في واحد أو اثنين من عوامل التصنيف التي يمكن أن تكون قادرة على التقلبات الاقتصادية أي تحت سيطرة الإدارة.

**ثالثا - تصنيف متوسط FAIR:** يمثل الأداء الضعيف إلى حد ما، أنه لا مرضي أو غير مرضي ولكنه يتميز بأداء متوسط الجودة ولكن هناك حاجة ماسة إلى إشراف السلطات الرقابية لمعرفة ما إذا كان مجلس الإدارة والإدارة يتخذان إجراء تصحيحي بشأنه، وتكون مثل هذه المصارف عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية من تلك المصارف المصنفة 1 و2 سبق ذكرها.

**رابعا - تصنيف حدي أو خطر MARGINAL:** الأداء في هذا التصنيف اقل من المتوسط مثل هذا الأداء قد يتطور إلى نقاط ضعف أو ظروف قد تهدد جدوى المصرف، وهناك عيوب رئيسية في عدد من المجالات وأن المصرف يواجه مشاكل لا يمكن تحملها للوفاء في سيولته وكذلك الربحية أي مشاكل إدارية ومالية تحتاج المصارف في هذه المجموعة إلى رقابة مستمرة من قبل السلطات الرقابية ويتطلب القيام بخطوات إجبارية لتعديل مسارها وتكون احتمالية فشلها وانهارها عالية إذا لم تتعامل مع نقاط الضعف بصورة سريعة ومبكرة.<sup>1</sup>

**خامسا - غير مرضي (غير مقبول) UNSATISFACTORY:** هو أدنى تصنيف ومؤشر ضعيف للأداء وهذا هو خطير ويحتاج إلى عناية ومعالجة فورية، ويشير إلى انه تحتاج إلى مساعدة من المؤسسات المالية الأخرى للقضاء على مشاكل السيولة السائدة وتجنب الإفلاس، وأن المصرف

<sup>1</sup> زينة ضياء عبد علي الطائي، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للفترة (2011\_2017)، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص 59\_60.

الخاضع للاختبارات يعاني من خسائر كبيرة والمصرف قد يصبح معسر في هذا التصنيف واحتمالية الفشل للمصارف ضمن هذه المجموعة تكون كبيرة.<sup>1</sup>

**الجدول رقم (05): تصنيف البنوك حسب طريقة PATROL**

نوع التصنيف	التصنيف الرقمي	مستوى التصنيف
Strong / قوي	(1,4-1)	التصنيف رقم / 1
Satisfactory / مرضي	(2,4-1,5)	التصنيف رقم / 2
Fair / معقول	(3,4-2,5)	التصنيف رقم / 3
Marginal / خطر	(4,4-3,5)	التصنيف رقم / 4
Unsatisfactory / غير مرضي	(5-4,5)	التصنيف رقم / 5

**المصدر:** محمد سمير دهيرب بتصريف، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، العراق، ماي 2020، ص 266.

**المطلب الرابع: مدى مساهمة مؤشرات نظام PATROL في تفعيل الرقابة المصرفية**

إن القطاع المصرفي هو العنصر الرئيس لتوطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الإقتصادية وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، كما انه ومن الضرورة بمكان إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة التي تقع مسؤوليتها بشكل رئيس على عاتق البنك المركزي أو سلطة النقد للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والوصول إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني وازدهاره حيث برزت في الفترة

<sup>1</sup>زينة ضياء عبد علي الطائي، مرجع سابق، ص 60.

الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الأخطار المصرفية التابعة عن عمليات تبييض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات الزبائن إضافة إلى الثورة التكنولوجية ، وتحديث وسائل الإتصال التي اختصرت زمن إعداد الدراسات الإئتمانية وزيادة الرقابة الدولية على أعمال المصارف ولمواجهة تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية للتمكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام حيث كان مفهوم الرقابة ، هو رقابة وضع المصرفي لحظة زمنية محددة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف باللجوء إلى الرقابة الميدانية site-on في مرحلة لاحقة أصبح التوجه الرقابيلوقوف على التغيرات site-off أو الرقابة المكتبية الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف لكشف التدهور في وقت مبكر ولكن نتيجة لتطور أنشطة المصارف وازدياد المخاطر المصاحبة لها الأمر الذي أدى إلى تطور وتقدم واتساع مفهوم الرقابة المصرفية ليصبح نظام رقابة بالتركيز على المخاطر والذي يعتبر تطور في مجال الرقابة الميدانية وفي سبيل ذلك فقد سعت الجهات الرقابية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنه محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم بالمؤشرات (PATROL) والذي يعكس أداء المصرف في خمسة مؤشرات ناتجة من عملية الفحص الميداني ويطلق عليها مناطق رئيسة وهي: كفاية رأس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، التنظيم، السيولة، ومنه فإن الرقابة وفق أنظمة التقييم المصرفية يتطلب الوقوف على مواطن القوة والضعف في البنك ومحاولة لتعزيز مواطن القوة وتجنب مواطن الضعف.<sup>1</sup>

وعليه من خلال ما سبق فإن نظام PATROL للتقييم المصرفي بفضل مقارنته التحليلية يغطي خمسة محاور رئيسية تساهم في تقييم البنوك وتفعيل وتعزيز آليات الرقابة وتحسينها كما أنه من خلال هذا النظام يتم تقييم وإدارة المخاطر .

### المحاور الرئيسية لنموذج PATROL الخاصة بالرقابة المصرفية:

أولاً- كفاية رأس المال: تعد كفاية رأس المال ركيزة أساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأعماله، ويتم حساب نسبة الكفاية من خلال قسمة مجموع رأس المال الأساس ورأس المال المساند على إجمالي الموجودات المرجحة

<sup>1</sup> محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص 260\_261 بتصرف.

بالمخاطرة، هذه النسبة لها علاقة إيجابية بالسلامة المالية للمصرف، كما أنه يجب تعديل كفاية رأس المال لمراعاة تراكم المخاطر وسلوك المجازفة من جانب كل من المصارف والمقترضين وعلى هذا النحو فإن الزيادة في متطلبات كفاية رأس المال من شأنه التقليل من احتمال تعرض المصارف للمخاطرة المفرطة وانخفاض مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وفي الوقت نفسه انخفاض العائد على حقوق الملكية.

ثانياً- الربحية: المصارف التي تمنح الائتمان تترتب عليها مخاطر ائتمانية لذلك عليها أن تحقق أرباح لتغطية هذه المخاطر من خلال استثمارها وتحقيق الأرباح من مجالات متعددة، والربحية هي تحقق عائد يتناسب مع مساهمي المصرف ومن أولويات عمل المصرف تحقيقها ولكي يحقق المصرف هدف الربحية عليه أن يوظف ما لديه من موارد في الاستثمار وتقليل نفقاته قدر المستطاع، وتعد مؤشرات الربحية أحد الاتجاهات المعقدة للمصرف بمفهومها وقياسها وذلك لأن ليس لديها وسيلة كافية تحدد متى يكون المصرف في مركز مريح، الربحية هي أحد المؤشرات الكاشفة للمركز التنافسي للمصرف في الأسواق المصرفية إذ تسمح للمصرف بالحفاظ على بعض المخاطر. أهم مؤشراتها:

- العائد على الأصول ROA: هو مقياس أساسي لربحية المصرف، تقاس هذه النسبة بقسمة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

- العائد على حقوق المساهمين ROE: هو مقياس أساسي آخر لربحية المصرف، وهو نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى العائد على حقوق الملكية.

- ربحية السهم EPS: تقيس النسبة بين صافي الربح للمساهمين وعدد الأسهم العادية المصدرة، وهو

من المتغيرات الضرورية لحساب القيمة الحقيقية، وتسعى إدارة المصرف إلى تعظيم ربحية السهم.

ثالثاً- مخاطر الائتمان: هي احتمالية تقصير المقترض عن التزاماته المتعلقة بالقروض فهي مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد ويتم قياسها من خلال الديون المشكوك في تحصيلها قسمة إجمالي القروض.

رابعاً -التنظيم: هو تحليل الأداء التنظيمي لأداء لتشخيص درجة الكفاءة والوصول إلى استراتيجيات

التطوير للوصول إلى المستوى المطلوب وهو ضروري لأي إدارة ناجحة يقوم بتقييم أداء إدارة

الموارد البشرية التي يقدمون الدعم والتوجيه للموظفين أي نظام الحوافز للموظفين.<sup>1</sup>

خامساً -السيولة: القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة (الطارئة) ويعبر

عنها قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته، تمثل السيولة عنصر القوة المالية للمصارف، يمكن إن تؤدي

السيولة إلى إفسار المصرف في حالة نقصها، وأيضاً يجب تجنب السيولة المفرطة لأنه ينتج عوائد

منخفضة للموجودات وضعف الأرباح، وتعد السيولة أحد أهم الوسائل التي يقدمها المصرف

للمودعين وأن ثقة العملاء في توفير السيولة تحميهم من الإفلاس.

أهم مؤشراتها:

- نسبة السيولة القانونية (نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع تحت الطلب): من أجل الحفاظ على

أعلى سيولة للمودعين، ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض خطر معيار السيولة.

- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: تعبر هذه النسبة عن مركز السيولة الإجمالي

للمصرف، وتشمل الموجودات السائلة على النقد في الصندوق والأموال عند الطلب والرصيد لدى

المؤسسات المالية المصارف الأخرى.

- نسبة الرصيد النقدي: تمثل إحدى مؤشرات قياس سيولة المصرف، تمثل هذه النسبة قدرة المصرف

على الوفاء بالتزاماته المالية الواجبة الدفع في استحقاقها المحدد من النقدية المتوفرة في

الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، وعليه يجب عدم ارتفاع هذه النسبة أو

انخفاضها.

- نسبة القروض إلى مجموع الموجودات: هي نسبة مئوية من القروض التي تصدرها المصارف إلى

مجموع الموجودات، ارتفاعها يؤثر سلباً على السيولة وذلك لأنه يزيد من القروض التي يصعب

تصفيتها عند الحاجة إلى السيولة.

<sup>1</sup> زينة ضياء عبد علي الطائي، مرجع سابق، ص 61\_ 71.

## المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي CRAFTE ودوره في فعالية نظام الرقابة المصرفية

يواجه القطاع المصرفي محلي او عالميا العديد من القوى والمتغيرات والعوامل التي تدفعه باتجاه اعتماد نظم رقابة تتطرق إلى مؤشرات لم يتم التطرق إليها بوصفها معايير حديثة على البيئة والصناعة المصرفية المتجددة والمتطورة وإيجاد المناخ الملائم لضمان تفعيل الإشراف والرقابة على مخاطر وعوليه فإن نظام CRAFTE أحد أنظمة الرقابة المصرفية الحديثة الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وتساهم في تقييم المصارف وفق معايير متنوعة ومتجددة في البيئة المصرفية تساعد في تحقيق السلامة المالية والإحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي.

## المطلب الأول: مفهوم نظام التقييم المصرفي CRAFTE وأهميته

مع تطور العمل البنكي وتعقيده وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفر نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وبيان وتوضيح المخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي الإفصاح عنها بشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها. ومن بين هذه النظم الرقابية، نظام التقييم المصرفي CRAFTE.

## الفرع الأول: المفهوم \_ نظام التقييم المصرفي CRAFTE \_

- يعتبر نظام التقييم CRAFTE أحد النظم الحديثة في تقييم أداء المصارف، يعتمد على عدة عناصر مهمة حروفها الأولى تشير إلى الكلمة CRAFTE، كل حرف يشير إلى عنصر مختلف وهو يحدد التقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك من خلال عناصرها الستة.<sup>1</sup>

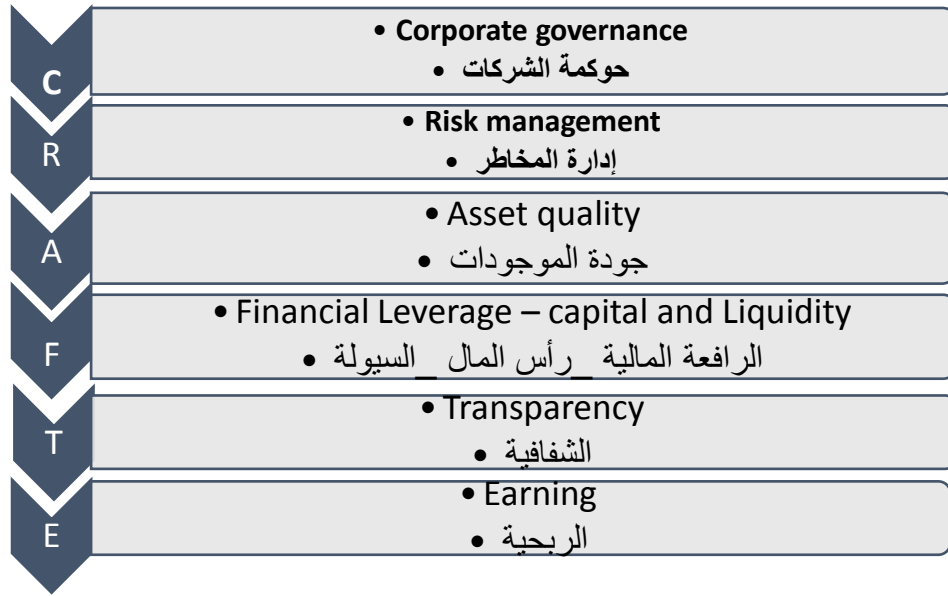
- كذلك عرف من قبل لجنة بازل: بأنه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية اشرافية خاصة.

<sup>1</sup> أميرة بن مخلوف، أليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 199.

مما تقدم نعرف نظام CRAFTE: بأنه نظام رقابي وإشرافي وفعال لتقييم المصارف وتصنيفها، لتحديد جدارتها المالية والائتمانية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، باعتماد ستة عناصر رئيسية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الأوضاع المالية للمصرف وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي ككل.

أي يتمثل نظام CRAFTE في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويأخذ في الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي:

### الشكل (02):ترجمة اختصارات كلمة CRAFTE



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

### الفرع الثاني: أهمية نظام CRAFTE

تتمثل أهمية نظام CRAFTE في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك والمصارف وأنماط أنشطتها ومقارنتها مع الصناعات في الساحة المصرفية نظريا وتطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي

وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: عناصر نظام التقييم المصرفي CRAFT

يعتمد نظام CRAFT من ستة عناصر نتعرض إليها بالتفصيل فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أولا - حوكمة المصارف "corporate governance": تتطوي على مجموعة من العلاقات

بين إدارة الشركة مجلس إدارتها حملة الأسهم، وأصحاب المصلحة الآخرين، وهي ضمن منظور

الصناعة المصرفية فأنها تتطوي على الطريقة التي تتم من خلالها إدارة أعمال وشؤون مصرف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بما في ذلك وضع استراتيجية وأهداف المصرف، تحديد مستوى تحمل المصرف للمخاطر، إدارة أعمال المصرف على أساس يومي، حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين والأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين المعترف بهم، ومن هذا المنطلق يمكن القول بان حوكمة المصارف يقصد بها وضع الخطط والسياسات، تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي وأيضا وضع هياكل تنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها ووضع نظام فعال للتدقيق والرقابة الداخلية وتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح وأيضا وضع أنظمة فعالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات والأقسام، وتبني مقاييس ملائمة لتحقيق الأداء السليم للعمل في كل المستويات الإدارية معتمدة على المهارات والخبرة والمعرفة.

#### ثانيا : " Risk Management "

إنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف، كما أنها تهدف إلى تحديد المخاطر المقبولة ووضع الخطط لتدنيتها من خلال تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر أي توفر مناخ ملائم لإدارة المخاطر (بجميع أنواعها)، التحديد والمتابعة لمختلف المخاطر

<sup>1</sup> صلاح الدين محمد أمين الإمام ، صادق راشد الشمري ، مرجع سابق ،ص 365.

<sup>2</sup> مرجع نفسه ،ص 367-365.



المتوقعة مع توفر إجراءات سليمة لمنح الائتمان، بناء خارطة تنظيمية لإدارة المخاطر مع الحفاظ على عملية إدارة وقياس ورقابة مناسبة للمخاطر وزيادة عدد المراقبين، تطبيق معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازل 2، على اعتبار إن رأس المال له القدرة على امتصاص الخسائر وعنصرا هاما وحيويا في العمل المصرف ومصدر إيراد دائم لحملة الأسهم ومصدر تمويل للمصرف ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي كما يشكل سببا لتأكد حملة الأسهم من إن المصرف يدار بشكل سليم وامن لذلك فمن ضرورات السلطات النقدية رئيسا تشجيع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى المفروض.

**ثالثا - جودة الموجودات: Asset quality** «تستند جودة موجودات المصرف على فاعلية إدارة الموجودات، وعلى الأخص، إدارة تسهيلات الائتمان، ويمكن إدراك جودة الموجودات من خلال تطبيق المقاييس الآتية:

- تبني استراتيجيات وسياسات ملائمة لنشر المخاطر وتوزيعها .
- تقييم المكونات والاتجاهات لمحافظ الموجودات.
- قياس تركيز الموجودات وبالأخص تركيزات الائتمان concentrations Credit
- تقييم تصنيف الموجودات وتخصيص مخصصات كافية لها provisions Allocating sufficient.

#### رابعا - الرافعة المالية وإدارة رأس المال والسيولة: Financial Leverage، and Capital and Liquidity Management

تعرف على أنه توليفة من أموال الملاك والدائنين (أموال اقتراض (قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل) + أموال الملكية وتشمل أسهم عادية وأسهم ممتازة وأرباح محتجزة) أما المصارف فأن رافعتها المالية دائما مرتفعة لأنها تعمل بالودائع من خلال حصول المصرف على قرض لزيادة الربح يشار له بأنه الرافعة المالية للمصرف Financial Leverage وهو يقاس بنسبة القروض إلى حق الملكية، وتعتبر الرافعة المالية مؤشر للمخاطر التي تواجه المصارف عند أي طلب على الودائع

فجائي، كذلك على المصارف إن تأخذ بالاعتبار المؤشرات والمعايير الضرورية للمحافظة على سيولة كافية، هذه المعايير هي:

- تحديد حدود الرافعة.
- تبني المقاييس للمسؤولية المالية في التعامل مع السيولة الكافية .
- ضمان المقدرة لزيادة رأس المال عند الضرورة، والمحافظة على نسبة سيولة كافية تعتبر
- سياسة احتجاز الأرباح تعتبر سياسة ملائمة لغرض التوسع في زيادة نسبة رأس المال بدلا من الاقتراض .

#### خامسا - الشفافية: " Transparency "

تعد الشفافية المهمة الأساسية للمصرف وهي تعتبر المسؤولية الأساسية في جزء من إدارته، مثلا، يجب أن تحدد مسؤولية المصرف بالمعلومات الكافية والشفافية مع ضمان إتاحة هذه المعلومات في الوقت الملائم للمساهمين، الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)، والكيانات المختصة بالعمل في التقييم وتقدير المخاطر، أي أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة وان تكون طبقا للمعايير الدولية كما إن التقارير السنوية ينبغي إن تتضمن معلومات تتماشى مع القوانين المحكمة تكون طبقا لنشاط المصرف .

#### سادسا - الأرباح والأداء " Earnings and performance "

تحقيق الربح يعكس الأداء السليم لإدارة المصرف وبخاصه في بناء تشكيلة متنوعة من قنوات وموجودات الاستثمار التي تحدد التعرض للمخاطر وتزيد الربحية، وهذه يمكن تحقيقها من خلال الآتي:

- إدارة موجودات سليمة Sound Asset management؛
- إيرادات عالية ومستقرة High and stable revenues ؛
- تنويع للإيرادات . Diversification of revenue .

## المطلب الثالث : تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CRAFTE

يقوم نظام CRAFTE على أساس تصنيف خماسي يتراوح من واحد إلى خمسة، حيث أن التصنيف (1) يعتبر التصنيف الأفضل وهو يعكس سلامة عمليات البنك ووجود ممارسات قوية للأداء و إدارة المخاطر ، بينما يعتبر التصنيف (5) التصنيف الأسوأ للبنك لأنه يعكس أن أداء البنك غير مرضي ويشير لوجود احتمالية كبيرة لفشل البنك، ووجود تحديات كبيرة تواجه الإدارة ، و يتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها ، فإذا ما تعرض المصرف إلى مشاكل في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف، أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين محمد أمين الإمام ، صادق راشد الشمري ، مرجع سابق ،ص 362،بتصرف.

إن درجات التصنيف هي كالآتي :

**جدول رقم (06) : تصنيف البنوك وفق نظام CRAFTE**

درجة التصنيف	تحليل التصنيف
1	ممتاز أو قوي جدا
2	جيد جدا
3	جيد
4	حدي
5	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة.

**المطلب الرابع: فعالية الرقابة المصرفية باستخدام نظام التقييم المصرفي CRAFTE**

يرتكز نظام الرقابة والتفتيش على مجموعة عناصر مهمة ذات علاقة بواقع المتغيرات البيئية المحيطة وبواقع الأداء التشغيلي للمصرف ولهذا فأن اختيار هذه العناصر يعتمد على طبيعة المتغيرات البيئية التي تتغير وتتبدل ولهذا فأن عملية الرقابة المصرفية تتطلب بشكل مستمر وإضافة لمتغيرات قد تكون جديدة في البيئة المصرفية وهذا ما يحققه نظام CRAFTE الذي أضاف عنصرين أساسيين مهمين إلى التقييم المصرفي هما عنصر الحوكمة وعنصر إدارة الخطر وهي من العناصر التي اكتسبت أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ، كما يتضمن هذا النظام تطوير واستخدام المتطلبات السليمة لضبط المخاطر التي يتعرض لها المصارف والحد منها ، علما إن هذه المتطلبات لن تحل مكان قرارات الإدارة ولكنها تفرض حدا أدنى من المعايير التي تضمن أن المصارف تنجز أنشطتها بطريقة سليمة وامنه.

ومنه يمكن القول أن فاعلية نظم الرقابة تأتي من طبيعة العناصر والمكونات التي تحتويها والتي تعكس بالمقابل واقع الأداء وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن النشاط المصرفي بما يؤدي إلى ضمان التقدم والسلامة في المصارف وبالتالي تساهم الرقابة المصرفية في تحديد وتشخيص المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف ومن ثم الاستقراء والوقوف على سلامتها ومركزها

المالي وعدم تعرض النظام المصرفي إلى مشاكل ناتجة من تعثرها وضعف أداءها واتخاذ الأفعال التصحيحية المطلوبة والتي تؤدي إلى بناء نظام مصرفي سليم وكفوء .<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 369\_370.

## خلاصة الفصل:

إن الهدف الرئيسي للرقابة المصرفية هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف سليم ولديها القدرة و الكفاءة التي تمكنها من إدارة مواردها واحتياجاتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية، لذلك لم يكن من حل أمام المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم أداء الوحدات التابعة لها، مما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي، ومن أجل هذا تم استخدام العديد من أنظمة الرقابة المصرفية ، وهي تمثل مؤشرات لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي ومن أهم هذه الأنظمة في تقييم البنوك وأشهرها نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وأيضا نظام التقييم المصرفي PATROL كما انه تم تسليط الضوء في هذا الفصل على احد النظم الحديثة في الرقابة المصرفية وهو نظام التصنيف CRAFTE كأحد أنظمة الرقابة والتقييم المصرفي الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وتساهم في تقييم المصارف وفق معايير متنوعة ومتجددة في البيئة المصرفية تساعد في تحقيق السلامة المالية والإحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي .

## الفصل الثالث

تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية  
في الجزائر باستخدام نظام SNB

تمهيد :

إن وجود نظام رقابي فعال بالبنوك من شأنه أن يحافظ على أصولها ويضفي المصداقية على قوائمها المالية إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر التي تتعرض لها خصوصا العملياتية والائتمانية ومخاطر السيولة ، مع الاستعمال الفعال للموارد وتعظيم النتائج وعلى العكس من ذلك النظام الرقابي الضعيف يتولد عنه فقدان الثقة في التقارير المالية وقد تنشأ عنه قرارات غير صائبة من قبل متخذي القرار.

و لإثبات أو نفي ذلك اعتمدنا على احد الأساليب العريقة في إدارة المخاطر و المتمثلة في نظام التنقيط المصرفي في الجزائر حيث اخترنا البنك الوطني الجزائري و بنك سوسيتي جينيرال كموضوع للدراسة التطبيقية باعتبارهما أفضل البنوك الجزائرية و معرفه مدى ملائمة هذا النظام وإبراز أهمية اعتماده على فعالية نظام الرقابة المصرفية بهاذين البنكين لنصل إلى امكانيه تعميم استعماله كنوع من الرقابة المصرفية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.



## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

### المبحث الأول: الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري

تشهد الساحة المصرفية الدولية عدة تطورات مالية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإشراف البنكي والرقابة المصرفية ولقد عرفت الرقابة المصرفية في الجزائر تطورا ملحوظا بهدف المحافظة على سلامة وصلاية النظام المصرفي.

تجسدت جهود النظام المصرفي الجزائري من خلال محاولة التزام بنك الجزائر بتطبيق مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، حيث نجاح العمل المصرفي يتوقف على قيام هيئة رقابية قادرة على التحكم و كذا متابعة، العمليات المصرفية .

### المطلب الأول: الرقابة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري وفق متطلبات لجنة بازل

استوحى المشرع الجزائري من معايير لجنة بازل للرقابة على المصارف مجموعة من القواعد الرقابية التي يتم تطبيقها على مستوى النظام المصرفي الجزائري ، والتي بدأ العمل بها انطلاقا من إصدار قانون النقد والقرض و90\_10 و دعمت من خلال التعديلات التي مسته .

### الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المصرفية في الجزائر

إجمالا، الرقابة المصرفية في الجزائر تتمحور أساسا حول اجراء العمليات التالية:<sup>1</sup>

- الرقابة الاحتياطية على المستندات.
- الرقابة العامة للجهاز المصرفي.
- إجراء العمليات التفتيشية على مستوى كل المصارف.
- الرقابة على عمليات التجارة الخارجية وتحويلات العملة من وإلى الخارج.
- الرقابة على أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

فلقد أدخل قانون النقد والقرض 90-10 تغييرات جذرية في طريقة تشغيل القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة، وفرض تنظيم المهنة المصرفية وتأطير نشاط المصارف والمؤسسات المالية وعملياتها وجعلها خاضعة للرقابة من طرف هيئة ذات سلطة إدارية وقضائية تتمثل في بنك الجزائر، وهيئات نستعرضها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خروبي وهيبة ، علاش أحمد ، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، العدد 12 ، 2015 ، ص 75 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 76

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

أولاً: اللجنة المصرفية كسلطة رقابية على النشاط المصرفي: اللجنة المصرفية هي السلطة المكلفة بالرقابة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بناء على النص الذي جاء به القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، وكانت المادة 143 من قانون النقد والقرض 90-10 عرفت اللجنة ب: " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية، وبمعاينة المخالفات المثبتة، وطبقاً للمادة 106 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، فإن اللجنة تتكون من أعضاء يعينون من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات وكلفت اللجنة المصرفية منذ تأسيسها بمجموعة المهام المنصوص عليها في المادة 105 من الأمر 10-04 والمتعلقة بجوانب الرقابة التالية:

- الرقابة على احترام القوانين والأنظمة: حيث تقوم اللجنة بمراقبة مدى احترام المصارف والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية الموضوعة حيز التطبيق؛
- المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها؛
- الرقابة على شروط الاستغلال: حيث تخصص اللجنة شروط استغلال المصارف والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية بناء على مختلف الوثائق والتقارير المعدة من طرف فرق التفتيش ومحافظي الحسابات؛
- السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة؛
- تعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات المصارف والمؤسسات المالية دون أن يتم اعتمادهم والتطبيق عليهم العقوبات التأديبية دون المساس، بالملاحظات الأخرى الجزائية والمدنية.

### ثانياً: المديرية العامة للمفتشية العامة

تتمثل مهمة المديرية العامة للمفتشية العامة، في مراجعة ومراقبة كل أنشطة المصرف المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات المصرفية والمالية، للمصارف والمؤسسات المالية، فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية، وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى.

كما تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام المصارف و المؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية:

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- الرقابة على أساس المستندات: تخضع المصارف والمؤسسات المالية لرقابة مستمرة على الوثائق والمستندات التي ترسل بانتظام الى الرقابة المصرفية والتي تبين الوضعية المالية الشهرية للمصرف أو المؤسسة المالية الحسابات السنوية، وضعية الصرف، التصريح الفوري... الخ بالإضافة الى فحص تقارير الرقابة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتدقيق الحسابات، تم انشاء مصلحة أو هيئة مختصة على مستوى المديرية العامة للتفتيش في سنة 2001، تأخذ على عاتقها مهمة الرقابة على الوثائق ومكلفة بالتأكد من صح المعلومات المالية والبيانات المقدمة من طرف المصارف والمؤسسات المالية ومدى احترامها للقواعد الاحترازية والتزامها بالأنظمة المصرفية السارية، وتسهر على احترام آجال تبليغ المعلومات والوثائق وعرضها بما يتناسب مع نماذج التقديم وصيغه المحددة من طرف بنك الجزائر ... الخ ترسل تقارير الرقابة على الوثائق الى اللجنة المصرفية، لمتابعتها وقد ينجز على الرقابة على الوثائق والمستندات رقابة في عين المكان؛

- الرقابة في عين المكان: في إطار الإجراءات التنظيمية وزيادة على الرقابة التي تتم على أساس تصريحات المصارف والمؤسسات المالية المرسلة الى بنك الجزائر، فان اللجنة تنظم خرجات ميدانية عن طريق ارسال فرق التفتيش التابعة للمديرية العامة للتفتيش سواء مقرات المصارف أو فروعها، وتدرج هذه الرقابة سواء في اطار برنامج سنوي تضعه اللجنة المصرفية يخص الرقابة الميدانية الشاملة على مختلف جوانب النشاط والمتعلقة أساسا بتسيير القروض والتجارة الخارجية والتنظيم المحاسبي والمعلوماتي وكذا تقييم الهيكلة المالية أو قد تكون هذه المهام الرقابية والتفتيشية ظرفية أو دورية حسب ما يتطلب الأمر في حالة حدوث مخالفات أو تجاوزات أو تخصص فرع معين من النشاط المصرفي.

### ثالثا: مركزية المخاطر

بالنظر الى أهمية هذا النظام في الرقابة على المصارف، فقد أقر قانون النقد والقرض في المادة 160، انشاء مصلحة لمركزة المخاطر تدعى "مركزية المخاطر" تنظم وتسير من طرف البنك الجزائر وتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف والمؤسسات المالية وبالتالي تحديد كل مخاطر القروض، وأوجب على كل المؤسسات المصرفية الانخراط في هذه المصلحة وتزويدها بالمعلومات المذكورة.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

### رابعاً: مركزية عوارض الدفع وجهاز اصدار الشيكات بدون رصيد

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم: 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992، بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام الى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها.<sup>1</sup>

وتتلخص مهام مركزية لعوارض الدفع في:

- تنظيم بطاقته مركزية عوارض الدفع، وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- نشر قائمة عوارض الدفع، وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها الى الوسطاء الماليين والى أية سلطة أخرى معنية.
- انشاء قواعد للتعامل المالي تقوم على أساس الثقة ومحاربة الغش.

وقد تم انشاء جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون رصيد في هذه المركزية بموجب النظام 92-03 لتجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغها للمصارف والمؤسسات المالية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية في الجزائر

تتميز المنظومة المصرفية الجزائرية بمجموعة من الخصائص ، فقد ورثت الجزائر مجموعة من المصارف الأجنبية بعد الاستقلال تم تأميمها في منتصف الستينات من القرن الماضي و أقيم مكانها منظومة مصرفية وطنية برؤوس أموال عمومية ، خضعت لمجموعة من الإصلاحات بدءا من اصلاح 1971 الذي حولها إلى أداة في يد الخزينة لتوفير التمويل للتنمية ، مرورا بإصلاحات أخرى جزئية نتيجة عدة عوامل ، ومع التحول إلى اقتصاد السوق تم اصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي عزز من استقلالية النظام المصرفي الجزائري ، وخضع لعدة تعديلات أهمها تعديل 2003، و تعديل 2010 وعموما يتميز النظام الجزائري في الفترة الحالية بما يلي:

- شهد الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل الإصلاحات التي قام بها.
- يتكون النظام المصرفي الجزائري من 29 مصرفا ومؤسسة مالية ، ستة (06) منها مصارف عمومية كما يحتوي أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برأسمال أجنبي بما فيها المصارف ذات الرأس المال

<sup>1</sup> خروبي وهيبه ، علاش أحمد ، مرجع سابق ص 77.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 77.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

مختلط ، وثلاثة ( 03 ) مؤسسات مالية بالإضافة إلى خمسة (05) شركات تأجير مالي من بينها ثلاثة عمومية ، و مؤسسة التأمين الفلاحي التي تحولت من التعاقدية ، وهذا حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر ، حيث تسيطر المصارف العمومية على نسبة كبيرة من الودائع و التمويل نتيجة تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية العامة ونقص الثقة في المصارف الخاصة وقلّة امكانياتها .

- رغم سيطرة المصارف العمومية إلا أنها مازالت مصارف محلية النشاط نتيجة ضعف إمكانياتها ، هذا الانغلاق جنب الجزائر التأثير المباشر بالأزمة المالية الأخيرة ، كما أنه نظام غير جاذب للموارد الأجنبية لتخلف سوقه المالي.<sup>1</sup>
- المصارف الجزائرية بعيدة عن نمط المصارف الشاملة فهي مصارف تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلّة تعاملها في المنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات والتوريق ، إضافة لهذا فإن مستوى الخدمات المقدمة فيها وخاصة العمومية ، يتميز بالضعف وهو ما يتطلب منها بذل جهود إضافية لكسب ثقة العملاء و تطوير جوانب العمل المصرفي.
- لا نجد أثرا للمصارف الجزائرية في الفترة الحالية في أهم الترتيبات التي تقوم بها بعض الهيئات على المستوى العالمي ، اعتمادا على متغيرات كحجم الأصول أو الودائع ، أما إقليميا فنجد بعض المصارف العمومية الجزائرية تحتل مراتب مقبولة كالبنك الوطني الجزائري.
- استخلصت الجزائر من أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير احترازية تطبق على المصارف و المؤسسات المالية و مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية المخول لها اصدار هذه المعايير حيث يحدد مقاييس النسب التي تطبق على المصارف و المؤسسات المالية ، لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر و توزيعها ، السيولة و القدرة على الوفاء ، و المخاطر بوجه عام ، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات النظام المصرفي الجزائري ، فقد كيفت السلطات النقدية في الجزائر التنظيمات مع أعمال لجنة بازل حول الرقابة المصرفية.

### أولا : واقع تطبيق اتفاقية بازل 01

نتج عن واقع تطبيق اتفاقية بازل 01 ما يلي:<sup>2</sup>

- سائر النظام المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل الأولى بصدور التنظيم رقم 01\_90 في 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجزائر ، نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%.

<sup>1</sup> خروبي وهيبه، علاش أحمد ، مرجع سابق ، ص 78

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 79.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- أصدر مصرف الجزائر النظام المتعلق بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير المصارف وهذا في سبيل تطبيق قواعد الحيطة والحذر التي جاءت بها اتفاقية بازل 01.
- أصدر أيضا مصرف الجزائر التعليمية رقم 94\_74 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر التي تولت تبيان أوزان المخاطر و كيفية حساب نسبة الملاءة و معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا ، فقد فرضت هذه التعليمية الخاصة بلجنة بازل على المصارف الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي.
- تأخر النظام المصرفي الجزائري في تطبيق ما جاء في اتفاقية بازل 01 ، حيث منحت اللجنة للمصارف الجزائرية فترة خمس سنوات لتطبيق معيارها أو الالتزام به ، بعد أن منحتها فترة ثلاث سنوات للالتزام بالتعليمية وفشلت في ذلك.
- أما بالنسبة لتعديلات بازل 01 لم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال ، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.
- إصدار بنك الجزائر التنظيم المتعلق و المتضمن المراقبة الداخلية للمصارف و المؤسسات المالية، والذي يجبر المصارف على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية ، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر الائتمانية ، السوقية و التشغيلية.
- التنظيم الاحترازي في الجزائر من خلال هذا التنظيم يعترف بمخاطر السوق لكن دون أن يدرجها في حساب كفاية رأس المال من خلال تعليمية تفصيلية.

### ثانيا : واقع تطبيق اتفاقية بازل 02 :

نتج عن واقع تطبيق اتفاقية بازل 02 ما يلي:<sup>1</sup>

- اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية منسقة مع الأوساط المصرفية من أجل تعزيز استقرار القطاع وتحسين مردوديته و عصنة الهياكل القاعدية و التقنية و المادية و تحسين نوعية الخدمات بتحسين إدارة المصارف؛
- من بين التدابير المتخذة هي العمل بالتنظيم المتضمن المراقبة الداخلية للمصارف ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية بهدف معرفة مدى تطابق عمليات المصرف مع مختلف الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها ، وكذا مراقبة مدى تقيدها

<sup>1</sup>خروبي وهيبة ، علاش أحمد، مرجع سابق ،ص 80.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

بالإجراءات المتعلقة بالتعرض للمخاطر و التقيد بالمعايير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي في المصرف؛

- وضع تنظيم محاسبي و معالجة المعلومات و كذلك أنظمة الرقابة و التحكم في المخاطر و كذلك نظام التوثيق و الإعلام؛
- عملت على تطبيق هذا النظام قلة من المصارف الجزائرية ، وقد عانت من نقائص و صعوبات كبيرة ، خاصة ما تعلق بجانب تقييم و متابعة المخاطر التي تواجهها؛
- في نفس الإطار أصدر مجلس النقد والقروض التنظيم الذي يقضي برفع الحد الأدنى لرأس المال المصارف من 500 مليون دج إلى 2,5 مليار دج ، ثم رفع إلى 10 مليار دج في التنظيم الصادر سنة 2008، حيث تقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للمصارف العمومية و المصارف الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للمصارف الخاصة؛
- في نفس السياق قام بنك الجزائر بإصدار التعليمات المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير المصارف ، حيث كانت أوزان المخاطر لترجيح عناصر الميزانية في المصارف الجزائرية تتراوح بين 0%، 5%، 20%، 100% و اضافت التعليمات الجديدة معامل الترجيح يقدر ب 50% لبعض العناصر؛
- إصدار بنك الجزائر التنظيم المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف ، والذي يحث المصارف على انشاء مراقبة داخلية لمنح القروض و الاقتراض من المصارف ويمكن اعتبار هذا التنظيم تكملة للتنظيم الأول الذي يجبر المصارف على إنشاء أنظمة للمراقبة الداخلية والذي يعتبر ضمن المكونات الأساسية لاتفاقية بازل 02؛
- إصدار بنك الجزائر التنظيم المتعلق بالمراقبة الداخلية للمصارف إلا أنه يشير بوضوح على مخاطر سعر الفائدة كجزء من مخاطر السوق و أن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، و يوضح طرق قياس كلا النوعين من المخاطر ولكن دون صدور تعليمات تفصيلية تدرجها ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال.

### ثالثا : واقع تطبيق اتفاقية بازل 03

نتج عن واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماجد صيد ، فاطمة الزهراء رقايقية ، انعكاسات معايير بازل 03 على منظومة الرقابة و الإشراف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، جامعة محمد الشريف مساعديّة ، سوق أهراس ، الجزائر ، المجلد 05، العدد 09، ص ص 19 \_ 24

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- عمل بنك الجزائر على تعزيز الرقابة على المصارف من زاوية الدراسة و التحليل لمؤشرات الصلابة المصرفية، وكذا تقييم مستوى الخطر النظامي و متابعته.
- أقر بنك الجزائر على المستوى التشريعي جملة من القوانين بغية مواكبة التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة للجنة بازل 03.
- رفع الحد الأدنى لرأس المال المصارف العمومية وعليه عرف تطورا خلال السنوات الأخيرة؛
- اصدار بنك الجزائر النظام المتضمن تعريف وقياس و تسيير ورقابة خطر السيولة ، من خلال إلزامها أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها ، وأن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.
- اصدار نظام متعلق بتعريف مختلف الأخطار التي يتعرض لها البنوك.
- الزام البنوك باحترام وبصفة مستمرة ، معامل أدنى للملاءة قدره 9,5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ، و مجموع مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى.
- إلزام البنوك على القيام بنشر المعلومات الكمية و النوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر و مستوى تعرضاتها للمخاطر و مدى ملائمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية قيمة الرافعة في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات؛
- تكييف الجهاز التنظيمي مع التطور النوعي للمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية وذلك بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن للممارسات و المقاييس الدولية لإشراف مصرفي فعلي وفعال والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي الإشرافي المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة.

**المطلب الثاني: دور الرقابة المصرفية لبنك الجزائر في تفعيل تطبيق المصارف التجارية لمعايير لجنة بازل**

تندرج في إطار تدعيم الرقابة على المصارف جملة من الجهود المعتبرة التي يقوم بها كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية في هذا المجال من خلال إقامة إطار تنظيمي وتشريعي، هام تم تدعيمه بعدة قوانين وتنظيمات في إطار سعي الحكومة الجزائرية للتوافق مع متطلبات لجنة بازل- وتوجت جهود الجزائر في تنظيم جهازها المصرفي باعتراف دولي، فقد حظيت في 30-06-2003، بقبول طلب انضمامها الى مصرف التسويات الدولية لتكون ثاني دولة عربية بعد المملكة السعودية وثاني دولة افريقية بعد جنوب افريقيا، مما يسمح لها بالاستفادة من الخبرة الطويلة لمصرف التسويات الدولية في



## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

مجال الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، لقد ساهمت الرقابة المصرفية لمصرف الجزائر و هيأته في تحسين أداء المصارف التجارية القائمة في الجزائر عن طريق إلزامها بالأخذ بعين الاعتبار التدابير الاحترازية وتطبيق الرقابة فعلى المشرفين المكلفين برقابة المصارف والمؤسسات المالية، أن يقيموا المؤسسة الخاضعة للرقابة من حيث:

- موثوقية حساباتها.
- نوعية تسييرها للمخاطر.
- نوعية تصريحاتها الدورية المرسلة الى بنك الجزائر - أو الى هيئة الرقابة.
- تطبيق القوانين والتنظيمات، المتعلقة بالرقابة على الصرف وبجهاز المكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويمكن تحديد العمليات التي تجري في ضوء التنظيم الاحترازي الجزائري وفق البنود التالية:<sup>1</sup>

### الفرع الأول: عمليات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية

تمارس الرقابة الاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر تحت سلطة اللجنة المصرفية، طبقا للمبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل، تعتمد هذه الخاضعة وعلى رقابة دائمة والقائمة أساسا على الوثائق المحاسبية والاحترازية المرسلة دوريا من طرف المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة، وعلى مهمات الرقابة بعين المكان.

**الرقابة في عين المكان:** تقوم السلطات الإشرافية، وفي هذه الحالة هي اللجنة المصرفية، بمهمات محددة ودوريات وفق برنامج تعده اللجنة، بحيث يضمن مدى صحة المعلومات المقدمة لبنك الجزائر والوقوف على نشاطات التسيير للمؤسسات والمصارف محل الرقابة التي لا يمكن تقييمها على أساس المستندات، في إطار التطبيق التدريجي للمنهج الجديد المتعلق بالإشراف المصرفي الذي يركز على المخاطر على مجمل المصارف والمؤسسات المالية المتواجدة أعد برنامج سنوي للرقابة بعين المكان للقيام بمهمات الرقابة الكاملة التي ينتج عنها تنقيط المؤسسة المعنية يحدد وتيرة ومستوى المتابعة المرتبطة بالمخاطر المتعرض لها من طرف كل مؤسسة، إضافة الى مهمات الرقابة الكاملة الخمسة (05) المحققة، قامت المديرية العامة للمفتشية العامة بمهمات من نوع رقابة خاصة بمواضيع معينة لدى خمس مصارف عمومية(05) خصت تقييم محفظة القروض.

<sup>1</sup> خروبي وهيبة ، علاش أحمد ، مرجع سابق ، ص 81 .

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

### الفرع الثاني: الحصول على الاعتماد والترخيص بالنشاط

قصد تقوية سلامة وصلابة النظام المصرفي، فإن المقرر القانوني (النظام 11-03) المتعلق بالنقد والقرض المعدد والمنتم بالامر رقم 10-04 الصادر في 26-08-2010، عزز الشروط المطلوبة للدخول للقطاع المصرفي وحدد قواعد صارمة لممارسة العمل المصرفي توافقا مع معايير بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة، حيث وصل عدد المصارف المعتمدة 20 مصرف من بينهم 6 مصارف عمومية و10 مؤسسات مالية.

### الفرع الثالث: قاعدة رأس المال الأدنى

يأتي تحديد رأس المال الأدنى الواجب تحريره عند تأسيس أي مصرف أو مؤسسة مالية في الجزائر على قمة القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر، وبموجب النظام رقم 90-10، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال المصارف والمؤسسات المالية.

### الفرع الرابع: قاعدة كفاية الأموال الخاصة الصافية

يبدو أن الجزائر استلهمت من معايير لجنة بازل ما يعكس تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي لخدمة الاقتصاد الوطني، والحفاظ على استقراره وصلابته، وقد أصدر بنك الجزائر بمقتضى تعليمات الى المصارف والمؤسسات المالية قواعد احترازية، وخول اللجنة المصرفية مهمة متابعة امتثال المنظومة لهذه الأحكام.

### الفرع الخامس: تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف

تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءا أساسيا من الرقابة الشاملة، ولأهميتها أصبحت من إدارات المصارف والمدققين الخارجيين والسلطات النقدية والرقابية توليها عناية بالغة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع المخاطر.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

### المبحث الثاني: ماهية نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB

في الوقت الراهن تسود حالة من عدم اليقين فيما يخص سيرورة وأداء النظام المصرفي الذي يدعم التمويل الاقتصادي الكلي في الجزائر، مما يتطلب تقييما دوريا للمصارف والمصارف العمومية على وجه الخصوص كونها تعد ذات أهمية نظامية وركيزة النظام المصرفي والمالي. في ذات السياق ولغاية الاستشراف للمستقبل وتقييم الصلابة المالية للنظام المصرفي والرقابة الاحترازية، يتوافر لدى سلطات الرقابة المصرفية وبنك الجزائر عدة أدوات رقابة يتقدمهم نظام التقييم والتنقيط المصرفي "SNB" والذي وضع أساسا لتقييم المصارف في الجزائر.

#### المطلب الأول: نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB الخصائص والمميزات

بغرض تعزيز إطار الرقابة والإشراف المصرفي دعم بنك الجزائر معايير الرقابة الاحترازية محاكاة الى المعايير العالمية الموصي به من طرف لجنة Bale الاستشارية، يتدرج هذا التدعيم في إطار إدارة المخاطر المعمول به في النظام المصرفي، ونشير الى أن هذا النظام يدخل ضمن تدابير الرقابة بعين المكان Le contrôle sur place احدى اهم أدوات الاشراف في الجزائر بالموازاة مع الرقابة على أساس المستندات Le contrôle sur pièces.

#### الفرع الأول: التعريف بنظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB

التعريف الأول: نظام SNB أحد أهم الآليات الحديثة لإدارة مخاطر النظام المصرفي الجزائري ثم اعداده بمعية كل من خبراء البنك الدولي ومندوبي الخزينة العمومية الأمريكية، يسمح بقياس الصلابة المالية وتبيان مواطن الضعف فيها من أجل اجراء التدابير الملائمة وقد جرى العمل عليه منذ 2013 .<sup>1</sup>

التعريف الثاني: يعد نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB طريقة اشراف موحدة جديدة، مستوحاة من طريقة CAMELS، ومن أحسن الممارسات الدولية، يدخل ضمن متطلبات الرقابة الاحترازية الجزئية باعتماده على أساليب الرقابة في عين المكان، تم استحداثه سنة 2011، بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية والبنك الدولي بهدف مقارنة أشغال الاشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي تنص عليها لجنة

<sup>1</sup> بوهريرة عباس ، عمي سعيد حمزة ، دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في تقييم الأداء المصرفي- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و مصرف السلام ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد 15، 2019 ، ص 38.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

بازل، يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة من 1 الى 5، بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر حيث يسمح هذا النظام ب:<sup>1</sup>

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- تخفيض معتبر لتكلفة الاشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الاشراف؛
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

**التعريف الثالث:** يتضمن نظام الرقابة المصرفي المطبق من طرف بنك الجزائر رقابة على أساس المستندات ورقابة بعين المكان، حيث يستخدم أسلوب الرقابة الاحترافية الجزئية والكلية، والتي تمارس من طرف هيئة المراقبة العامة على النظام المصرفي، يكمن دورها في تحقيق أشغال تجميع المعلومات المحاسبية والاحترافية المتضمنة في التقارير التنظيمية، تسمى قاعدة المعطيات التي يتم تجميعها وتمحيصها وتدقيقها ببطاقة تحليل المخاطر "Fiche analyse de risque" حيث تستعمل في أشغال تحليل الوضعية المالية للنظام المصرفي خاصة تلك المتعلقة بالمؤشرات الاجمالية للصلاية المالية وبمحاكاة سيناريوهات اختبار الاجهاد، كما انطلق بنك الجزائر في أعمال عصرنة وتصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترافية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل "2" و"3" بما يتوافق مع المعايير المحددة وفقا للمبادئ التسعة والعشرون 29 للجنة بازل من أجل رقابة مصرفية فعالة، وعلى اثر هذه الإجراءات والتدابير المتعلقة بعمليات الاشراف والرقابة المصرفية قام بنك الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والخزينة الأمريكية بإقامة مشروع SYNOBA الذي يتضمن نظامين الأول نظام تنقيط مصرفي جزائري مطور يحاكي نموذج CAMELS ويدخل ضمن معايير الرقابة الاحترافية الجزئية باعتماده على نظام الرقابة بعين المكان، والثاني برنامج اختبار الضغط STRESS TEST الذي يدخل ضمن معايير الرقابة الاحترافية على المستوى الكلي باعتماده على نظام الرقابة على أساس المستندات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن علي ميلود، دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 48. منشورة او غير منشورة  
<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 48.

في إطار أشغال عصرنة وظيفية الرقابة المصرفية وبهدف إنشاء نظام للتنقيط المصرفي ، قام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2010 و بمساعدة فنية من وزارة الخزانة الأمريكية و صندوق النقد الدولي بهدف موازنة الإجراءات الإشرافية مع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الذي أقرته لجان بازل المتوالية، إلى اعتماد نظام جديد للرقابة على البنوك مستوحى كلياً من نظام CAMELS ، ويعتمد نفس الطريقة في القياس و التصنيف ويرمز له اختصاراً ب (SNB) بناء على الترجمة الفرنسية للمعنى ، وتم تجربته كمرحلة أولى على بنكين عموميين فقط.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : خصائص ومميزات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB

يمكن تلخيص أهم خصائص SNB في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- توحيد أسلوب تصنيف البنوك وكتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة مراتب وبنود أساسية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي في التقارير.
- يساعد في الكشف على مواطن الضعف.
- يساهم في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات.
- تعزيز الصلابة المصرفية.

### المطلب الثاني: مؤشرات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB

ولتحقيق الهدف الرئيسي لهذا النظام الذي يتمثل في المقارنة التنبؤية للمخاطر وقياس مؤشرات ملاءة وأداء المصارف، يتطلب إجراء التحليل وحساب المؤشرات التالية:<sup>3</sup>

**أولاً: كفاية رأس المال (Capital adequacy):** تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة اتجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمق المصرفي، حيث يعتمد في حسابها على عدة مؤشرات ونسب نوجز بعضها فيما يلي:

- نسبة الملاءة.

<sup>1</sup> بن مسعود عبد الله كمال ، مرجع سابق ، ص 160.

<sup>2</sup> بوهريرة عباس ، تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية- حالة CPA و SGA ، جامعة غرداية ، مجلة الامتياز ، المجلد 03 ، العدد 02، ص 76 بتصرف.

<sup>3</sup> عباس بوهريرة ، عبد اللطيف مصيطفى ، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية- حالة بنك (CPA-AGB) ، جامعة غرداية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 07، 2017، ص 111.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- رأس المال القاعدي، الأصول المرجحة بالمخاطر.
- تغطية رأس المال الأساسي، إجمالي أصول البنك، إضافة الى نسب توزيع المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25 % بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز 15% وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنة بمستوى "FPN".

**ثانيا :جودة الأصول (Assets):** تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، فحيازة أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة، كما يمكن تصنيفها وفقا لعدة مؤشرات تتمثل أشهرها في:

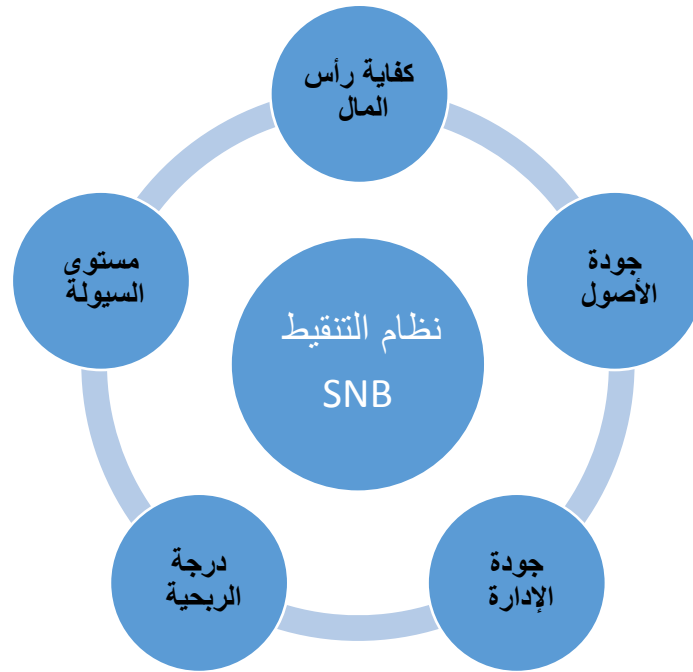
- إجمالي القروض الى إجمالي أصول البنك.
- الحقوق الى التزامات وديون العملاء.
- الالتزامات والديون الى إجمالي الحقوق.
- التزامات خارج الميزانية الى الحقوق خارج الميزانية.
- أصول أخرى الى إجمالي الأصول.

**ثالثا :الإدارة (Management):** تعتبر الإدارة عنصر أساسي لنجاح البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال التسيير الحسن لنشاط البنك وتحقيق الربحية المتوافقة مع عنصري السيولة، والأمان حيث يعتمد في حساب وتصنيف هذا المؤشر بالرغم من صعوبة قياس عنصر الإدارة الا وأنه بالإمكان الاعتماد على تحليل وقراءة تقارير المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات الخارجي، إضافة الى دراسة تطور وتغير الربح السنوي المحقق على أن يتجاوز التغير نسبة الـ 15 %.

**رابعا :الربحية (Earning):** يسعى البنك من خلال نشاطه الى تحقيق الربحية وهو عبارة عن هدف من أهدافه، حيث يتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة بداية، وكذلك لتصنيف هذا المؤشر الأساسي يمكن تحليل (النتيجة المصرفية الى إجمالي أعباء البنك)، العائد المحقق من القروض الممنوحة، إضافة الى تكلفة الودائع أي (الفوائد الممنوحة).

**خامسا :السيولة (Liquidity):** عنصر السيولة يعتبر مهما من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لابد من دراسة جميع المؤشرات التي تقيس هذا المعيار، ويمكن حساب وتصنيف هذا المؤشر أساسا بالاعتماد على إجمالي الودائع الى القروض الممنوحة للعملاء.

يعكس الشكل رقم (03) و الجدول رقم (05) أدناه أهم مؤشرات نظام التتقيط الجزائري :



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على ما سبق

جدول رقم (07) : مؤشرات نظام التنقيط و التقييم المصرفي SNB

الأبعاد	المؤشرات المعتمدة	تفسير المؤشر
C	نسبة الملاءة للجنة بازل الاستشارية، - رأس المال القاعدي، الأصول المرجحة بالمخاطر، - تغطية رأس المال الأساسي واجمالي الأصول،	ملاءة/ كفاية رأس المال تستخدم لقياس قدرة المصرف على استيعاب الخسائر.
A	- اجمالي القروض، اجمالي الأصول، - الالتزامات والديون، اجمالي الحقوق، - الحقوق الى الالتزامات وديون العملاء، - الالتزامات والديون، مخصصات عامة، - مخصصات التسوية، الأصول، - أصول أخرى، اجمالي الأصول،	تعني جودة الأصول بتحليل ومراقبة جودة القروض المصرفية بمختلف تصنيفاتها وكذا مستوى تعرض محافظ الأصول لخطر التركيز،
M	- تحليل هامش العمل المصرفي، - تطور نسبة الدخل السنوي المحقق، 15% - تحليل تقرير ( المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)	تعني جودة الإدارة/ التشغيل برصد مستوى ودور الإدارة في تحقيق استقرار المصارف.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

<p>رصد مستوى القدرة على استيعاب الخسائر المتوقعة دون الاعتماد على رأس مال المصرف.</p>	<p>-النتائج المصرفية، اجمالي الأعباء، -هامش الفائدة الى الناتج المصرفي الإجمالي، -العائد المحقق من القروض، تكلفة الودائع (الفوائد الممنوحة).</p>	<p><b>E</b></p>
<p>رصد مستوى قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات التدفقات النقدية.</p>	<p>-نسبة رصد السيولة للثلاثي الثاني والثالث، -قدرة التمويل (اجمالي الودائع) + القروض، -الالتزامات بالعملة الأجنبية الى الالتزامات،</p>	<p><b>L</b></p>
	<p>نظام "SNB" لا يعتمد تحليل حساسية السوق الا أنه تتوفر بعض النسب والتي تتمثل في وضعية الصرف ووضعية الأموال الخاصة القاعدية، بالإضافة الى صافي الالتزامات الخارجية الى رأس المال الأساسي.</p>	<p><b>S</b></p>

**المصدر:** بوهريرة عباس - عمي سعيد حمزة ، مرجع سابق

### المطلب الثالث: ميكانيزم استخدام نظام التنقيط SNB

بعد استعراضنا لكل مؤشر من المؤشرات المكونة لنظام SNB على حدى ،سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على كيفية استخدامه بغرض التصنيف الكلي للبنوك.

### الفرع الأول: استنادات نظام التقييم والتنقيط SNB

يستند النظام في تحليله على نتائج نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA"، وكذا نموذج تحليل المخاطر FAR - Fiche d'analyse Risque ، ليرجمها الى مؤشرات مصنفة بين (الدرجة وخمس درجات) من المؤشرات ذات الجودة العالية الى المؤشرات الأسوأ، حيث تمثل المرحلة الأولى للعمل بهذا النظام ثلاثة مراحل:

- حالة البيانات الواردة- مدخلات النظام "les états d'entrée"؛
- نظام معالجة البيانات "le système de traitement des données"؛
- نموذج تحليل المخاطر "FAR"

بمعنى أن هذه الترتيبات تتضمن كخطوة أولى في تحليل المحاسبة الاحترازية بدءا بالوضعية المالية على أساس فصلي أو ثلاثي، كما أن قائم "جدول حسابات النتائج" يمثل مدخلا مهما في تحليل دورة الاستغلال بالإضافة الى مؤشرات الملاءة والسيولة ومتابعة تقارير الرقابة الداخلية والخارجية، وأخيرا تعد متابعة الوضعية النقدية ووضعية الصرف أمرا مهما باعتبار أنها تشمل نطاق السوق المالي، وينبغي



## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

الإشارة الى أن نظام "SNB" لم يهمل خطر تبييض الأموال الذي تعتبره المصارف القناة الأولى لاحتوائه.<sup>1</sup>

أولاً: نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA":

يكن الهدف الرئيسي لنظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA" في اعداد التقارير المحاسبية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية وجعل رقابتها آلية ودورية وهذا للتأكد من تناسق المعطيات بين مختلف التقارير الواردة مسبقا وباستخراج البيانات التي تستند اليها تقارير المخاطر، هذه الأخيرة تشمل التقرير "Exploitation- RPE Rapport Périodique" وهو من أهم المعطيات التي تدرج في نظام "SYNOBA" حيث تطرح تحليلا وافيا حول وضعية تطورات مؤشرات المالية للمصارف، إضافة الى "Rapport Quantitatif Normalise- RQN" والتي تقدم تحليلا كميًا وصفيًا لوضعية المؤشرات الجزئية للمصارف على مستوى الوحدة.

ثانياً: نموذج المخاطر المصرفية "FAR"

بعد مرحلة تحليل وتصنيف التي يجريها نظام "SYNOBA" تأتي المرحلة الثانية حيث يتم اعداد نموذج تحليل المخاطر "FAR" ثم تصنيفها في نظام التنقيط من أجل إعطاء النتيجة النهائية للتنقيط.

الفرع الثاني: آليات التنقيط والتقييم المصرفي SNB

تمر عملية التنقيط بمستويين، الأول على أساس الرقابة على المستندات أي مخرجات "SYNOBA"، والثانية على أساس تحليل المخاطر "FAR" ويبين الجدول رقم (01) تصنيف عناصر نموذج "SNB":

جدول رقم (08) : آلية تقييم عناصر نموذج التنقيط المصرفي "SNB"

مؤشر	آلية التقييم	تنقيط	درجة التقييم والتصنيف	وضعية المؤسسة المالية
كفاية	-مستوى ونوعية وهيكلي رأس المال -الأصول وكفاية المخصصات،	قوي	تغطية عالية ضد المخاطر وكفاية رأس المال ذات مستوى جيد ويمكنها من يلقي الخسائر الاستثنائية	الموقف سليم من كل النواحي

<sup>1</sup> بوهريرة عباس ، عمي سعيد حمزة ، مرجع سابق ص 40 .

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

رأس المال	- هيكل ومكونات عناصر خارج الميزانية، -التزامات المساهمين في المصرف،	مرضي	رسملة مرضية بالنسبة الى المخاطر ومستوى رأس المال قادرا على استيعاب الخسائر بالإضافة أن لها القدرة على التمويل	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
		معقول	رأس مال أقل في استيعاب الخسائر وغياب القدرة على كشف مشكلة الأصول في الوقت المناسب	يظهر عناصر القوة والضعف
		هامشي	مستوى رأس المال أقل على استيعاب الخسائر وحالة من التهديدات قد يستلزم تدخل المساهمين	خطر قد يؤدي الى الفشل
		غير مرضي	مستوى رأس المال ضعيف في استيعاب الخسائر والمخاطر ويتطلب التدخل وخطة لإنقاذ المصرف	خطير جدا
جودة الأصول	-إدارة مخاطر الائتمان -درجة التركيز في محفظه المصرف، -درجة التوزيع في محفظه المصرف، -نوعية الاشراف والرقابة على الائتمان،	قوي	نوعية الأصول جيدة سيما المخاطر الائتمانية.	الموقف سليم من كل النواحي
		مرضي	جودة في الأصول مع تسجيل أوجه قصور طفيفة يمكن تسييرها بالإجراءات التصحيحية المناسبة	سليم نسبيا مع بعض القصور
		معقول	أصول ذات جودة غير مرضية ويتطلب إجراءات تصحيحية فورية	يظهر عناصر القوة والضعف

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

خطر قد يؤدي الى الفشل	ضعف جودة الأصول وقصورا في إدارة الائتمان يتطلب اجراء تصحيحات فورية	هامشي			
خطير جدا	ضعف الأصول وقصور كبير في مجمل الأصول	غير مرضي			
الموقف سليم من كل النواحي	الإدارة ممتازة وقوية وقادرة على التحكم في المخاطر وتسييرها.	قوي			
سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	الإدارة جيدة بالرغم من تواجد بعض نقاط الضعف الطفيفة لكنها قادرة نسبيا على التحكم في هذه المخاطر وتسييرها.	مرضي			
يظهر عناصر القوة والضعف	الإدارة غير فعالة نظرا لعدم التحكم بحجم المؤسسة	معقول			جودة الإدارة والتشغيل
خطر يؤدي الى الفشل	الإدارة غير فعالة مطلقا ودرجة عالية من التعقيد وللتعرض لمخاطر التشغيل لذا يتطلب إجراءات تصحيح فورية وخطة انقاذ	هامشي			
خطير جدا	أساليب الإدارة ناقصة محدودة، لذا يتطلب إجراءات استبدال الهيكل الإداري.	غير مرضي			
				<p>-جودة الرقابة الداخلية،</p> <p>-مدى الاستفادة من تقارير المراجعة والتدقيق،</p> <p>-مهارات موظفي ومسؤولي البنك وخبراتهم،</p> <p>-فعالية نظام المعلومات،</p> <p>-مدى الالتزام بتعليمات السلطات الإشرافية،</p>	

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

الموقف سليم من كل النواحي	الأرباح جيدة جدا، وأكثر من كافية لدعم النشاط والحفاظ على رأس المال والاحتياطات.	قوي			
سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	الأرباح جيدة ومرضية، كافية لدعم الأعمال والحفاظ على مستويات كافية رأس المال	مرضي			
يظهر عناصر الضعف والقوة	الأرباح مرضية، بالرغم من أنها لا تدعم بشكل كامل مستوى رأس المال والاحتياطات	معقول			
خطر قد يؤدي الى الفشل	الأرباح منخفضة تؤدي لعدم كفاية النتائج لدعم الأعمال والحفاظ على مستويات رأس المال كما تتميز في تقلبات في الإيرادات والأرباح وانخفاضها بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة	هامشي			
خطير جدا	الأرباح منخفضة وخسائر الأسهم تهدد المصرف على البقاء	غير مرضي			

-فعالية توليد الأرباح،  
-تنوع الأموال الخاصة،  
-طبيعة استخدام الأصول،  
-تنوع مصادر الإيرادات والنفقات،  
-مستوى تكاليف التمويل وعلاوة رأس المال،  
-الالتزام بالمعايير المحاسبية المطبقة،  
-سياسة توزيع الأرباح في البنك،

مستوى الربحية في البنك

المصدر: بوهريرة عباس ، عمي سعيد حمزة ، مرجع سابق ص 49-50.

## **الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB**

**المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي ودوره في فعالية نظام الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر.**

نهدف في هذا المبحث إلى التعريف بالبنكين محل الدراسة وتقديم صورة أوضح عنهما وعن هياكلهما، من أجل ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، نتعرض في المطلب الأول منه إلى تعريف البنكين من خلال تقديم بطاقة تعريفية لهما ، مع تفصيل المصالح المكونة لهما و المشار إليها في الهياكل التنظيمية للبنكين، أما في المطلب الثاني فسنقوم بمحاولة إبراز كيفية تطبيق نظام التقييم والتتقيط المصرفي الجزائري على البنكين ، أما ما تعلق بالمطلب الثالث فسنحاول التعرّيج فيه لدور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر .

### **المطلب الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وبنك سوسيتي جينيرال SGA**

#### **الفرع الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA**

سوف نتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأته وتطوره، إضافة

إلى دراسة هيكله التنظيمي وكذا مختلف المصالح التي تتواجد فيه.

#### **أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري**

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية :

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968م.
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968؛
- مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968؛

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- وباعتباره بنك تجاري، فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد النظام (R .P.I) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

### ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم "Actions Par Société"، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدينة وفقا لقانون 01-88 بتاريخ 12/01/1988م، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقروض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 أفريل 1993، وهو التعديل رقم 08-93، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك "Les textes subséquents et la statue" كما أن البنك "BNA" يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع "dépôts des Banque"، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به "البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو "ب.و.ج" وباللغة الفرنسية "Algérie'd Nationale Banque" وباختصار "BNA"، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل، الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم، وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري. ويقدر رأس مال البنك حاليا بـ 150 مليار دينار جزائري، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط .

### ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

تتواجد بالبنك المصالح التالية :

1. مصلحة الصندوق "Le service caisse" : وتنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة

خدمات منها:

- عمليات المقاصة Compensation؛
- عمليات المحفظة Le Portefeuille؛
- عمليات المحاسبة Comptabilité؛
- قطاع التسديدات؛

- عمليات السحب والدفع؛
- التحصيلات بأنواعها؛
- قطاع الأوراق التجارية.

2. **المصلحة الخارجية** " **Le Service étranger** : من بين المهام الرئيسية التي تدخل في هذه

المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة؛
- التحصيلات بالعملة الصعبة؛
- عمليات التجارة الخارجية .

3. **مصلحة القروض** " **Le Service de Credit** " : تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- تكوين ملفات القروض، قروض متوسطة الأجل CMT، تسهيلات الصندوق FC، قروض بإمضاء **Crédit par signature**؛
- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية؛
- دراسة حالة المخاطر.

4. **المصلحة الإدارية** " **Le Service administratif** " :تعمل هذه المصلحة على متابعة كل

العمليات التالية وغيرها من المهام الأساسية فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية (غيابات، توظيف...الخ) :

- تصريحات جبائية؛
- كل ما يتعلق بأمن البنك؛
- دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

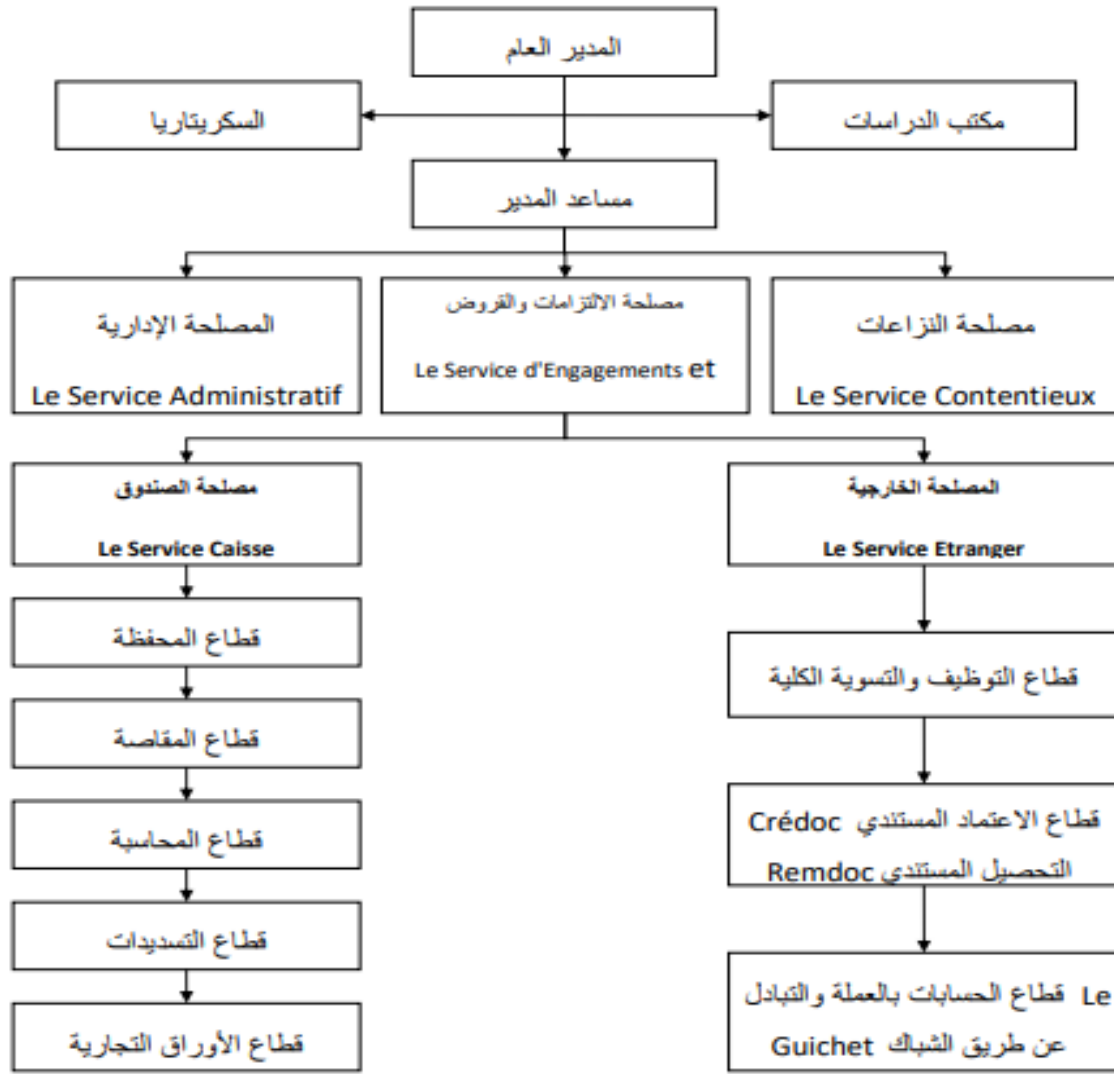
5. **مصلحة النزاعات** " **Le Service contentieux** " : أول مصلحة يتجه إليها العميل لفتح الحساب

الجار ي هي مصلحة النزاعات، حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة وتقادي المخاطر، وذلك عن طريق تلقي المعلومات من:

- المراسلات التي تأتي من الخارج (الخزينة، الضرائب وحالات أخرى؛
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو ببنوك أخرى؛
- وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير القروض التي أخذها منها.

كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض، حيث أن أي عميل لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية إلى قسم المنازعات.

ويظهر الشكل الآتي ترتيب المصالح السابق ذكرها:



المصدر : <https://www.bna.dz/ar> ، تاريخ الاطلاع : يوم 2022/05/07 على الساعة : 18:24

### ثالثا : مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات وسندات ( وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين ).
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين La domiciliation والتحصيل " Le virement " ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.



## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.
- يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات "Bons"، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين "Les collectivités publiques" والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية أو المالية.
- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات "les titres" لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفنتجة، سند أمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى.
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة، كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق؛
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
- قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير، الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل، الطلبات على الاعتماد المستندي، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

### الفرع الثاني : تقديم بنك سوسيتي جنيرال - الجزائر

من بين البنوك الخاصة التي ولجت الى الجزائر المجمع العالمي المتمثل المجمع سوسيتي جنيرال المتواجد في جميع أنحاء العالم بمختلف وكالاته و مؤسساته التابعة و عليه يمكن ابراز نشأة و تطور سوستي جنرال في الجزائر.

### أولا: تعريف بنك سوسيتي الجزائر

هي مؤسسة مصرفية فرنسية فتحت فرعا في الجزائر في 15 أفريل 1998. برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، بمساهمة البنك الأصلي (الشركة العامة بنسبة 45 % و فيبا هولدينغ لوكسنبورغ بنسبة % 31 في المئة و المؤسسة المالية الدولية بنسبة 10 في المئة و البنك الإفريقي للتنمية بنسبة

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

10%، تتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق خصخصة المؤسسات العمومية، ومقرها الرئيسي حاليا بالأبيار في الجزائر العاصمة.

### ثانيا: نشأة و تطور سوسيتي جنرال الجزائر

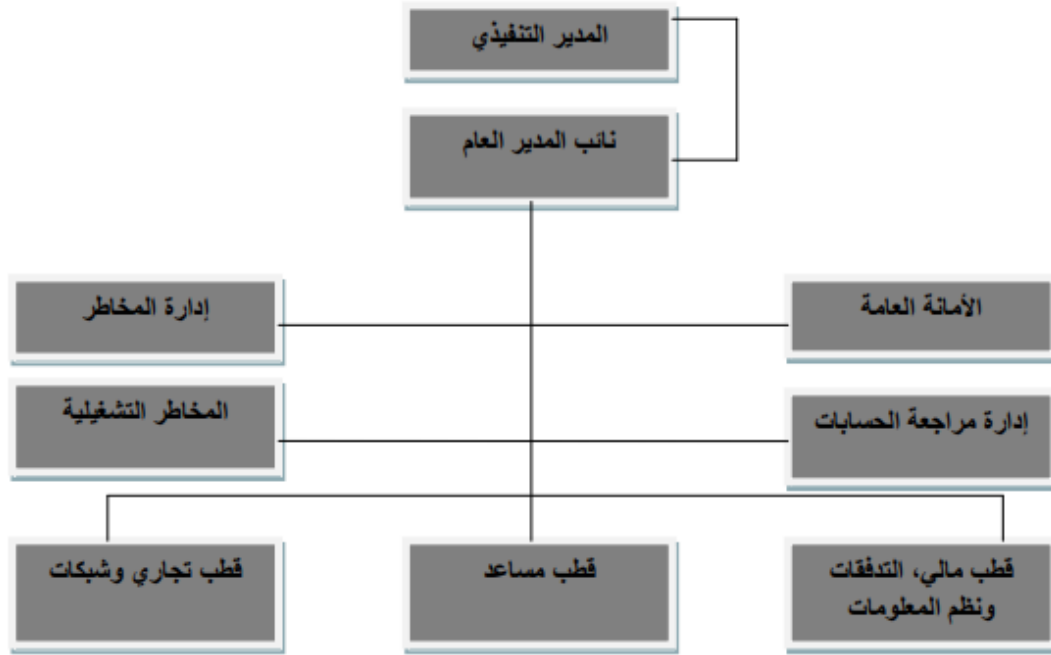
مند سنة 1987 الى غاية 2010 تطور البنك على النحو التالي:

- 1987 فتح أول مكتب للتمثيل .
- 1998 الحصول على الترخيص المصرفي.
- 1999 إنشاء فرع سوسيتي جنرال في الجزائر؛ التأكد من صحة هذه المعلومات.
- 2000 فتح أول وكالة للزبائن في الأبيار " الجزائر العاصمة " و كان ذلك خلال شهر مارس.
- 2004 سوسيتي جنرال الجزائر فرع 100 % لمجمع سوستي جنرال بعد شراء حصص المساهمين الأفقية.
- سوسيتي جنرال لها أيضا دور هام في مجال الخدمات المالية المتخصصة للبنوك و تسيير أصول و خدمات المستثمرين .
- 2007 إنشاء المديرية العامة العالمية للمؤسسات الكبرى.
- 2008 إنشاء المديرية الوطنية العامة للمؤسسات الكبيرة.
- 2009 إنشاء و انطلاق نشاط بنك التمويل و الاستثمار.
- 2010 إنشاء أربعة وكالات لتحسين الخدمات في كل من الشارقة، الدار البيضاء، روية ، حسيبة و قسنطينة.
- 2012 فتح 15 وكالة عبر التراب الوطني.
- 2014 فتح ثلاث مراكز للأعمال في كل من ( الدار البيضاء، البليدة، تيزي وزو) .
- 2015 فتح مركز للأعمال في الرويبة ( المنطقة الصناعية ) .

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

ثالثا : الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

شكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال



المصدر :بنك سوسيتي جنرال الجزائر، التقرير السنوي 2020، متوفر على الموقع الالكتروني :

[http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport\\_annuel\\_2020.pdf](http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2020.pdf) ، تاريخ الاطلاع :

يوم 2022/04/20 على الساعة : 15:30.

ثالثا: توظيفات بنك سوسيتي جنرال الجزائر

- فتح الحسابات بمختلف أنواعها (حسابات لأجل و حسابات التوفير).
- العمليات اليومية المصرفية وتحويل الأموال و إدارة الحسابات بالعملة المحلية و بالعملة الأجنبية.
- إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية المحلية والدولية ومحطات الدفع الإلكترونية كالبطاقة القديمة والبطاقة الذهبية.
- أجهزة الصراف الآلي والخدمات البنكية عن بعد (الخدمات الإلكترونية)؛
- التمويل بأشكال متنوعة من القروض الاستهلاكية و القروض العقارية مثل: قروض التأثيث و قروض لبناء أو شراء مساكن.
- فتح الحسابات و حسابات جارية بالعملة المحلية و العملة الأجنبية و إدارتها؛.
- السحب على المكشوف و تسهيلات أخرى.
- تحويل الأموال بالعملة المحلية والعملة الأجنبية.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- الخدمات النقدية وبطاقات الدفع و الخدمات الإلكترونية.
- تمويل المستحقات والاستثمارات و الائتمان العقاري على المدى المتوسط ، و الائتمان الإيجاري الضمانات بكل أنواعها.
- فتح حسابات مختلفة، حساب جاري للمؤسسة، حساب بالعملة الصعبة لشخص معنوي، حساب بالعملة الصعبة للمصدرين، حساب رأسمال.
- توفير وسائل الدفع والإيداع من خدمات نقدية وخدمات عن بعد.
- تقديم خدمات في إطار المعاملات الدولية كفتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان.
- تمويل دورة الاستغلال بالقروض عن طريق الإمضاء، القروض المباشرة، والتسبيقات على البضائع والتسبيقات على الفاتورة.
- تمويل الاستثمارات عن طريق قروض متوسطة المدى.
- تقديم النصح والمشورة للمؤسسات والشركات ودراسات جدوى المشروعات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري SNB على البنكين

- نهدف في هذا المطلب إلى تقييم وتصنيف البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر وفق منهجية نظام التنقيط المصرفي المعتمد و المطور في الجزائر، و المستوحى كليا من طريقة Camels، بغرض تقييم البنكين وفق هاته المؤشرات.

### الفرع الأول : المتطلبات و المرجعيات القانونية لمختلف مؤشرات نظام التقييم المصرفي بالجزائر

نصت المادة 57 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 بأنه يجب على البنوك التأكد باستمرار من (احترام الإجراءات و الحدود المعينة ، الإبلاغ بمخاطر تجاوز الحدود و التجاوزات الفعلية و التصحيحات المقترحة، القيام بتحليل أسباب عدم الاحترام المحتمل للإجراءات و الحدود) ، وبناء عليه تتلقى مديرية التدقيق الداخلي مختلف التقارير المحاسبية والاحترافية المرسلة على أساس فردي من قبل الوكالات التجارية أو بشكل مجمع من طرف مديريات الاستغلال وفقا للأحكام والنصوص التنظيمية ذات الصلة (الداخلية والخارجية) ، وتشكل هذه البيانات المصدر الرئيسي للمعلومات التي تغذي قاعدة البيانات المخصصة للرقابة الاحترافية المعتمدة بالبنك ، ويتم بناء عليها مراقبة التجاوزات في الحدود و مستوى الأهداف المحققة.

<sup>1</sup>www.societegenerale.dz.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

أولاً: المتطلبات و المرجعية القانونية بخصوص كفاية رأس المال :

نوجز القوانين و الأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة ، و يعتمد عليها في منهجية التقييم و التحليل و مراقبة كفاية رأس المال ، فيما يلي :

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 04/99 في 12/08/1999 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 09/07 المؤرخة 25 أكتوبر 2007 المعدلة و المكملة للتعليمة رقم 74 /94 والمتعلقة بوضع قواعد الإدارة الاحترازية للبنوك و المؤسسات المالية .

✓ نظام بنك الجزائر رقم 03 /18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر .

✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/04 المؤرخ في 07 /04/2004 المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

✓ تعليمة بنك الجزائر 07/04 المؤرخة 31/12/2004 المتعلقة بضرورة تصريح البنوك والمؤسسات المالية بمعامل رأس المال والموارد الدائمة.

✓ نظام بنك الجزائر رقم 01/14 المؤرخ 16 فيفري 2014 و المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك.

✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.  
✓ القواعد المطبقة على قياس الأدوات المالية والاعتراف بها و التي تم وضعها بموجب نظام بنك الجزائر رقم 08/09 المؤرخ 29/12/2009 و المتعلقة بقواعد التقييم و المحاسبة للأدوات المالية من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

ثانيا : المتطلبات و المرجعية القانونية بخصوص تسيير الأصول البنكية :

القوانين و الأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة ، ويعتمد عليها في منهجية التقييم و التحليل ومراقبة جودة الأصول البنكية نوجزها في ما يلي:

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 68/94 بتاريخ 25 أكتوبر 1994 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك.

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 08/02 بتاريخ 26 ديسمبر 2002 بشأن نماذج الإقرارات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية ، و الوسطاء المعتمدون ، بمستوى التزاماتهم الخارجية.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- ✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 05/09 الصادرة في 30 جويلية 2009 المتعلقة بالتصريح عن الاعتمادات الممنوحة من قبل البنوك و المؤسسات المالية التي تمتلك جزء من رأسمالها.
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك و المؤسسات المالية و تكوين المؤونات عليها.
- ✓ المادة 107 من المرسوم التنفيذي رقم 01/09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- ✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 02/99 الصادرة في 7 أبريل 1999 بشأن التصريح بالاعتمادات الممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية إلى مسؤوليها و مساهميها.
- ✓ تعليمية بنك الجزائر 04/99 المؤرخة في 12/08/1999 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر.
- ✓ الفقرات ( أ ، ب ، ج ) من المادة 02 من نظام بنك الجزائر 08/11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.
- ✓ المواد من 39 حتى 48 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و المتعلقة بوضع نظام لقياس وانتقاء مخاطر القرض.
- ✓ المواد من 12 و 13 و 14 من نظام بنك الجزائر رقم 01/14 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

### ثالثا: المتطلبات و المرجعية القانونية بخصوص التسيير و الإدارة بالبنك :

- القوانين والأنظمة التي الزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة ، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل بخصوص حسن الإدارة والتسيير ، نوجزها في ما يلي :
- ✓ المواد من 31 إلى 36 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بالتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.
  - ✓ المواد 39 و 30 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بالأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
  - ✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/12 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

- ✓ تعليمة DGIG رقم 2011/01 للبنوك و المؤسسات المالية بخصوص الاستبيان المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/05 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل (ARTS).
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 06/05 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى (ATCI).
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 07/05 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 بشأن أمن أنظمة الدفع.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 05/06 المؤرخ في 09 يناير 2006 بشأن تحديد شكل ونموذج ومضمون وإقرار استلام تقرير المعاملات المشبوهة.
- ✓ المواد 61 و 62 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بنظام حفظ الوثائق والأرشيف.
- ✓ المواد 63 و 64 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بقواعد الحوكمة .

### رابعا : المتطلبات و المرجعية القانونية بخصوص ربحية البنوك :

- القوانين و الأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك و المؤسسات المالية الناشطة ، و يعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة جودة الربحية ، نوجزها في ما يلي:
- ✓ المادة 25 من النظام 03/02 والتي تنص على أنه يجب على البنوك أن تهدف إلى تحقيق ربحية تضمن استمرارها .
  - ✓ المادة 37 من النظام رقم 08/11 والتي تنص صراحة انه يجب على البنوك أن تقيم بانتظام نتائج عملياتها.
  - ✓ نظام بنك الجزائر رقم 08/09 بتاريخ 29 ديسمبر 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة للأدوات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.
  - ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 03/11 بتاريخ 20/09/2011 بشأن البيانات المحاسبية الدورية للبنوك.

### خامسا : المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص السيولة البنكية

- القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة ، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة خطر السيولة ، نوجزها فيما يلي :

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

✓ المادة 50 من النظام رقم 08/11 والتي تجبر البنوك على وضع نظام لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة.

✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/11 الصادر في 2011/05/24 أن تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة .

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 11/07 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بمعامل السيولة .

الفرع الثاني: تحليل وتصنيف مؤشرات (كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، جودة الإدارة ، درجة الربحية، مستوى السيولة) وفق نظام التقييم المصرفي بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر

### 1. كفاية رأس المال :

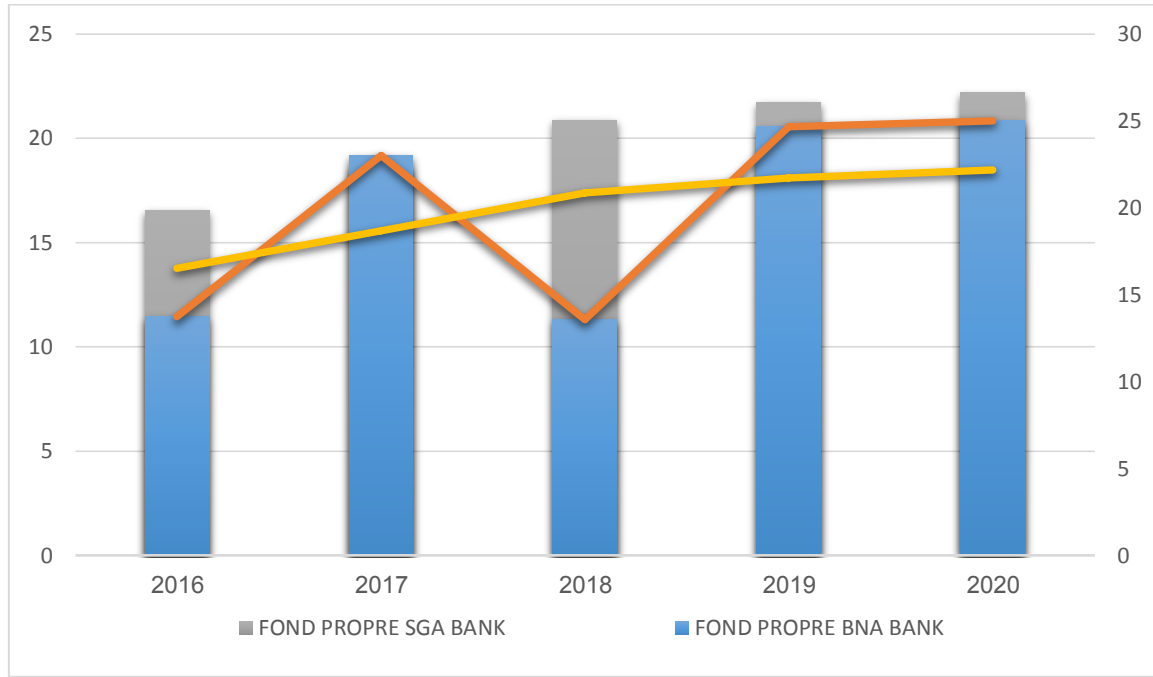
تعتبر كفاية رأس المال للمصرف العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي كصمام أمان، أي تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة ، وحجم رأس المال من جهة أخرى كما تستخدم للتعرف على ملائمة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة ، حيث تشمل السلامة المالية للبنك في مستوى أمواله الخاصة.

ويمكن أن يقاس هذا المؤشر بالاعتماد على عدة عوامل ونسب من بينها مقدار الأموال الخاصة وتكوينها وجودتها، لتحليل كفاية رأس المال نجد عدة طرق ومؤشرات مهمة ، من بينها و أشهرها نسب الملاءة المالية التي جاءت بها معايير بازل والمعتمدة من طرف بنك الجزائر ، تتمثل في مستوى تغطية رأس المال القاعدي "FPB" إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى تغطية رأس المال الأساسي "FPN" لإجمالي الأصول ( نسبة رأس المال إجمالي / أصول مرجحة بالمخاطر ) ، على أن لا يقل عن معدل 10,5 % التي بدأ تطبيق النسبة الجديدة بشكل تدريجي من سنة 2013 والتي قامت لجنة بازل 03 برفعه ، حيث كان الحد الأدنى لكفاية رأس المال هو 8% وكذلك نسب تقسيم المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25% بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز 15% وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنة بمستوى "FPN".



## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

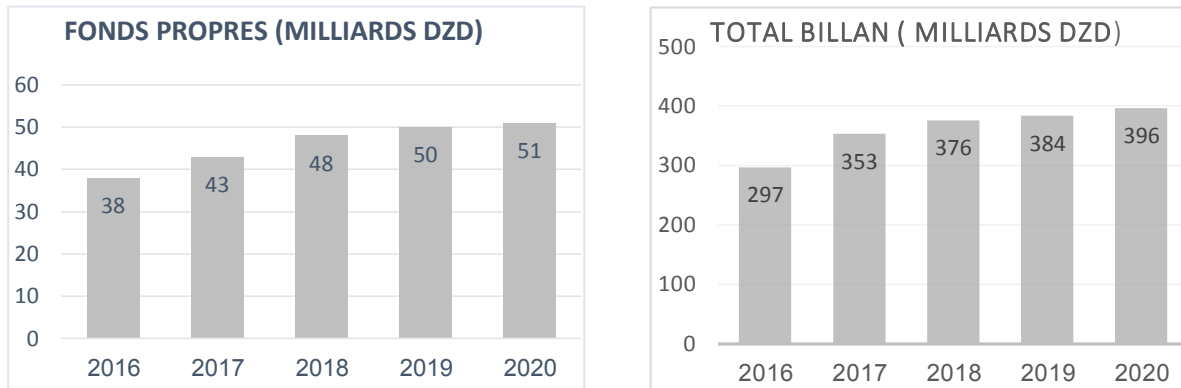
شكل رقم (06): تطور مؤشر كفاية رأس المال.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير البنكية (2016-2020)

نلاحظ من خلال الشكل (06) أن نسب الملاءة المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر و المستمدة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية تتضح بمستويات أعلى من المعدل 10,5% المعمول به و الصادر في التنظيم الجديد للرقابة المصرفية .

شكل رقم (07) تطور رأس المال مع إجمالي أصول بنك SGA



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير البنكية

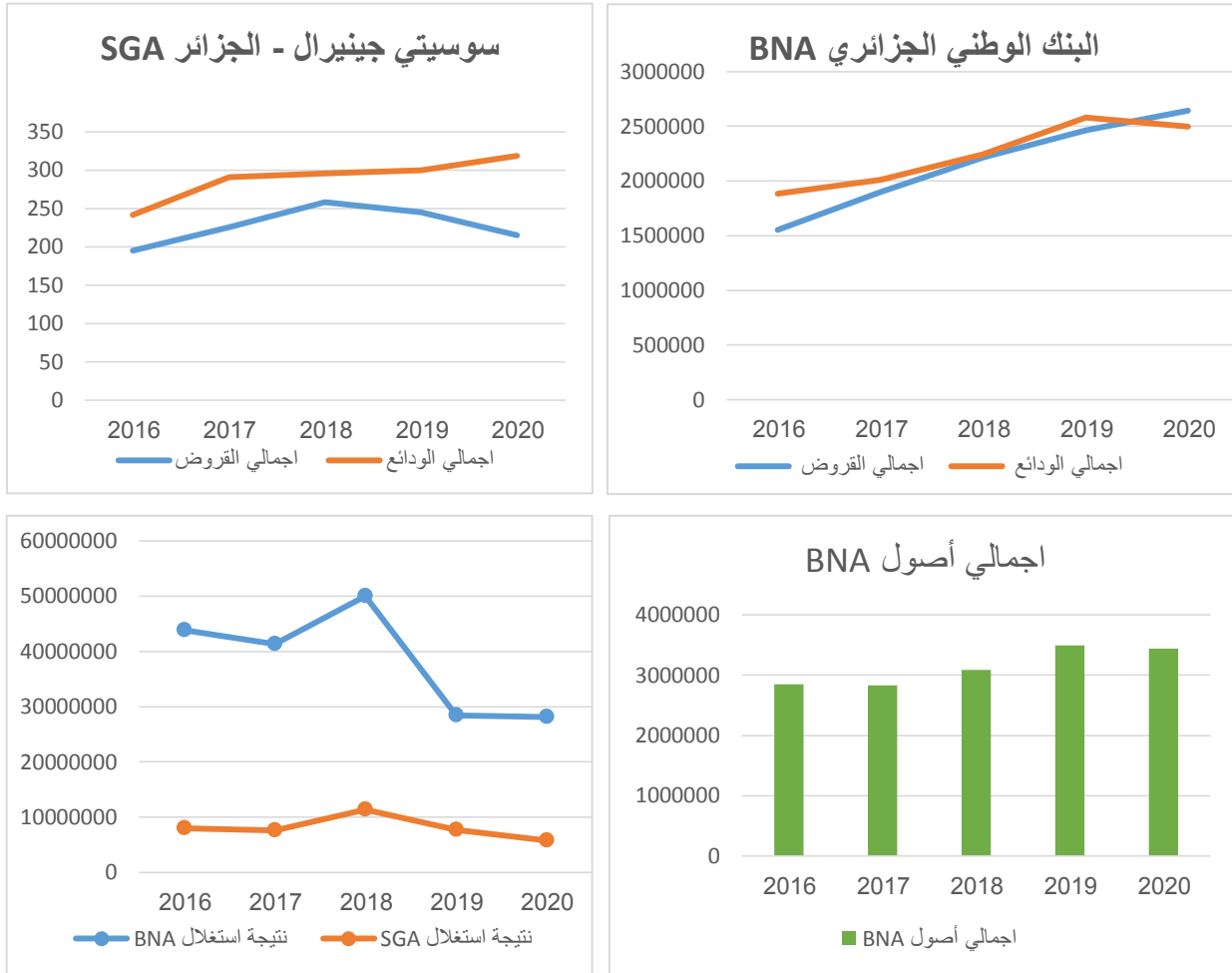
من خلال الشكل رقم (07) يتضح لنا أن مستوى الملاءة المصرفية للبنك SGA امتاز بمعدلات مقبولة ومرضية عموما خلال الفترة (2016-2020) والتي تترجم باستقرار وتحسن مستمر وهذا راجع إلى اتباعه نهج الإصلاحات النظام المصرفي و التي من بينها التعديل في قانون النقد والقرض تحت مسمى التعديل 10 /07 وكذلك الزيادة في عدد البنوك الخاصة بالجزائر وتوسعها وتنوع نشاطها باعتبار

### الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

بنك SGA بنك خاص وأجنبي ، وكذلك توجيه رأس المال إلى الاستثمارات مرتفعة الإنتاجية بأنجع الطرق وهذا في البنوك الخاصة و الأجنبية.

هذه النقاط كلها ساعدت بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر في الرفع من مستوى الملاءة المالية ، نلاحظ أيضا أن نسب الملاءة للبنك الوطني الجزائري BNA باشرت بالانخفاض نوعا ما بدءا من سنة 2017 إلى غاية سنة 2018 ، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات من بينها تسارع انخفاض نشاط المحروقات و دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ و ارتفاع حجم النقد المتداول في سنة 2018، وكذلك تأكل وتراجع احتياطات الصرف.

الشكل رقم (08) تطور بعض المؤشرات التي تفسر عنصر كفاية رأس المال



**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين .

نلاحظ وبنفس الوتيرة نلاحظ عدة تطورات لكلى البنكين عينة الدراسة من خلال الشكل رقم (08)، بالنسبة لأصول البنكين أو الدخل الصافي وكذا القروض الممنوحة والودائع كل هذه الأرقام المريحة كانت لعدة اعتبارات من بينها الرفع في رأس المال وتوليفة متنوعة من الأصول، وكما هو موضح في الشكل (08) نلاحظ أنه بدءا من سنة 2019 عدة انخفاضات شهدتها هذه البنوك والقطاع المصرفي ككل، هذه

## **الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB**

الانخفاضات مست كل من أصول البنكين حيث تراجع مجموع أصول البنك الوطني الجزائري BNA من معدل 22.26% إلى 21.93 من 2019 إلى 2020 كما تبين أيضا انخفاض إجمالي الودائع لبنك BNA من نسبة 23 إلى 22.24 في نفس الفترة وأيضاً تراجع إجمالي القروض لبنك SGA من 22 إلى 18 خلال الفترة 2018-2020 هذا الانهيار أو الانخفاض سببه تراجع عدة مؤشرات للاقتصاد الكلي والهبوط الاقتصادي وحالة عدم اليقين الاقتصادي السائد حتى اليوم.

ومن هذا المنطلق نلاحظ مؤشر كفاية رأس المال وبالمقارنة مع ما تنص عليه المادة التي تتضمن تحديد حد أدنى لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك بـ 10.5 ، حيث يتضح أن بنك BNA كانت له معدلات مثلى لكن ليس بالضرورة أن تعبر هذه المعدلات عن مدى الالتزام بالالتزامات والتدابير، فيمكن للبنك أن يقع في خطر التجنيد وعم المغامرة، وهو ما تبين في انخفاض نتيجة الاستغلال للفترة (2018-2019) و(2019-2020) على التوالي وكذلك تراجع أصول المحروقات التي تمثل الجانب الأكبر من الودائع الجارية لدى البنوك العمومية، لذلك فإن بنك BNA غير سليم من جانب تغطية المخاطر وفق معطيات (2019-2020) ولهذا فهو يتوافق مع التتقيط درجة "3" حسب SNB.

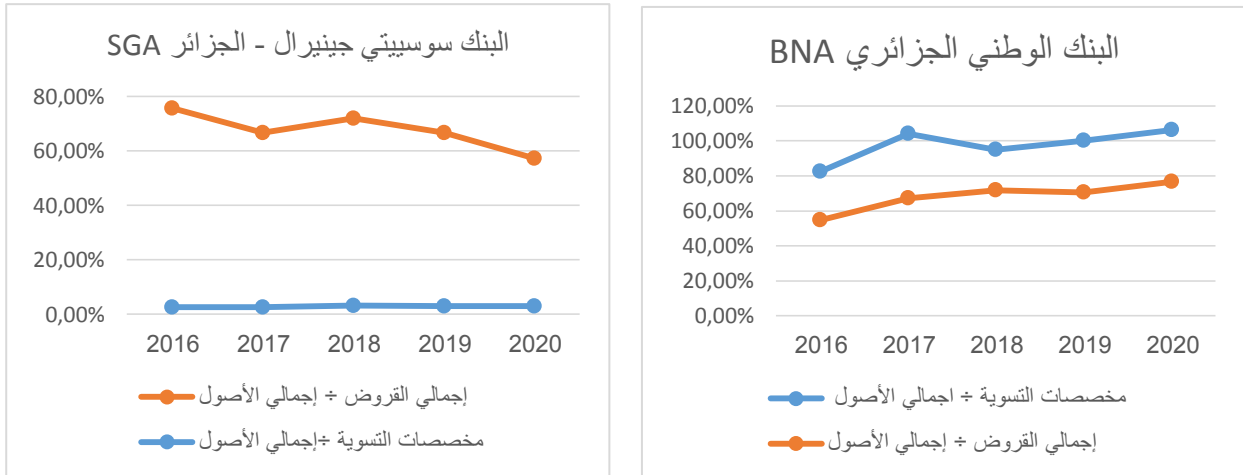
أما بالنسبة للبنك الاجنبي SGA كونه بنك خاص وأجنبي تعد مستويات الملاءة لديه جيدة حيث كانت النسب خلال السنوات (من 2016 إلى 2020) في ارتفاع والقروض انخفضت خلال الفترة (2018 حتى 2020)، أما باقي المؤشرات فقد عرفت ارتفاع محسوس، وبالتالي يمكن ترتيب هذا البنك وفقاً لـ SNB عند الدرجة 2.

### **2. جودة الأصول:**

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في نظام التتقيط المصرفي الجزائري SNB لما له من تقييم للمركز المالي للبنوك و تبيان مدى صلابته و متانة الجهاز المصرفي كما يعد تنويع وتوزيع الأصول و تغطيتها أهم سمات رصد هذا المؤشر وبما أن هذه الفئة تستهدف تحليل ومراقبة جودة القروض المصرفية بمختلف تصنيفاتها بطبيعة الحال كونها متلازمان .

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

### الشكل رقم (09) تطور مؤشر جودة الأصول لكلى البنكين



**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين (2016-2020) .

نلاحظ من خلال الشكل (09) أن إجمالي القروض بالنسبة للأصول البنك قد فاقت أو تجاوزت 40% لكلا البنكين ، وتمثل إجمالي القروض مقارنة بحجم الأصول 70-76% في الفترة 2018-2020 كما يوضحه سلوك النسبة لدى مصرف BNA، وتراجع نسبيا من 71% إلى 70% في السنة 2018-2019 متأثرا بالسياسة الإقراضية العامة التي قلصت حجم الائتمان الممنوح ، وكما نجد مرحلة أخرى للتباطؤ و التدهور في الفترة (2016-2017) في بنك SGA وهذا راجع إلى عدة أسباب منها سياسة ترشيد النفقات و انخفاض متوسط أسعار البترول ة استمرار تآكل احتياطات الصرف و التغير الجذري في إدارة السياسة النقدية التي تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي وبالتالي نستنتج أن هذا التناقص الطفيف في منح الائتمان سببه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .

وفي هذا الصدد بالنسبة إلى مخصصات التسوية ، حيث سجل بنك BNA مخصصات التسوية إلى إجمالي الأصول 27,80% سنة 2016 وتطورت نسبيا إلى 37% سنة 2017 ، ثم تدهورت خلال (2017-2018) وهذا في فترة التشديد الائتماني في حين سجلت في الفترة (2018-2019) تطور ملحوظ حيث بلغت النسبة 29,67% وبالنسبة لبنك SGA فهي تعتبر منخفضة جدا مقارنة مع إجمالي الأصول خاصة في ظل الفترة (2018-2020) حيث بلغت النسبة من 3,29% إلى 3,02% وهو مستوى أقل من الفترة التي قبلها ، ورغم هذا المستوى إلا أنها تعد معتبرة لدى بنك SGA رغم كونه بنك غير نظامي ، وعليه من خلال رصد مؤشر جودة الأصول يتضح أن البنك الوطني الجزائري كان مستواه معتبرا ، على خلاف البنك الخاص سوسيتي جينيرال -الجزائر الذي كان متسقا مع السياسة الائتمانية

### الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

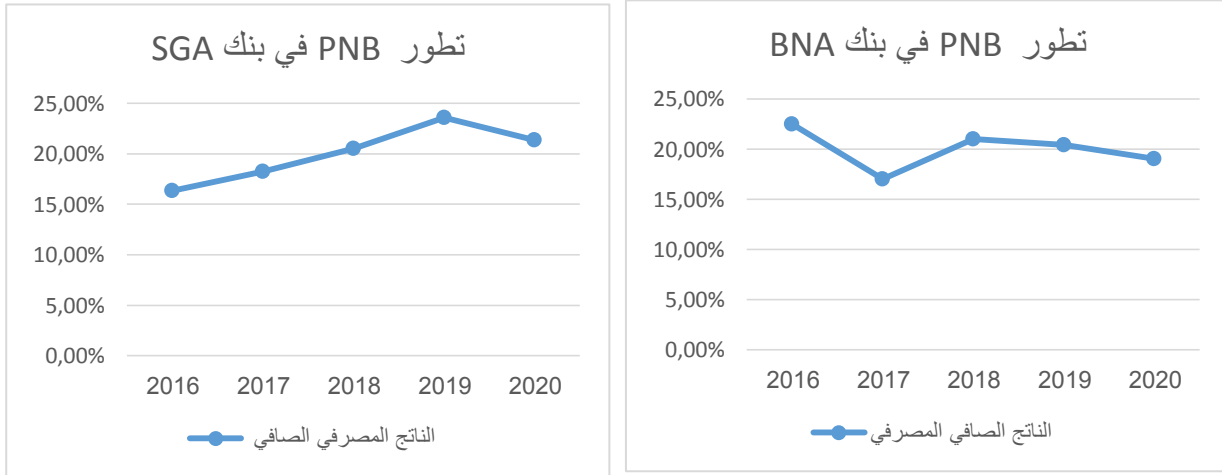
لكنه كان متباينا و لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف 02 للمصرف أو البنك العمومي و التصنيف 03 بالنسبة للبنك الخاص حسب تصنيف SNB .

#### 3. جودة الإدارة:

يعبر مؤشر جودة الإدارة خصوصا عن قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات وكذا مراعاة البنوك الالتزام بعمليات التخطيط و دقة تنفيذ السياسات و الإجراءات و الضوابط الرقابية الفعالة . و في الواقع يعد رصد هذا المؤشر من الصعوبة بمكان خاصة في الظروف التي تتسم بعم الاستقرار و التوزيع غير العادل للمنافسة، لذا يعد نمو الناتج المصرفي ( الناتج المصرفي الصافي PNB ) مؤشرا مقبولا لرصد فعالية المصرف و المؤسسات المالية في إدارة عناصر وأهدافها المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان .

وتمثل نسبة 15% المستوى الأمثل لسلامة الإدارة حسب معايير نظام التقييم المصرفي الجزائري . SNB .

#### الشكل رقم (10) مؤشر جودة الإدارة في بنك BNA و SGA



**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين .

يلاحظ أن مستوى الناتج البنكي الصافي لدى بنك BNA يتأرجح بين الجيد و المقبول وهذا راجع إلى أن الفترة التي تم دراستها تمتاز بنوع من التذبذب والتباين بين حالة النمو وفترة من الهبوط الاقتصادي (2017-2020) خلفت أثرا على سلوك البنك العمومي ، حيث نجد من خلال قراءة مؤشر PNB في الشكل (10) أن معدل هذا المؤشر في انخفاض ثم تزايد سنة 2018 إلى حد 21% ثم تماثلت بالانخفاض إلى غاية سنة 2020 بواقع 19,06% ، لكن تبقى هذه النتائج مرضية و معقولة تفيد بمدى

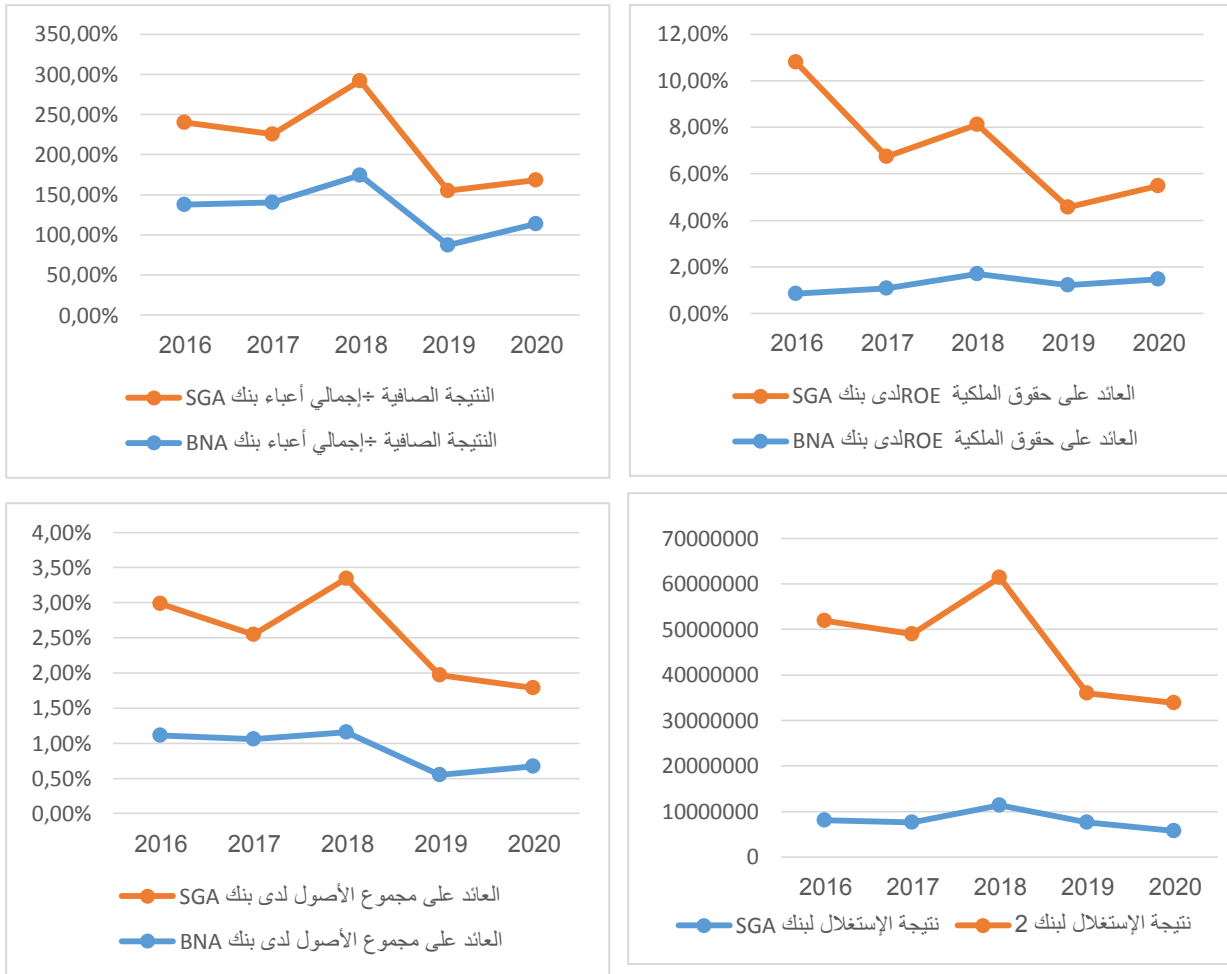
## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

كفاءة الإدارة في تسيير البنك و حنكتها و صلابتها في صد و تسيير الأزمات و مواكبتها للتغيرات الحاصلة و الإصلاحات المصرفية .

وبالمرور إلى بنك SGA نلاحظ أن معدل PNB في تزايد مستمر إلى غاية 2019 ، أين وصل هذا المعدل إلى 23,55 % ، ثم شهد هبوط إلى 21,35% سنة 2020 ، وهي كلها مؤشرات تعبر عن جودة إدارة البنك و قدرته على تحقيق أهدافه و التي من بينها توليد أرباح حتى في ظل الأزمات الاقتصادية عموما ، ومن هذا المنطلق بالاعتماد على تحليل مؤشر PNB تم الإقرار على تصنيف البنك الوطني الجزائري في الدرجة "03" و بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر في المرتبة "02" ، فوجب على البنك الوطني الجزائري ضمان وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية اللازمة .

### 4. مؤشر الربحية :

يعتبر معيار ربحية البنك ضمن نظام SNB أن له مرجعية قانونية تقييم وتصنف البنوك الجزائرية سواء من جهة الرقابة على أساس المستندات و التي تعتمد على عدة مؤشرات و نسب مالية من بينها ROE و ROA ، إضافة إلى بعض النسب الأخرى المستمدة من قوانين بنك الجزائر كالنتيجة الصافية إلى اجمالي أعباء البنك و التي اعتمدنا عليها في دراستنا ، حيث اتضح لنا أن هذه المؤشرات هي الأمثل لتصنيف معيار الربحية وفقا لنظام SNB .



**المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين (2016-2020).**

نلاحظ من خلال الشكل رقم (11) أن نسبة النتيجة الصافية إلى إجمالي أعباء البنك تعكس مدى النمو الحقيقي للأرباح الإجمالية بالنسبة للبنك ، والتي شهدت ارتفاع مستمر ملحوظ لدى البنك الوطني الجزائري من 138% نهاية 2016 إلى 140,55% في سنة 2017 ثم إلى 174,38% نهاية 2018 ، لكننا وجدنا بعض التراجع سنة 2019 من 174,38% إلى 87,62% وسببه هو الانخفاض و الهبوط الكبير في أرباح البنك تلك السنة وهذا نتيجة ضعف الثقة المصرفية و كذلك بسبب السياسات المنتهجة من طرف الحكومة ، وتخوف عملاء البنك من وضع أموالهم داخل الدورة الاقتصادية لتعود أدرجها و ترتفع سنة 2020 بواقع 114,08% ، هذا راجع إلى ارتفاع حجم الودائع وكذلك توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي و استقراره و بالتنقل إلى بنك سوسيتي جينيرال -الجزائر نلاحظ هبوط سنة 2016 ، ثم ارتفع سنة 2017 بنسبة 84,93% ، ثم تدهور و انخفض إلى غاية 2020 أين وصلت النسبة إلى

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

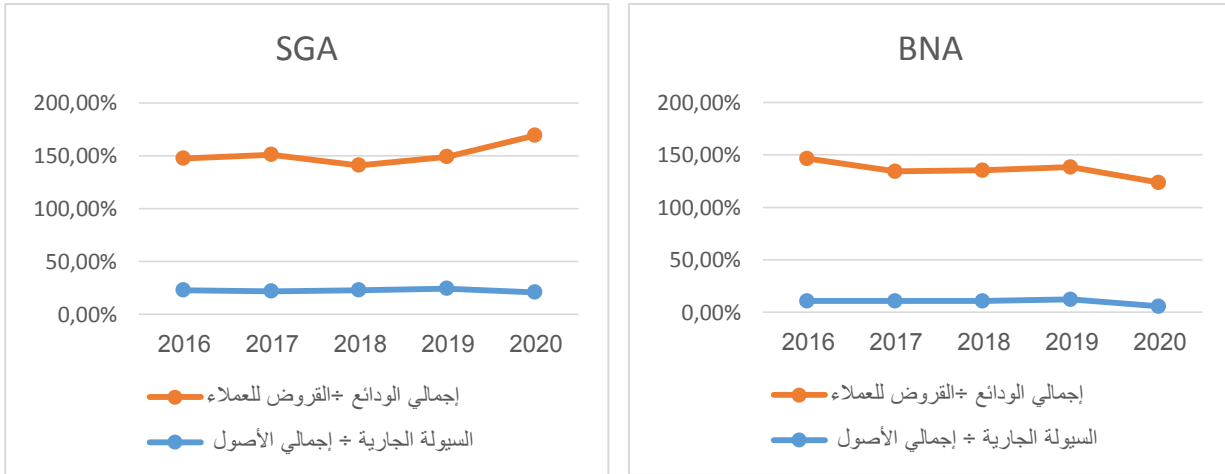
54,47 % ، هذا سببه أيضا التراجع الكبير في أرباح البنك وتشديد الدولة على حرية حركة و انتقال رؤوس الأموال.

أما بالنسبة للعائد على مجموع الأصول ROA الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك من أجل تحقيق الأرباح ، نلاحظ من خلال الشكل (11) أن العائد لدى البنك الوطني الجزائري انخفض بحوالي 1,06% سنة 2017 ثم ارتفع تدريجيا سنة 2018 أين وصل إلى 1,16% وهذا بسبب تحقيق البنك لأرباح عالية ، ثم عاد إلى التراجع إلى غاية سنة 2019 ، وصل إلى نسبة 0,55% ، لكنه سجل مع بداية سنة (2019 - 2020) ارتفاع محسوس ب 0,67 % ، وبنفس الوتيرة لدى بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر ، فقد شهد معدل العائد على الأصول البنك ROA ارتفاعا محسوسا وصل إلى 2,18% سنة 2018 ثم انخفض باقي السنوات ، وكذلك عند رصد معدل العائد على حقوق الملكية ROE نلاحظ من خلال الشكل (11) أن بنك سوسيتي جينيرال- الجزائر سجل أرقام جد مرضية و مقبولة في هذا المؤشر وصلت إلى 1,70% سنة 2018 ثم انخفض ليرتفع نوعا ما سنة 2019 بمعدل 1,47% ، اما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد شهد معدل العائد على حقوق الملكية ROE انخفاضا سنة 2016 ثم سنة 2018 إلى غاية 2019 ، كما سجل معدل مرضي سنة 2017 وصل إلى 6,41% كل هذه النسب تعد مقبولة و مرضية تسمح بمواصلة نشاط البنكين ، كما ان تدهور نتائج البنكين في بعض السنوات راجع إلى بعض السياسات المنتظرة من طرف بنك الجزائر ، و بالتالي يخلص هذا التحليل إلى أن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف "02" للبنك الوطني الجزائري ما يستوجب على البنك تحسين قدرة إدارته في الرقابة على العمليات المصرفية ، مع دراسة مواطن الضعف في هذا البنك ، أما تصنيف سوسيتي جينيرال بالنظر إلى جميع المؤشرات النسبية في الشكل السابق تبين أنه يتوافق مع التصنيف "03" .

### 5. السيولة المصرفية :

إن عنصر السيولة من أهم معايير التقييم المصرفي في نظام SNB ، ويعد رصد هذا العنصر ضمن المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي تنص عليها لجنة بازل و صندوق النقد الدولي من خلال استناده على مجموعة من النسب التي تتوافق مع معايير الرقابة الاحترازية و المعايير الإشرافية ومع المؤشرات الدنيا ، وهذا من أجل معرفة مدى تعرض البنوك للمخاطر ، و في هذا الصدد تلك المخاطر تتطوي على نوعين ، الأول يعنى بالسيولة المفرطة (خطر تجميد) ولما لها من اثر تراجع الأرباح ، بينما النوع الاخر يمثل شح السيولة (عسر مالي) وما يشكله من تأثيرات في دعر البنكين لذا توجب عناية خاصة بمؤشر السيولة .





**المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين .**

تشير النسب المعتمدة في الشكل (12) إلى أن البنك الوطني الجزائري توليفة الودائع لديه تغطي ما يزيد عن 136,02% من إجمالي الائتمان الممنوح للعملاء سنة 2016 ، لكن سلوكها تراجع إلى معدل 123,02% سنة 2017 ، ونمى بشكل نسبي بقية فترة الدراسة رغم تراجعها إلى 117,80% سنة 2020، كل هذه العلامات تعد مقبولة لدى بنك BNA حيث أن الزيادة في القروض الممنوحة للعملاء كان سببها توجه الحكومة نحو تدعيم المؤسسات الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك زيادة حجم الودائع كان له عدة أسباب تدخل فيها خوض الحكومة في الانتعاش الاقتصادي و الزيادة في الأجور و تدعيم المشاريع ، وهو ما أدى إلى الزيادة في منح الائتمان .

كما هو الشكل لدى بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر الذي شهد مستوى هذا المؤشر أرقاما مقبولة ووضعا متباينا ، حيث يظهر لنا انخفاض سنة 2017 في معدل الودائع إلى القروض الممنوحة للعملاء وصل إلى 118,23% وهو مؤشر مقبول ، تطور على 124,78% ثم إلى 118,23 % في (2019-2020) على التوالي ، ما يشكل مستوى من السيولة الزائدة لديه ما أكده سلوك الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول التي تجاوزت 20% في هذه الفترة .

أما بالنسبة لمعدل السيولة الجارية إلى إجمالي الأصول لدى البنك الوطني الجزائري ، فقد مثل نسبة 10,75% سنة 2016 وبقية هذا المعدل مستقرا بين (10-12%) خلال الفترة ( 2016-2019) ، ثم أظهر تراجع سنة 2020 إلى معدل 5,93% أحد أسباب هذا الانخفاض تداعيات جائحة كورونا و الدخول في دوامة الركود الاقتصادي و المالي ، ومن الأسباب الجوهرية أيضا نجد سيطرة السحب أكثر من الإيداع في هذا الوضع المفاجئ ، ولعل شح السيولة أو فرطها يؤثر سلبا على مؤشرات الأداء . إلا انه وبعد رصد مؤشر الأصول و الربحية فإنه لم يعكسا خلافا في سياسة السيولة لدى بنك

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

سوسيتي جينيرال - الجزائر في نظرنا لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف "01" لكلا البنكين حسب تصنيف SNB .

### الفرع الثالث : تقييم وتنقيط وضعية البنوك بنظام SNB

من خلال دراسة نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري SNB ودوره في تفعيل الرقابة المصرفية في الجزائر ، يمكن القول أنه يستند على نفس مبادئ نظام التقييم الأمريكي Camels ، ويصف الجدول أدناه تنقيط نظام SNB حيث يسمح بمعرفة وضعية البنكين خلال فترة الدراسة التي امتدت خمس سنوات.

بناء على ما سبق وبعد تجميع مجموع التصنيفات لكل بنك على حدى ثم قسمة المجاميع على المعامل 5 كما هو معمول به من طرف بنك الجزائر و بالاستناد إلى الجدول أدناه نجد أن بنك BNA وSGA بحساب جميع معاملاته وقسمتها على معامل التصنيف نجد :

### الجدول رقم (09) : يوضح الترتيب النهائي للبنكين

المؤشر	البنك الوطني الجزائري	بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر
C	03	02
A	02	03
M	03	02
E	02	03
L	01	01
مجموع التصنيفات	11	11
متوسط التصنيفات	2,2	2,2
المرتبة النهائية	2	2

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات التحليل السابق .

من خلال هذا الجدول الذي استطعنا تحديد المراتب النهائية لكلا البنكين ، ثم الاستعانة بالجدول أدناه يمكن لنا أن نحكم على كل هذه الترتيبات و إعطاء رأي عام وشامل وفق نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB ، مع إمكانية إدراج جميع سبل و إجراءات التصحيح المناسبة .

## الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB

الجدول رقم (10) : التصنيف وفق نظام و الإجراءات المناسبة لكل وضع

التصنيف	مجال الترتيب	التنقيط	موقف البنك	الإجراءات الواجب اتخاذها
قوي	1 - 1,4	1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	1,6 - 2,4	2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
معقول	2,6 - 3,4	3	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة ومتابعة لصيقة
حرج	3,6 - 4,4	4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج اصلاح ومتابعة
غير مرضي	4 - 6,4	5	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج المعطيات السابقة .

من خلال هذا الجدول الذي استطعنا تحديد المراتب النهائية لكلا البنكين ، ثم الاستعانة بالجدول أدناه يمكن لنا أن نحكم على كل هذه الترتيبات و إعطاء رأي عام و شامل وفق نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB ، مع إمكانية إدراج جميع سبل و إجراءات التصحيح المناسبة .

المطلب الثالث: دور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال - الجزائر

- حصل البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال على التصنيف 02 لمجمل المدة المدروسة وهذا يدل على أن البنكين يتمتعان بالمتانة، مع المعاناة من بعض المشاكل المتعلقة بتركز الأصول وعدم التحكم في السيولة، مع التزام نسبي بالقوانين والأنظمة.

- حسب نموذج الدراسة فإن التصنيف المتحصل عليه يظهر أن نظام الرقابة المصرفية بالبنكين فعال إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول والمخاطر والنتائج، إضافة إلى احترام مجمل الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي وكان من الممكن أن يكون أداءهما أفضل.

### **الفصل الثالث تقييم فعالية نظام الرقابة المصرفية في الجزائر باستخدام نظام SNB**

- دور نظام SNB في فعالية نظام الرقابة المصرفية بالبنوك العاملة بالجزائر فإنه وفقا لما تم عرضه في هذا الفصل، تبين بأنه يمكن لنظام التقييم المصرفي أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر.

مما لاشك فيه أن الجزائر بذلت عدة مجهودات لتطوير وترقية المجال المصرفي والنهوض به بقوة لدفع عجلة الاقتصاد ومن أجل ذلك وجب تكثيف الجهود من أجل الرقي بالنظام المصرفي والحفاظ على استقراره و الرقابة عليه ، وضمن هذا الإطار تعد الرقابة المصرفية ركيزة أساسية وجوهرية لا غنى عنها في قيام الأنظمة المصرفية ، كونها تهدف إلى العمل على سلامة و صلابة هذه الأخيرة ، إضافة إلى ذلك فقد سعت الجزائر إلى موافقة النظم الدولية التي تعزز من كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية ، خاصة ما أتت به لجنة بازل الدولية ، كما قامت بإدراج أحد أهم الآليات المعتمدة في نظام الرقابة على البنوك ويدعى في هذا الصلب بنظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB بما يتوافق و مقومات المصارف الجزائرية ، والذي يحاكي تماما نظام التقييم الأمريكي Camles ، حيث ساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات وتعزيز الصلابة المصرفية على العموم .

وبالنظر إلى صلب الموضوع وفي إطار محاكاة نظام التقييم و التنقيط المصرفي الجزائري SNB و اسقاطه على عينة من البنوك العاملة في الجزائر ، وبعج تحليل وتفسير جميع المؤشرات هذا النظام وأيضا العلامات و التصنيفات التي اسفرتها الدراسة اتضح لنا أن البنكين محل الدراسة كلاهما يتمتعان بالمتانة وهذا يدل على أن نظام الرقابة المصرفية فعال إلى حد ما ، لكنهما قد واجها بعض المشاكل والتعثرات و التذبذبات الواجب تصحيحها ومتابعتها خاصة في إطار إصلاح النظام المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد ، كما يلزم عليها الحرص على التعلم من الدروس المستفادة من هذه المشكلات التي يتم مواجهتها وتوثيقها ضمن تقارير خاصة توضح مسببات المشكلة والأساليب المتبعة في معالجتها ، لغرض زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تمنع أو تحد من القابلية للتعرض للأزمات البنكية.

الخاتمة

## الخاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إشكالية تمحورت حول مدى أهمية ونجاعة نظام التقييم المصرفي SNB ودوره في تفعيل نظام الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 وقد تم معالجة هاته الإشكالية في ثلاثة فصول تجمع ما بين الجانب النظري والتطبيقي مع اتباع المنهج الملائم وبالاعتماد على الأدوات المناسبة لمثل هذه الدراسات، وبعد التفصيل في كل الجوانب المتعلقة بالدراسة نظريا وتطبيقيا وبعد العرض والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

## أولا-نتائج الدراسة:

- أهمية نظام الرقابة المصرفية في البنوك تتبع من كونه أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، ويعد الذراع الرئيسي لها، حيث يساعدها في السير الحسن للأنشطة والعمليات، وتقادي وقوع الأخطاء أو تصويبها في حال حدوثها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- يمكن تصنيف نظام الرقابة المصرفية نسبة إلى درجة أدائه وتحقيقه للأهداف وتغطيته للمخاطر إلى خمسة أنواع (نظام ذو فعالية ممتازة، نظام ذو فعالية جيدة، نظام ذو فعالية مقبولة، نظام ذو فعالية ضعيفة، نظام عديم الفعالية).
- يعد نظام التتقيط SNB أحد أهم الآليات لإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر.
- يكون نظام الرقابة المصرفية فعالا إذا حقق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها، وذلك من خلال وضع أنظمة أو نماذج تساهم في تفعيل وتحسين أداء مكوناته، وتعتمد فعالية نظام الرقابة المصرفية على مدى النظام مع نفسه ومدى دمجها في مراقبة كافة العمليات والأنشطة.
- أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي SNB بتقييم البنوك حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.
- نظام التتقيط والتقييم المصرفي SNB يساهم في تفعيل الرقابة المصرفية ودعمها في البنوك الجزائرية، حيث يعمل على كشف نقاط القوة والضعف، ويساهم أيضا في تقييم الصلابة المالية للمصارف، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- يطبق بنك الجزائر نظام التتقيط SNB وهو نظام مستوحى من نظام Camels الأمريكي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- أظهرت نتائج الدراسة إمكانية استخدام نظام SNB في تقييم البنوك فضلا عن إمكانية تحديد مستوى فعالية نظام الرقابة المصرفية لدى هاته البنوك وبصورة تنازلية بناء على نتائج مؤشرات نظام التقييم المستخدم في هاته الدراسة وابتداءا بالبنوك التي حققت فعالية أفضل وانتهاءا بالبنوك الأقل فعالية.

- بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل تقوية الأنظمة التشريعية والرقابية ولكن فعالية هذه الأنظمة والقواعد التنظيمية السائدة ضعيفة مقارنة مع الممارسات الدولية ولأن إصلاح المنظومة البنكية ككل هي أول خطوة يمكن التفكير فيها .

- يستمد نظام الرقابة المصرفية فعاليته من فعالية كل مكون من مكوناته وتكامله ومن سعيه لتحقيق الأهداف المسطرة،.

- يحتفظ البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال- الجزائر بنسبة مقبولة من رأس المال تفوق 10,5 وهذا يبين مدى التزام البنكين بمعايير التقييم الدولية خاصة فيما يخص مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال.

- تعاني البنوك الجزائرية من ضعف في الشفافية وعدم تقديم ونشر المعلومات في الوقت المناسب رغم اعتبارها آلية ضرورية لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد.

#### ثانيا -التوصيات:

-تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل.

- تعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في استعمال نظم التقييم في الجزائر بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.

- تبني البنك المركزي الجزائري لنظام التقييم والتتقيط المصرفي SNB، كونه يتضمن عناصر تغطي الجوانب الحيوية والحديثة في البيئة المصرفية وأيضا لدعم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي.



- تطبيق العقوبات وتنفيذ القوانين المفروضة على البنوك في حالة وجود أخطاء وذلك للحد منها وعدم الوقوع فيها من جديد.

- طرح ووضع تدابير وإجراءات جديدة في السوق المصرفية الجزائرية تتناسب مع المعايير الدولية.

والذي هو أمر مفروض على البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات واعتماد الرقابة والتقييم والتنقيط المصرفي كأسلوب جديد لمتابعة هذه الأنشطة إضافة إلى وضع إصلاح جذري لهذه المنظومة.

- تطبيق نظام التقييم المصرفي SNB في البنوك الجزائرية من أجل دعم كفاءة الرقابة المصرفية.

- تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر ضمن البيانات المالي السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية.

- على بنك الجزائر استغلال فرصة انضمام الجزائر إلى بنك التسويات الدولية للاستفادة من التجربة الطويلة لهذه الهيئة في مجال الرقابة على البنوك.

### ثالثا - آفاق الدراسة:

لا شك أن الجهد الذي بذلناه طيلة مدة الدراسة نظريا وتطبيقيا هو توضيح لكيفية الاستفادة من أحد أهم أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي في تفعيل نظام الرقابة المصرفية، ولا يزال هذا الموضوع قابلا للبحث والتعمق أكثر في جوانب أخرى خصوصا في ظل المستجدات المتسارعة في القطاع البنكي ونظرا لتزايد أهميته على الساحة الوطنية والدولية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- أحمد سليمان حساونه، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- أمجد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، 2005.
- أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998
- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي والبنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 01، 2007.
- أحمد سليمان حساونه، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- المغربي كامل، رويلي مهدي، وآخرون، أساسيات في الإدارة، دار الفكر في النشر والتوزيع، 1995.
- بلودنين أحمد، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، بدون طبعة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009.
- طارق حماد عبد العال، أعمال التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- عبد لله الجعفري، مبادئ الإدارة، جامعة الملك فيصل، عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- صالح الدين حسين السيسي، نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.

-صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

-محمد بن جلال الدين مكرم الأنصاري أبي الفضل، لسان العرب لابن منظور، المجلد 01، الطبعة الأولى، 2008، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

-محمد لطفي أحمد، الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

-مجلس محافظي، المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2014.

-هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال، ومنح الائتمان، صندوق النقد العربي، 2015.

-يوسف فرحات ريمون ومحمد الرفاعي ناجي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، 2004، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

-أمجد نور الدين الفراء، تحليل التقييم المصرفي (CAMLES) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطيني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

-أمير بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.

-أوصغير لويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ومصر، أطروحة لنيل الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018.

- آيت عكاش سمير ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل تطبيق معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.
- إبراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية في إدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- بن مسعود، عبد الله كمال، دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، 2012-2018، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية والمحاسبية، جامعة غرداية، الجزائر.
- بن علي ميلود، دور نموذج التتقيط المصرفي الجزائري **SNB** في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
- جلالیه عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020.
- خروبي وهيبة، دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، 2015.
- زفوني سليمة، الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري، مذكرة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون.
- زينة ضياء عبد علي الطائي، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج **PATROLE**، دراسة حالة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للفترة 2011-2017، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2019.

- سدى رفيق عبد الرزاق القرشي، أثر تبني نظام التقييم المصرفي **CAMLES** في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية، مذكرة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2013.
- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.
- شاكي عبد القادر، التنظيم البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
- صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.
- قوال زواوية إيمان، تقييم البنوك الجزائرية باستخدام معيار **CAMLES**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.
- موسى عمر أبو محمد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، الجزائر، 2013.
- معمري نرجس، تطوير المنظومة المصرفية وفق المقررات اتقاقية لجنة بازل 03، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2020.

-هناة سلماني، تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر وأفاق تطبيق معايير بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 03، 2012.

ثالثا: المجالات

-أمجد سايح صليحة، زيدان محمد، تقييم أداء البنك الوطني الجزائري، باستخدام نموذج PATROLE خلال الفترة 2015-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 25، 2021.

-أحلام بعبدي، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014.

-بوهريرة عباس، عمي سعيد حمزة، دور نظام التقييم المصرفي الجزائري SNB في تقييم الأداء المصرفي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام، مجلة، أداء المؤسسات الجزائرية ABRR، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 15، 2019.

-بوهريرة عباس، تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB في تشخيص الصلابة المالية المصارف الجزائرية، حالة CPA و SGA، جامعة غرداية، الجزائر، مجلة الامتياز، المجلد 03، العدد 02.

-بوهريرة عباس، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية، حالة بنك AGB\_CPA المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017.

-حياة نجار، اتفاقية بازل 03 وأثارها المحتملة للنظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة جيجل، 2013.

-سعد الله محمد عبيد النعيمي، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 03، العدد 39، 2017.

-عمار عريس، محبوب رحومي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017.

- علي منصور محمد بن سفاوح، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003\_2007، المجلة للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد02، اليمن، 2008.
- مصطفى عبد اللطيف، مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد06، 2008.
- مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL\_CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد35، 2005.
- ماجد صيد، فاطمة الزهراء، رقايقية انعكاسات معايير بازل 03 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، الجزائر، المجلد05، العدد09.
- مقررات لجنة بازل الثالثة ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد01، العدد01.
- منال هاني، اتفاقيه بازل الثالثة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، البليدة الجزائر، المجلد01، العدد16، 2017.
- محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشراتCAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاثمان 2006\_2009، جامعة المثنى، العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد45.
- مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي CAMLES، مجلة المحاسب العربي، العدد11، مصر، 2012.
- يوسف بوخلخال، أثار نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد10، 2012، جامعة عمار شليحي الأغواط، الجزائر.
- المدخلات والملتقيات



## قائمة المصادر والمراجع

-زيدان محمد وجبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني، حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 01-12 مارس 2008.

-زهية لعراف، مفتاح لعراف، مداخلة بعنوان الانعكاسات والآثار السلبية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق اتفاقية بازل الثالثة، المصارف السعودية، نموذج 24-25 أكتوبر 2018.

-سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-15 ديسمبر 2005.

-عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول خدمات المالية، وإدارة المخاطر الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-20 أبريل 2010.

-الصغير قريشي محمد، بن ساسي الياس، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي، حالة القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي يومي 03-04 ماي 2005، جامعة جيجل.

-نبيل حشاد، انضباط السوق والإفصاح في إطار بازل 2 للبنوك الإسلامية، ندوة للمعايير المصرفية الإسلامية المعهد المصرفي الرياض، يومي 15-16 جانفي 2007.

-المواقع الإلكترونية :

محمد الفاتح المغربي: ([CAMELSYSTEMEVALUATIONBANK](http://CAMELSYSTEMEVALUATIONBANK))، على الموقع:

EDU.PS/YAHOO/FILES/2010/02%CAMELS-FARRA، تاريخ الإطلاع : 24 أبريل 2022، ص

- 34\_33

- المراجع باللغة الأجنبية

-Kathryn Bartholin and David martin, **Management McGRAW\_Hill, INC,**  
**1991, P595.**

المطلع عليه [http://www.Kantakji.com/fiqh/files/manage/8.pps\(1214/2008.](http://www.Kantakji.com/fiqh/files/manage/8.pps(1214/2008.) (بتاريخ 28/01/2022)

- Hasseb Zaman Babar Gul seb: **camels rating system** For **banking** p36, Pakistan, 2011, **Umea school of business, industry in Pakistan**
  - Uyen Dang : **The camel rating system in banking supervision, international business**, Arcada University of applied sciences, Vietnam, 2011, p22.
  - BRI, Bale III : **dispositif règlementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaire, comite de bale sur le contrôle bancaire**, décembre 2010, p04 ,05.
  - Basel committee on Banking supervision , **Revision To the leverage Ration Fran work** , Bank of International settlement ,2016,p5.
  - Jaime CARUANA, **Bale III : Vers Un système Financier plus Sur, La 3eme- conférence BancaireInternationale Santander**, Madrid, Le 15 Septembre 2010, p3
  - Dorothee Benhamou, **Bale III, fihn Consulting**, p 250, disponible sur le site : [http : //i-fihn .com](http://i-fihn.com). le 07/01/2022, a 18 : 30 .
  - Banque des Reglements Internationaux, Bale III : **dispositif international de mesure, normalisation etsurveillance du risque de liquidité**, comite de Bale sur le contrôle bancaire, décembre 2010, P27.
- Alwafd.news / - بازل في ميزان/524922.اقتصاد

## ملخص المذكرة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأحد أنظمة التقييم والتنقيط المصرفي والمتمثل في نظام SNB وكيفية استخدامه في تفعيل الرقابة المصرفية بالبنوك الجزائرية خلال الفترة ( 2016- 2020)، خلصت الدراسة إلى ضرورة إيلاء عمليه تنقيط وتقييم البنوك أهمية خاصة والحرص على تطبيقها بشكل دوري ومستمر لضمان سلامة واستمراريه نشاط البنوك وقد أفضت النتائج إلى تصنيف البنك العمومي الجزائري الدرجة(02) والبنك الخاص هو كذلك في الدرجة(02) وهذا يعني أن البنكين لهما متانة الأساس ومستقران ، كما بينت الدراسة دور نظام التقييم البنكي SNB في توجيه متخذي القرار من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة حرص القائمين على البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جينيرال على التعزيز من أساليب الرقابة والحرص على تقييم البنوك بصورة دورية وذلك بتوكيل هذه المهمة إلى موظفين مختصين يتمتعون بالخبرة المطلوبة.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة المصرفية، نظام SNB، البنوك، نظام التقييم والتنقيط المصرفي، السيولة

## Abstract :

This study aims to introduce one of the banking evaluation and rating systems represented in the SNB system and how to use it in activating banking supervision in Algerian banks during the period (2016–2020). Banks The results have led to the classification of the Algerian public bank at degree (02) and the private bank is also at degree (02), and this means that the two banks have a solid and stable foundation. The study also showed the role of the SNB banking assessment system in guiding decision makers to take action in a timely manner.

The study recommended that the officials of the National Bank of Algeria and Société General should be keen to strengthen the methods of control and ensure the evaluation of banks periodically by assigning this task to specialized employees with the required experience.

**Keywords:** banking supervision, the SNB system, banks, the banking assessment and rating system, liquidity